

در این رساله مرعوم  
سخ مرتضی الصمدی  
حاشیه زد



۱۱۱ قغ  
۲

این کتاب خط اقا قاجار است

ریاست

شماره

۶۷۴

قرائن مردم



دفتر کتابت  
دوره صفی الزمان  
نورعلی خان  
۱۲۷۲

نام کتاب
تاریخ ثبت دفتر ۱۲۸۲ (۱۱) ۴۴
شماره عمومی ۹۴۰۴
شماره مخصوص



مختص بکتابخانه مسجد اعظم - قم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة  
أما المقدمة  
الفصل الأول  
المبحث الأول

من الملاقاته ويطهر بالترج الموجه بزيان فاعلا والاعتقاج بالخرج المذوق  
والاحوط لا الاقوى ان النافع الغير المجارى بالاعمال اذ لم يكن يرضق القليل

[illegible]

و هفت شغال شغال شغال و پنج شغال و پنج شغال  
صیغ میشود پس هر یکی از این شغال شغال و هشت  
شغال و پنج شغال و پنج شغال و پنج شغال و پنج شغال  
سید و چهل و یک شغال و پنج شغال و پنج شغال و پنج شغال  
که صد درم شاه و بیست و یک شغال و چهل و یک شغال  
و هزار و دویست و یک شغال و پنج شغال و پنج شغال  
این وزن است و دویست و یک شغال و پنج شغال و پنج شغال  
و صد و یک شغال و ده شغال و پنج شغال و پنج شغال  
و هفت شغال و پنج شغال و پنج شغال و پنج شغال  
و جمع دویست و چهل و یک شغال و پنج شغال  
شصت و چهار و بیست و یک شغال  
چهار شغال  
صیغ شغال



۱۰۰ نمبریں کے مجموعہ پر ۱۰۰ فیصد

2131

## المبحث الثاني

وہمواتی

المحرم لك

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وَأَنْ لَّمْ يَجْعَلْنِي ظِلْمًا فَرَدًّا وَعَدًّا

ولا فرق بين المحال ولا بين الاشكال ولا بين اسواء السطح واختلافها  
ويظهر الناجع بزوال التغير ولو من قبل نفسه لان له مادة وبغيره مع عدم  
بالنجاسة بالغاء الكبر عليه دفعة وبالعكس وبما زجته له والجارى به  
على وجه تجلجته وكذا مع التغير اذا فرض زواله بذلك على وجه لا يتغير  
المطهر ويقوم متصا بنفسه بعض ولا يظهر بزوال التغير بنفسه لعدم  
المادة ولا بالانمام كما لو كان طبلا **الحجث** الماء المستعمل في رفع  
الحديث الاصف طاهر مطهر من الحدث والحجث والمستعمل في رفع الحديث  
طاهر قطعا ومطهر منها على الاصح والمستعمل في رفع الحجث على وجه  
يفيد تطهيره من حيث استعماله ذلك فهو مطهر من الحدث قطعا  
واما تطهيره من الحجث ففيه قولان مبنيان على طهارته وبخاصة والى  
اقواما لكن الاحتياط وعلى الحجث لو تغير المستعمل في التطهير  
كان نجسا ولم يفد محل طهارة اما اذا استعمل اخرا ولم يتغير فلو  
كان او لم يتغير بها وبعبء محل طهارة ح وجبان اقوالها المكاء  
الاستنجاء **الحجث** الماء الطاهر المشبه بالبيض مع الانحصار في  
حدثا ولا يزال نجسا لكن اذا اصاب طاهر لا ينجسه بل لو تعاقبا على  
الحدث لم يرتفع بل لا حوط ذلك ايضا في رفع الحجث وان كان هو الا  
ولو كان الاشتباه في الاطلاق والاضافة جاز في رفع الحدث والحجث  
بمع تكرير العمل بكل منهما اما بين الغص وغيره فلا يجري التكرار لوضو

والعقل

[illegible]

Fig. 11.10.10

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

والفعل لا يجوز استعمال احد هاء في ازالة الخبث لكن لو فعل فحصل  
الطهارة **باب البحث الرابع** الماء المتصاكا الورق ونحوه يخرج القليل  
والكثير منه بالملاقات الا ان الماء المتصل بالورق على النجس لا ينجس  
ولا يزيل جذاثا ونظيره كسطح الماء بعد ان يخرج من الا  
الاضافة الى الاطلاق وحكم المايح غير المضاف حكم المضاف  
كما انه لا نجاسة في شيء من الاشارة الى الكافر واخويه الكلب والخنزير ثم يكره  
سوق غيرها كقولهم عند المؤمنين **الفصل الثالث** في احكام الخلوة وفيه اثبات  
**البحث الاول** في كيفية التحلل يجب فيه كغيره من الاحوال ترك كثرة العورة وفي  
القبل والدبر واليضا دون الجم ودون الايتين ودون الشعر الناجل  
العورة عن كل ناظر محترم ودون كالأرجل والرقبة وما شا بهما وان لم يكن  
مسما ولا مكلفا كالجحون والصبي المميز بما يحصل به مستان غير في بين  
الستر باليد وغيره كما انه يحرم النظر على مكلف لعورة غيره عند ما عرف  
وان لم يكن مكلفا بالستر كالجحون ونحوه بل الاحوط لا قوى في ذلك  
في الصبي المميز فيحرم النظر له عورة اية بخلاف غير المميز يحرم على التحلل  
استقبال القبلة واستدبارها في حال التحلية دون الاستحشاء بل ولا سيما  
من غير فرق بين الصبي والايقة في ذلك واضطر الى استدبارها لا  
اختيار الاستقبال في الاجتناب لكونه اعظم كما انه لو اضطر الى مخالفة  
مراعاة القبلة او القسوة ودار الامر بينهما فقدم مراعاة القسوة لكونه

21471

3

في العدد ان يكون العلوتيا او ثانيا

تعالیٰ انکسرت فاشت  
اولیٰ حق شمس  
مفتوح

الفصل الثاني  
المبحث الأول

وہاں کے خیر خواہوں نے اس کو اپنا گھر بنا دیا۔

الحاقه الحالتين بحال الفصل الرابع من فقام

44



ولو اشتبه عليه القبلة وجب عليه تعريفا ولو حصرها في جهة وجب عليه  
 تلك الجهة ولا يجد قيام الاجتهاد مقام اليقين في ذلك الصلوة  
 ويجب لا يخاف في موضع قد بني للتحقق على القبلة وسحب من شخص  
 نفسه عند ازالة البول والغائط ولو بان يبعد بحيث لا يراه احد المصلين  
 في الاستنجاء يجب غسل موضع البول بالماء خاصة ولا يجزئ غيره في الطهارة  
 ويجزئ مرة اذا لم يتجاوز الموضع عادة لكن لا حوط مراعاة عدم نقسا  
 ما طاع من مغلط ما على الحشفة بل لا حوط الغسل مرتين بل الاولى الثلث  
 والظاهر عدم الفرق في ذلك بين الذكر والانثى والمختن وغيرهما مما  
 يخرج من ثقب ونحوه اصليا كان او عارضا معتادا بل لا يبعد جريا  
 الحكم على الاعيان وان تمكن من اخراج حشفة فيخرج به غسل غلظته  
 مرة ويختبر غسل مخرج الغائط بين الماء والاستنجاء ان لم يتعد  
 الى غير المعتاد وان كان الاول افضل والاثنين الماء لحصول التقيد  
 بل لا حوط الماء للجميع في الحدة الغسل النقاء بل هو في المسح قوي  
 لكن لا حوط ولا قوي التثليث في المسح مع فرض حصوله بالاقبل و  
 من ذلك مراعاة بالات منفصلة فلا يجزئ في حصول الاجتناب  
 والشعب وبكفي في الاستنجاء ازالة العين دون الاثر الذي هو بمنزلة  
 الاجزاء الصغار اللطيفة بخلاف الماء كما انه يكفي فيه كل جسم قاع من غير  
 فرق بين الايجار والخرق وغيرها ولا حوط اعتبار البكارة فيه واكثر

**المبحث الثاني**

هذا هو الاقوى

لو تعدى الغائط تعدى فاحشا  
 يوجب نجاسة ماء الاستنجاء  
 فالاقوى تعدد الغسل

وان كان الاقوى حصول  
 الطهارة به مع قلة الكلام

الاقوى

الاقوى خلافه فيجزي كل جسم صالح لقطع النجاسة عما استقرت  
 في الاستنجاء اذ في تطهير القدم مثلا او لانه لا بد من طهارة ولو كان  
 لو كان متنجسا فلا يجوز الاستنجاء بالاعيان النجسة بل الواستعملها  
 تعين الماء على الاقوى ولا يجزئ الاستنجاء بعد ما بالاعمال العامة  
 كما انه لا يجوز الاستنجاء بالعظم والرفث وكل محرمة وان كان الماء  
 بقوى حصول الطهارة بالاجزاء لم يقض بالكفر وان اثم مع العمد  
**المبحث الثالث** في السنن يستحب تعظيعة الرأس ويجزئ عنها النفق الذي  
 هو تحت اذنم والقبضة وفضلها الماثر وتقدم الرجل الذي عند  
 واليمين في الخروج والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ  
 عنه وغير ذلك ويكره الجلوس في الشوارع وللشاي وغطاء الرأس  
 والمواضع المعددة لنزول القوافل والمتردين والتي يلعب فيها الخيل  
 كابواب الدور واستقبال قرص الشمس والقمر من جهة والرجح بالبول  
 والبول في الارض الصلبة وفي ثقب الحيوان وفي الماء جابيا وركذا  
 والاكل والشرب مادام جالسا للمخاض والسواك والاستنجاء باليمن  
 وبالييسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام لا يذكر الله ولا يكره  
 وتسمية العاطس وتطييع الرجل ببوله من سطح او مكان مرتفع والبول  
 قائما والختل على القبر وبين القبور وطول الجلوس على الحلاء واستحب  
 الدبرم الابيض لان يكون مصرورا وغير ذلك **المبحث الرابع** ماء الاستنجاء

له الاستنجاء

**المبحث الثالث**

من ع  
 الطريق

طهارة اذا رآه في الصلاة

**المبحث الرابع**



الاولى علم صحة الفصل والوصف والمناظر

تصحيح

ولون البول طاهر عند الفالدين بخاسته ما انما فصله عن غيره من  
اجزاء الكنية لا يراد احد اما القبيث والحصل المشكوك فيه وهو الحاصل الذي  
جوازها به نعم يشترط في طهارته ان لا يتجاوز الخاسته عن محل المعتل وان لا يتغير  
احد صفاتها الخمسة وان لا تصيبه نجاسة من خارج ولون المعتل دون  
الداخله كالدم الخارج مع العايط والمخض الذي يخرج معر على الاقوى  
ولا يعتبر فيه سبق الماء البديل ولو تخبث به بارادة العسل ثم اعرض عنه  
لم يجد الحق بناء الاستحسان الخاسته قد عرفت تجايب الاستبراء البول  
وكيفيته ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ثم من راس الحشفة  
ثلاثا ثم ينثرها ثلاثا والظاهر الاجلولة الثلاثة الوسطى البصر والشم والسمع  
يتولى الاجلولة المسح من عند المقعدة الى الاثنين ثلاثا ثم ينثرها ثلاثا  
بان يصنع بحجة ثلاثا تحت القضيب والظاهر فوقة مثلا ويمسح باجماع اقوى  
من الاصل الا لو لم ياتر الى هذه الحالة وان كان لا حوط لمعااة التبع منفصلا  
غير مفصول بين احادها فائدة الحكم بعدم حدثية الليل المشبهة اذا  
خرج بعدد وعدم خبثته بخلاف ما اخرج مع عدم الاستبراء فانه حكم  
بانة بول وقد يلحق بالاستبراء بالنسبة الى الحكم المنزول طول المدة و  
كثرة الحركة بحيث يقطع بعدم بقاء شيء في المخرج والظن عدم سقوطه  
بقطع الحشفة بل لا تلتصق النثر اما لو كان مقطوعا من اصله جزء  
ثلثة المقعدة كما ان النثر عدم شرط المشطورة فيه ولو خرج البول من غير

فيه نظير مع عدم الاستهلاك  
والاحوط الاجتناب

في الاحاق اشكال  
المبحث الخامس

يبيح

ولا

وكان نجونا او كان نائما لم يعلم به وعلم به الغير فالاقرب بخاسته وذلك  
لو خرج البول من لم يشتر ولم يتمكن من احتباسه اما الظلمة او غيره ذلك  
ولا استبراء للنساء بحيث يدور عليه الحكم المنزول في الرجل وان كان يتغير  
لون الضربة الجيلة بعد البول والتخنج وعصر الفرج عرضا وعلى كل حال  
فالليل المشبهة الخارج منهن طاهر والمعلم وما القائل فاوله ان يكون  
وفيه ما جرت المجتاهة في اجزاء وهي غلطان وسكا فاعلمنا  
للوحة واليدلين والمخاط اللزبين والقطن اما الوجه فهو ما يفر  
القصاص وطرف الذقن طولاً ولا يمتثلت عليه الا بهامر والوسطى عرضا  
فالداخل في ذلك من الوجه كما ان الخارج عنه ليس من غير فرق بين  
الشدغ والعدار والعارض وموضع التحذيف وغيرها ثم يغسل  
شيئا خرج من الحد المقدرة ولا عبرة بالانزع ولا بالانغم ولا بمن خارج  
اصابعه الطول والعصر بل المرجع للجميع في شئ خلقه في  
ان يكون العسل من اعلى الوجه بحيث يصل عرفا عليه ذلك وان يكون من  
منكوس فلو نكس بطل وضوئه الا اذا كان يسيرا بحيث لا يصل  
منكوسا كما يصنع غيرنا والوجه الماء منكوسا ولكن لا يوجب العسل  
الا على رجوعه جاز ولو وضع وحجبه فوض مثلا نوى اليد من الغسل  
من الاعلى والاحوط له ذلك ان لم يكن الاقوى فيما لو اسدل الماء على  
حيث وقع على الاعلى وغيره دفعة واحدة ولا يجب غسل اعضاء الحجة

واما المقاصد  
المبحث الاول

الاحوط عدم النكس مطلقا  
فم لا بأس بغسل الجزء اليسير  
عرضا  
في شئ خلقه في



الاصالة في علم الهيئة

اما ما دخل في هذا الوجه فانه يجب عليه بدلا عما احاط به من البشيرة المستوية  
 به وان كانت مرتبة يجب بالاجزى البحت عن الشعر المستوي بالشعر فساد من  
 البشيرة المستوية به وان كانت مرتبة بين خلال الشعر من غير فرق في ذلك  
 بين الخفيف والكثيف بعد صدق اسم الاحاطة وان كان التخلي في الاول  
 احوط اما اذ لم يصدق معه اسم الاحاطة لتباعد منابت الشعر فاحوط  
 ان لم يكن الاقوى وجوب البشيرة ولو كانت بقعة في وسط الجبهة وبنت  
 دائرة علمها فاحوط علمها مع الشعر كما انك في المستويين بالاشارة  
 بل والعنفقة ولو بنت للمرتبة بحرية على علمها حكم بحرية الرجل كان حكم  
 المبدأ والحاجب والعنفقة حكم غيرهما اي لا بد من غل في باطن الاقد  
 ونحوه مقدرة للظاهر ومطبق الشقين من الظاهر واما اليد فالوا  
 غلها من المرفقين واما جمع عظم الذراع والعنق فخلها فيها بل لا بد  
 من غل في العنق مقدرة ويجب المبدأ بالاعلى على حصة في العنق  
 وكذا عدم التكسر من قطع بعض يد من باقى المرفق وما صدره  
 من المرفق بحيث لا يبقى من شئ من قطع وجوب العمل ولا ولا على تمام العنق  
 ولو كان له ذراعان دون المرفق او فيه واصابع ثلاثة او اربعة او غير  
 ذلك ويجب البيع دون ما لو كان شئ من ذلك فوق المرفق وان تكد على  
 ذلك ما كان في الوجه بالنسبة الى الخارج عن حدوده والداخل فيه ولو كان  
 له يد اخرى مثقلة فان علم زيادتها وان الاصلية غير حاجب لها ولا

بل لا يجزى عن فرق ٢

بل اصالته

لا

بل انهم اجزاء حكم الاصلية على كل من ما في غير المسح باحد ما وان كان  
 الاحوط المسح بها والاخوان لم يكن الاقوى وجوب غل الشعر في البشيرة  
 والوجه تحت الاظفار لا يجب ان لا انما او انما او المعاد ولو ظهر في التليم  
 وجب ان لا غل ما تحتها ولا يجوز ترك شئ من الوجه واليد بل لا غل  
 ولو مقدار كان شعرة وبلغ ما يمنع وصول الماء اليه او تحريكه  
 وتلك في حجب وجب لا يصل الى ما تحتها اي ولو شك في اصلها  
 لم يجب البحث وان كان هو الاحوط لما استحقاقها من المسح باليد وبمسح  
 شئ من مقدم الراس ولو من كوسا على الاصح والاحوط عدم الاجترار بما  
 دون عرض اصبع واحوط منه مسح مقدار عرض ثلثة اصابع مضمرة  
 بل الاول كون الوجه بالثلثة اصبع والمرة كالرجل في ذلك لانه  
 قد يتأكد هناك خصوص الوضوء للصلاة الصبح ازالة خمارها مع  
 موضع المسح ودون ذلك الا انه تأكد صلوة المغرب ما بالصلوة  
 فلا يتأكد لها ذلك بل يجزى اذ حال اصبعها من تحت قناعها او مسح به  
 والمراة بمقدم الراس الوترع التقدم منه فلا يجزى المسح على شعره بل يكفي  
 المسح على شعره المختص به المساحت له خلقة غير تجاوز عنه ولا يجوز عليه  
 بعد ان كان يخرج بمدة من هذه بل الاحوط عدم المسح على الجبهة وهي مجمع  
 شعر الناصية عند مقصرة والاول بل الاحوط ان يكون المسح على الناصية  
 من المقدم ويجب ان يكون المسح باطن الكف والاحوط الايمن بل الاول

٧

هذا هو الاقوى على خصوص ما  
 ان لم يعرف الاصلية من الزائد

الاحوط ازالة الوترع الكاش  
 على موضع يحس غسكه من باطن  
 الاظفار

بل لا يجزى عن فرق الامع غلبة الظن  
 بالعدم  
 كالا حوط عدم التكسر

عائنه مع لا يجزى

عقش شعره في اليد واليد  
 عقش تافق كبر  
 معاد



الاصابع منه وان يكون بما بقي من مذاقة الوضوء فلا يجوز استيفان  
 جديد منها ولو تعدد بالباطل من وضوءه اجزء المسح بعينه والاولى المسح  
 الكف وان تعدد فالذراع ويوجب جفاف المسوح على وجه لا يشغل منه اجزاء  
 الى الماسح فيقع المسح بها وبما في اليد نعم لا يشر بذاقة المستوح لا على الوجه  
 ولا بغير كثرة لما في المسح وان حصل من جريان بعد ان كان قصد المسح او لم يكن  
 من قصد الغسل ولو كان غسلا بالادخال في الماء او المكث في امره فانما  
 كانت اليد لم يجز المسح بها وان كانت اليد فان استعمالها في غسل اليد  
 جاز ولا خلاف في مالها بالخراج نعم لا بأس بالمسح بما بقي في يده بقليل  
 الغسل وان كرر مرارته على العضو نظرا لابل الا في لابس باخلط  
 ما بقي فيه مع شيء مما بقي على اعضاء الوضوء من ماء اختيار وان كان  
 الا حوط احتياطا شديدا في الاقتصار في المسح على ما بقي في يده بعد تمام  
 الغسل نعم لو جف ما في يده قبل المسح لغيا او غيره من الاعضاء جاز لا  
 ما على اعضاء الوضوء والمسح به والا حوط تقديم ما على اليدين والحاجين  
 ونحوهما مما هو من الوجبة فان لم يبق شيء من مذاقة الوضوء استا ولو فرغ  
 امكان حفظ مذاقة الوضوء لشدة حره مع بقاءها والا حوط المسح  
 ذلك بما جديفم التيمم قايها المسح القديين والواجب مسح ظاهرها ونداء  
 الطول من اطراف الاصابع الى الكعبين وهما قبا القديين وداخل الى  
 كالمرفقين في الغسل ولا تقدير للعرض فيجوز بعد تعجيل الطول العرض

هذا لا يجرى عرفي

لا يجرى ذلك قطعاً

بغير

في نية اختياره

ما يتحقق براسه المسح ويجوز مقبلا ومديرا وان كان الاولى الا اول ولا ترتب  
 كما لا يختص احدهما بماح وان كان الا حوط مع اليمنى باليمين ثم اليسرى باليسرى  
 واذا قطع بعض موضع المسح مع على ما بقي ولو قطع جميعه سقط المسح كما سعة  
 في اليد بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها وفي مسح الراس من حكم الزائد للمسح  
 بالبله وتجنيف المسوح ونحو ذلك نعم الا حوط هنا عدم الاجزاء بمسح الشعر  
 عن البشرة وان كان الاجزاء لا يخلو من قوة واحوط من ذلك جميعها في المسح اما  
 غير الشعر كالحف ونحوه فلا يجرى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شران الغسل  
 العربي وغيره الا لتيقنه فيجوز على الحف وغيره كما يجوز الخالفة في باقي افعال  
 الوضوء بها ايضا بل الاقوى جواز المسح المزبور بها وان امكن تأديتها بالغسل لكن  
 الا حوط تعيين الغسل كما ان الا حوط اعتبار عدم المند وحسن في التيقنة مطلقا  
 خصوصا في المسح على الحففين وشربا مسكرو متعة الحج وان كان الاقوى خلافه  
 في الثلاثة وغيرها خصوصا في اماكن سطوتهم وسلطتهم بل الظاهر استحباب التجنب  
 اليهم فيها بالتيقنه ويجوز ان يعامل الحف وغيره معاملة البشرة وفيه بذاقة الوضوء  
 مستوعباله بالطول الى الكعبين نحو ما سعة في بشرة القدم ولا يجب تخفيفه على  
 القدم لو كان متعديا وان كان هو الا حوط والضرورة غير التيقنة كضيق الوضوء  
 او خوف عدو وغيرهما من افراد الضرورة كالتيقنه في تجويز المسح على الجاهل  
 والرأس كالتقدم بالنسبة الى ذلك كله واذا زال السبب المسوغ لذلك تيقنه  
 كان او ضرورة لم يجب عليه تجديد الطهارة المزبورة وان كان الا حوط له  
 ذلك خصوصا اذا زال وامكن المسح على البشرة بذاقة اليد وكذا لو زال في الاثناء

ما يتحقق براسه المسح ويجوز مقبلا ومديرا وان كان الاولى الا اول ولا ترتب  
 كما لا يختص احدهما بماح وان كان الا حوط مع اليمنى باليمين ثم اليسرى باليسرى  
 واذا قطع بعض موضع المسح مع على ما بقي ولو قطع جميعه سقط المسح كما سعة  
 في اليد بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها وفي مسح الراس من حكم الزائد للمسح  
 بالبله وتجنيف المسوح ونحو ذلك نعم الا حوط هنا عدم الاجزاء بمسح الشعر  
 عن البشرة وان كان الاجزاء لا يخلو من قوة واحوط من ذلك جميعها في المسح اما  
 غير الشعر كالحف ونحوه فلا يجرى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شران الغسل  
 العربي وغيره الا لتيقنه فيجوز على الحف وغيره كما يجوز الخالفة في باقي افعال  
 الوضوء بها ايضا بل الاقوى جواز المسح المزبور بها وان امكن تأديتها بالغسل لكن  
 الا حوط تعيين الغسل كما ان الا حوط اعتبار عدم المند وحسن في التيقنة مطلقا  
 خصوصا في المسح على الحففين وشربا مسكرو متعة الحج وان كان الاقوى خلافه  
 في الثلاثة وغيرها خصوصا في اماكن سطوتهم وسلطتهم بل الظاهر استحباب التجنب  
 اليهم فيها بالتيقنه ويجوز ان يعامل الحف وغيره معاملة البشرة وفيه بذاقة الوضوء  
 مستوعباله بالطول الى الكعبين نحو ما سعة في بشرة القدم ولا يجب تخفيفه على  
 القدم لو كان متعديا وان كان هو الا حوط والضرورة غير التيقنة كضيق الوضوء  
 او خوف عدو وغيرهما من افراد الضرورة كالتيقنه في تجويز المسح على الجاهل  
 والرأس كالتقدم بالنسبة الى ذلك كله واذا زال السبب المسوغ لذلك تيقنه  
 كان او ضرورة لم يجب عليه تجديد الطهارة المزبورة وان كان الا حوط له  
 ذلك خصوصا اذا زال وامكن المسح على البشرة بذاقة اليد وكذا لو زال في الاثناء

الاقوى الا حوط الاقوى  
 عدم الاجزاء

وهو الاقوى الا حوط  
 الاقوى اعتبار عدم المند  
 في مكان التيقنه لا يجوز التيقنه  
 موضع التيقنه بان يجزئ التيقنه  
 لا يفيده او يبدل ما لا يلائم  
 من الحفون  
 الا حوط في ضيق الوضوء ضم النيم  
 الى الوضوء



بالاحياط فيه اشد بل لا يبعد الاعادة فيما لو استلزم ما وقع للضرورة او  
 التقية المتأني بعد زوالها كما لو اخذ ماء جديدا للمسح فارتفعت التقية مثلا  
 قبل الفعل او غسل الحائل في كفة مثلا بدلا عن البشرة الضرورية فارتفعت  
 قبل المسح به فانه لا يجري مسح المسح بها على الاقوى **المبحث الثاني** في وضوء المضطر  
 قد عرفت وضوء الاقطع وما كان لتقية او ضرورة منه اما الجباين فمن كان على  
 بعض اعضاء وضوءه جبرة وتمكن من غسل ما تحته بنزعها او بغسلها في انا  
 مثلا على وجه يحصل به الغسل للبشرة وجب وان لم يتمكن من الغسل لمخوف  
 الضرر او عدم امكان ازالة النجاسة او غيره ذلك مسح عليها بالماء وان لم يحصل  
 معه اقل مسمى الغسل بل وان تمكن من مسح البشرة الا ان الاحوط له مع ذلك الجمع  
 بين المسحين كما ان الاحوط مسحها على وجه يحصل معه اقل مسمى الغسل ولا يجري  
 غسل الجبيرة بالغسل ونحوه عن مسحها فضلا عن غسل ما عداها نعم الظاهر  
 عدم وجوب قصد كون مسحها بالماء على وجه يحصل معه اقل مسمى الغسل  
 بخلاف مسح الرأس والقدمين كما ان الظاهر عدم وجوب كونها بالكف  
 فضلا عن باطنه ولا بد من استيعابها بالمسح بالماء ولا تكفي الرطوبة و  
 السداوة في اليدين الظاهر عدم وجوب مسح ما يتعدى او يتعسر ما بين  
 الخيوط والجروح والقروح المعصية كالجبيرة وان لم يكن معصية فلا قى  
 غسل ما حوطوا والمسح عليها نفسها فان تعذر مسحها وضع خرقة عليها ومسحها  
 ولا يضم معها شيئا من الصحيح ولو تعذر اكتفى بغسل ما حوطها والا والجمع  
 بين ذلك والتيمم كما ان الاحوط الجمع بينهما في مطلق المكشوف نعم يتعين

المسح على وجهه  
 في وضوءه

المسح على وجهه  
 في وضوءه

المسح على وجهه  
 في وضوءه

المسح على وجهه  
 في وضوءه

المسح على وجهه  
 في وضوءه

المسح على وجهه  
 في وضوءه

التيمم

التيمم مع تعذر ما سعت في الجبيرة وحكم التطوخ ونحوها حكم الجبيرة  
 في المسح عليها مع الضرورة بل الظاهر ذلك في كل حاجب للبشرة وقد تعذر  
 او تعسر ازالة الجبيرة المستوعبة بجميع العضو وغيرها والاحوط الجمع بين التيمم  
 والتيمم يتم في بعض الافراد والغسل كالوضوء في حكم الجبيرة ولو كان الجبيرة  
 على الماسح وجب اعتبار المسح ببلته كالبشرة ولا يجري حكم الجبيرة على اليد  
 بل يتعين التيمم وان كان الاحوط جمعها وكذلك وجع الاعضاء بالصليب  
 ونحوه ولو كانت الجبيرة نجسة وضع خرقة اخرى ظاهرة عليها ولا يعتبر في  
 مسحها كونها ما تصح الصلوة فيها فلا بأس بمسح على جبيرة المحرم والذهب  
 وغيرهما نعم لو كانت مغضوبة لم يجز للمسح عليها بل ووضع خرقة عليها  
 لم يجز للمسح عليها ولا يبعد الصلوة بوضوء الجباين بعد البرق قطعا بل ولا الظاهر  
 للمتجدد من صلوة وان كان هو الاحوط بل الاقوى ذلك لو كان في الاثناء فضلا  
 عما بعد الفراغ كما عرفت سابقا في الضرورة التي منها باهنا فيجري مسح فيه **المبحث الثالث**  
 في استعمال الشرايط وهي امور منها طهارة الماء واطلاقه وابعاده وعدم  
 استعماله في تطهير النجس وطهر المحل ورفع الحاجب عنه وابعاده المكان الذي هو  
 بمسح الغشاء الذي يقع فيه الغسل والمسح اما غيره كالمصت والاواني فمع  
 انحصار الاستعمال في بطل الوضوء ومع عدمه يقوى الصحة والاحوط التحجب  
 وكذلك الحال في الماء في ايئه الذهب والفضة مع عدم امكان الافراغ منها  
 بل البطلان فيها مع عدم الانحصار لا يخلو من وجه موافق للاحتياط الا ان  
 الاقوى خلافه وكذا يعتبر فيه عدم المانع من استعمال الماء من مرض او عطش على

فيه اشكال فلا يترك الاحتياط

قد تقدم ان الاعادة لا يوجب

المسح الثاني



بما يعتد به وان كان ذلك الاحوط بل بمعنى ان لا يؤخر  
 في انكسار الاحوط  
 عدم الاعتناء به

نفسه او نفس مؤمنة ونحو ذلك مما يجب معه التيمم فلو توجسا والحال هذه  
 بطل اما اذا كان المانع من استعمال ضيق الوقت فالنقطة لو خالف قوته والاحوط  
 له الاستيناف ومنها الترتيب في الاعضاء دون اجزاها عند الاعلى في المغسل  
 منها فيقدر تمام الوجه على اليد اليمنى وهي على اليسرى وهي على مع الرأس وهو على  
 مع الرجلين ولا ترتيب بينهما وان كان هو الاحوط كما عرفت فيما تقدم ولو اخل  
 بالترتيب حيث يجب على قصد التشرع عاد الى ما يحصل به اذا لم يلزم فوات  
 الموالات وكذا لو نسي جزءا من السابق عاد عليه ثم اعاد اللاحق وصح الوضوء  
 اذا لم تفت الموالات ولا فرق في فوات الترتيب بين تقديم المؤخر وتأخير المقدم  
 وبين الايتان بهما معا فيجب عليه تحصيل كل منهما والظاهر حصوله فيما لو غسل  
 الوجه واليمنى دفعة واحدة غسل اليمنى كما لو غسلها اولا ثم غسل الوجه  
 مع فرض حصول النية عنده وكذا يحصل فيما لو غسل اليدين دفعة واحدة  
 اليسرى على اليمنى باعادة اليسرى ولو غسل الوجه واليدين دفعة لم يحصل  
 له الا الوجه فلما عادها ثانيا حصل اليمنى فلما عادها ثانيا حصل اليسرى كما انه لو  
 عكس الوضوء من آخره الى اقله لم يحصل له الا غسل الوجه فلما عادها ثانيا حصل  
 اليمنى وهكذا والاولى لليمنى الجميع اعادة الاخر ايضا ولو كان في جوار وتقارب  
 الجرايت عليه فنوى الترتيب بتعاقبها صح ايضا بل في الاكتفاء بذلك في الوضوء  
 وماء المطر فيكون الترتيب حكما وجه ولكن الاحوط والاقوى خلافة مع عدم ثبوتها  
 ازمته النية وعدم حصول التحريك الذي يحصل به مستى الغسل كل ذلك مع  
 المحافظة على كون المسح بما، الوضوء والا بطل منها الموالات بين الاعضاء الاربعة

الاحوط مراعاة الترتيب  
 في اجزاء الغسل كما تقدم  
 حتى على ما سأت من ادعى

المتابعة وعدم الفصل بما يعتد به وان كان ذلك الاحوط بل بمعنى ان لا يؤخر  
 الشروع في غسل اللاحق بحيث يحصل معه بسبب ذلك جفاف جميع ما تقدمه  
 حتى يستمر غسل اليد على الاقوى في الزمان المعتدل في صنفه ولو كان شتاء  
 فيكون ح تقديرا زمانيا لامراعات بل حتى فلا فرق ح بين الارض والاحوال  
 وحينئذ فلا يتدح التجفيف اختيارا مع عدم مضي الزمان المزبور وان كان  
 الاحوط ذلك كما ان الاحوط استيناف الوضوء مع جفاف المستوفى قبل الشروع  
 في الثاني وان بقي البطل على السابق بل الاحوط ان لم يكن الاقوى استينافا ايضا  
 لو بقي لبطل بعلاج او للافراط في برودة الهواء على وجهه نيا في الاعتدال المزبور  
 وانه لو اذ ذلك لجف اما اذا جف للافراط في حرارة الهواء يمكن او في بدن  
 المتوضي وانه لو اذ ذلك لم يجف فلا استيناف وان كان هو الاحوط ولو نذر  
 الموالات بمعنى المتابعة في وضوء مخصوص مثلا فلم يفعل صح وضوئه على الاقوى  
 وان اثم بعد الوفاء بالنذر وكذا لو نذر الوضوء المتتابع لعبادة مخصوصة مثلا  
 فلم يفعل ومنها البقرة وهي الفصل الفعل ويعتبر فيها ان يكون ذلك بعنوان الاحوط  
 لله تعالى اما لانه اهل الولاية لعظمة او جزاء النعمة او طلبا للرضا او فزارا من محظرة من  
 حيث انها كذلك او طلبا للثواب والنجاة من العقاب دينا ودينا او اخر او بين  
 اذا كان الاخلاص وسيلة الى حصولها او لما تركب منها وكذا يعتبر فيها الاخلاص  
 فحق ضم اليها ما ينافيه بعامل خصوص الرضا فانه اذا دخل في النية على اي حال يكون  
 افسد والاحوط الحاق العجب بالمقارن للعمل به الا ان الاقوى خلافة ما غير الرضا من  
 الضمان فان كانت راجحة فلا منافات للاخلاص فيها بل هي مؤكدة له وان كانت

فيه انكسار الاحوط  
 عدم الاعتناء به

بما يعتد به وان كان ذلك الاحوط بل بمعنى ان لا يؤخر  
 في انكسار الاحوط  
 عدم الاعتناء به



مباشرة غير راجحة كالتردد فان دخلت على جهة التبعين لما هو المقصود الاصل فلا بأس  
ايضا وان دخلت على جهة الشركة بمعنى تركب الداعي منها على ان يكون كل منها جزءا فلا بأس  
البطلان ايضا لعدم الاختصاص بل لا حوط ذلك ايضا فيما اذا كان كل منهما باعثا مستقلا  
ولا يعتبر في النية غير ذلك وغير التعيين اذا احتج اليه باعتبار فرض تعدد المكلف  
ولو يندرز ونحوه فلا يجب نية الوجوب والندب وصفا ولا غاية وان كان لا حوط ولا غيرها  
من الصفات والغايات كرفع الحدث والاستباحة بل لا قوى المقصود فيما لو نوى الوجوب  
مثلا في مقام الندب وبالعكس اذا لم يكن على وجه يخل الى ارادة عدم الاشتغال ولو تشرعا  
وكذا لو نوى التحديد وهو محدث غفلة وبالعكس فان الجميع صح معه الوضوء والاولى  
بل لا حوط مقارنة النية لاول غسل الوجه وان كان الاقوى جواز تعدد نية غسل المضمضة  
والاستنشاق دون غسل اليدين على الامح ولا بد من نية الوضوء جملة فلو نوى  
كل جزء على انفراد لم يصح على الاقوى نعم لو لم يخط الجزئية التي يجازع الى قصد الكل  
صح بل الاقوى الصحة فيما لو فرق النية على الاجزاء مع عدم ملاحظة الاستقلال والجزئية  
وان كان لا حوط خلافه ولا بد من استدامة حكم النية الى حين الفراغ فلو تردد او نوى  
العدم واتم الوضوء على هذه الحال لم يصح نعم لو عاد الى حكم النية الاولى ولم يكن قد حصل  
مفسد من فوات مولات ونحوها اتم وضوئه من حين التردد وصح ويكفي وضوءا  
عن الاسباب المختلفة وان لم يلحظها في النية بل لو قصد رفع حدث بعينه صح وارتفع  
الجميع وان قصد عدم رفع غيره وان كان لا حوط اعادة الوضوء معه بل الاولى اعادة  
مع قصد الميعين والفرض وجود غيره ولو اجتمعت الاسباب للحدث الاكبر ونوى رفعها  
بغسل واحد صح ولا يحتاج الى وضوء اذا كان فيها جارية وكذا لو نوى رفع طيبة للحدث

ان لم يكن الاقوى

فيه اشكال

للنقل

المخل الى نية رضا جميعها اما لو نوى واحدا معينا اختصر الرفع به الا ان يكون جنبا  
فانه يجري مجرى جميع ولا حاجة الى الوضوء ولكن لا حوط التعدد ولو نوى القرية  
من غير تعرض للجميع والبعض فالاقوى بطلان الغسل وكذا يجري الغسل الواحد عن الاغسل  
المتعددة مع نيتها في المسدوبات ايضا بل لا قوى ذلك ايضا في المختلفة والله اعلم ومنها  
المباشرة للغسل الملح على وجه يستند الغسل اليه فلو لم يكن كذلك بطل مع الاختيار  
اما مع الاضطرار فلا بأس ولكن يتوقى هو النية المباشرة الرابع في احكام الغسل من يقضي  
الحدث وشك في الطهارة تطهر وكذا لو ظن ان لم يكن مستندا الى دليل شرعي كجبر العلة  
على الاقوى ولو كان شك بعد الفراغ من العمل المشروط بالطهارة بنى على صحة العمل  
وتطهر جديدا للعمل اللاحق ولو علم تقدم ما خذ الشك على وجه لو كان متنبها لكان  
شاك سابقا استأنف العمل على الا حوط ولو كان في انشاء العمل قطعه وتطهر ولا حوط  
اتمامه ثم استئنافه بطهارة جديدة ولو كان متنبها ثم زال عنه اليقين او بالعكس فالعمل  
على المتأخر الا ان الظاهر عدم وجوب عادة ما فصله باليقين الاول ولو كان متيقنا  
بالطهارة وشك في الحدث لم يلتفت ولو علمها ولم يعلم السابق واللاحق ولا علم  
قاربح احدهما تطهر اما اذا علم التاريخ فلا حوط لذلك ايضا بل هو الاقوى ولو تبين  
ترك غسل عضو او مسحه اتي به وبما بعده مع عدم تخطئ مفسد من فوات مولات  
ونحوها والا استأنف ولو شك في فعل شيء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه اتي  
بما شك فيه مراعي بالترتيب والمولات وغيرها مما يعتبر في الوضوء ولا فرق بين  
الشرط والستورية ذلك والنظر كاشك هنا ما لم يكن من دليل شرعي وكثيرا ما  
لا عبرة بشك كاشك لا عبرة به بعد الفراغ سواء تعلق بشرط او شرط نعم يتوقى في

لا حوط بل الاقوى  
عده

المبحث الرابع  
الا حوط فلو لم يها معا

لا حوط بل الاقوى  
عده



مثل تطهير ماء الوضوء وحل من نجاسة لو حصل الشك فيها بعد الفراغ انه يظهر  
 من النجاسة خاصة اذا اراد الدخول في المشروط بذلك ويحقق الفراغ برؤية المكلف  
 نفسه مشغولا بغيره بعد ان كان مشتغلا به ويسبق بيقين الفراغ قبل حدوث  
 الشك اما اذا لم يكن كذلك فلا فراغ ولا فرق بين الجزء الاخير وغيره فيما ذكرنا وان كان  
 الاحوط تلا في الاخير مع الشك فيه اذا لم ينتقل عن محل التحصيل الوضوء ولم يطل فصل  
 بطول الجلوس وكذا لا عبرة بالشك في اصل وجود الحاجب عن وصول الماء الى البشرة  
 وان كان الاحوط البحث عنه حتى يطمئن خصوصا اذا كان الاحتمال محتداه ولم تكن  
 مشتقة نعم لو كان الشك في نجاسة الماء بعد العلم بوجوده وجب تحصيل اليقين بوصول  
 الماء الى البشرة كالمعلوم محبة فلو نسي مراعاته ولم يذكر الا بعد الفراغ فالاحوط الا  
 ولو كان الشك بعد الفراغ في اتصال الماء تحته وعدمه لم يلتفت بل المتجه ذلك ايضا  
 في المعلوم محبة اذا كان كذلك فضلا عنه وكذا الحال في الحاجب الذي شك بعد  
 الفراغ في سبقه على الوضوء وناخره الا اذا علم تاريخه وشك في تاريخ الوضوء  
 الاحوط اعادته كما ان الاحوط ذلك فيما لو شك بعد الفراغ ايضا في صفه المحجب  
 بحيث لو كان متغيرا قبل الوضوء لكان شاكرا وانما علم المكي في الخامس فيما يجب الوضوء  
 خاصة منه وما يستحب بغيره من البول وما في حكمه كالبلل المشتبه قبل الاستبراء  
 وخروج مسي الغايط ولو بمساجته روي او حصى من الموضع المعتاد اصله وان  
 لم يكن في الموضع المعتاد لغالب الناس بل وان لم يعتد الخروج منه على اشكال اقواء  
 ذلك او صار معتادا عارضا ولو جرحا انسد الطبيعي ولا وان كان الاحوط الوضوء  
 من خروجه من غير المعتاد اذا كان تحت المعد بل مطلقا خصوصا اذا كان قد خرج

في وقتاء يستحق  
 الفراغ بطر

قد ذكرنا ان وجوب الغسل  
 لا يخرج عن

في وقتاء يستحق  
 الفراغ بطر

في وقتاء يستحق  
 الفراغ بطر

غار

من وقتاء يستحق  
 الفراغ بطر

على حسب الخروج المعتاد وخصوصا اذا كان من ثقبه الا حليل او تحت الانثيين  
 ونحو ذلك وكذا يجب خروج الروح من الموضع المعتاد المزبور على حسب ما عرفت  
 الا انه يعتبر مع ذلك صدق اسم الفسوة والضرطه عليها فلا عبرة بالريح الخارجة  
 من القبل وان عتيدت نعم لا يعتبر فيها سماع الصوت ولا شم الريح كما انه لا عبرة  
 بما يجد بعض الناس مما ينفخ الشيطان في دبره حتى يخيل له انه قد خرج منه ريح  
 ومع الشك لا يلتفت وكذا يجب بالنوم الغالب على العقل ويعرف ذلك بغلبته  
 على حاسة السمع التي يلزمها الغلبة على حاسة البصر وحل حالته على الوجدان  
 اولى من ذلك فمن وجد طم النوم قائما او قائما تومنا ولا فلا ومع الشك  
 لا يلتفت وكذا النوم في النقص كلما ازال العقل من جنون او اغما او سكر او غير ذلك  
 كبعض افراد الادوار ونحو ما هو كالاغما ويجب ايضا بالاستحاضة القليلة التي  
 لا تغسل الكرسى ولا تشبه بل وبالموسى لغير صلوة الغداة اما لما فيجب مع الغسل  
 بل وبالكثرة لصلوة العصر والعشاء الاخرة اما الصبح والظهر والمغرب فتوجه  
 مع الغسل كما تسمع تفصيله فيما كيناه في الدماء والمسحوس والمبطون ان كانت  
 لها فترة تسع الطهارة والصلوة انظر اها والافان تمكنا من الصلوة بتكرير  
 الطهارة والبناء من غير عسر ورجح تطهرا وبنيا والاولى لما فعل ذلك بعد  
 اتمام صلواتها بالوضوء الاول بل هو الاحوط خصوصا في المسحوس وان لم يتمكنا  
 كلك لتوالي حدثها تومنا عند كل صلوة ولا يؤخرها والاولى ملاحظة زمان  
 الحقة وكذا الحال في غيرها من مسحوس الريح والنوم على الاقوى ويجب المسحوس  
 الاستظهار بمنع تعكس النجاسة بان يضع خريطة او كيسا او غيرها وان كان

ولو كانت الفترة تسع اقل  
 امواد الصلوة الذي يكفي فيه  
 بالاياء وتنسب في كل ركعة  
 فالاحوط فعل هذا الفرد من  
 الصلوة في هذه الفترة كما ان  
 بعض اصحابنا يفعل الصلوة  
 التامة الانعالي في وقت اخر

م



الاولى والاحوط اليكس والظلم عدم وجوب تغيير لكل صلوة وان كان هو الاحوط و  
 يقوى في النظر ان الملبوس الذي يتولى تقطير بوله بحكم المطهر بالنسبة الى غير الصلوة  
 كس كتابة القران و صلوة النوافل فلا ينقض وضوءه بما يخرج بدهاء سلسه نعم ينقض  
 ببوله الخارج على مقتضى الطبيعة ويمكن الحاق غيره به في ذلك لكن الاحتياط باجتناب  
 من الكتابة مثلا وتجديد الكتابة الطهارة عند كل ركعتين من التاقل لا ينفي زكوة وعلى كل  
 حال فلا ينقض الوضوء غير ما عرفت وما نعرف من الحدث الا كبره ون المدي على الاصح والوحي  
 بالمجمل والمجمل وتقليم الظفر وحلق الشعر وغير ذلك ما هو ناقص عند غيرنا ثم لا بأس بختام  
 تجديد الوضوء بالاولين وبالضم في الصلوة والكذب والظلم والاكتار من الشعر الباطل  
 وبالرفاء والقي والتجليل المسيل للدم ومن باطن الذبر والاحليل ونسيان الا  
 سجناء قبل الوضوء والقبيل بشوق ومن الفرج والتضيق **الحج السادس** فيما يجب الوضوء  
 له وما يستحب وسنة الوضوء لا يجب لنفسه بل يجب بصلوة الواجبة والاجزاء  
 المنسية والركعات الاحتياطية للسجود والسهو والطواف الواجب وبالندرة وشبهه  
 وللواجب يمين ونحوه من كتابه اسم الله وصفاته الخاصة على الاصح وكتابة  
 القران حتى المقد والتشديد من غير فرق بين اسم فرعون وقارون وغيرها واما آسماء  
 الانبياء والاوصياء والملائكة فله متها ما لم تدخل في القران وان كان الاولى بل الاحوط  
 في الاولين تركه مع فصل المستحق والفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب دون اللاس  
 ومع الاشياء فلا بأس والاولى الاجتناب ولا فرق في الكتابة بين ان يكون بمبدأ او  
 بحرف او بغيرها بل المدار على اسم القرانية واسم الله كيف ما يكون الكتابة  
 ومن اي كاتب يكون حتى الرج ونحوها فيما لم يحج صدقة الى قصد كانه لا فرق بعقل  
 فيها

تعدى رنج في غير  
 وان شرب بعد ما شرب  
 من راحة في غير  
 الورد في اسبوع

المجيب الثاني  
 في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة

اسم

اسم المس بين ان يكون بما فيه روح كاليد وغيره كالظفر نعم الظفر عدم تحققة بمس  
 الشعر ويستحب للصلوة والطواف المندوبين وطلب الحاجة وحمل المصحف وانعك  
 الحج عدا الطواف والصلوة و صلوة الجماعة وزيارة قبور المؤمنين وتلاوة القران وتو  
 الجنب وجماع المحرم وجماع غاسل الميت ولما يغتسل ولم يد غسل الميت وجنب  
 وذكر الحايض والتجديد ولكون على الطهارة وللتأهب للفرض على الاقوى وجماع  
 الحامل واكل الجنب وشربه ودخول المساجد خصوصا مع ارادة الجلوس فيها واليق  
 بها المشاهد المشرفة والنوم وجماع الجامع مرة اخرى وكتابة القران والقدر من سفر  
 وهو زوجين ليلة الزفاف وجلوس القاضى على مجلس القضاء وادخال الميت في القبر و  
 تكفينه اذا اراد من غسله وقبل الاغسال المسنونة وقبل الاكل وبعد واما سنة  
 فوضع الاثنا الصالح لان يعترف منه على اليمين وان كان ممكنا والاغتراف بها حتى  
 في غسلها والتسمية على الوضوء والدعاء بالمسا ثور عندها وغسل الميدي من الزند  
 على الاظهر قبل ادخالها الاثنا الذي يعترف منه من حدث مسى النوم والبول مرة ومن  
 الغايط مرتين والمضمضة والاستنشاق ويستحب التلطيث فيها وتقديم المضمضة والدعاء  
 بالمسا ثور عندها وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وتسمية  
 الفضلات وان بيد الرجل بظاهر ذراعيه في الفضلة الاولى وفي الثانية بباطنها  
 والمرئ بالعكس ويكره الا عانة فيه بالبصبة اليد او على العضو ونحو ذلك من المقتضى  
 القريبة ولا فضل له ابقاء الببل على اعضائه بل المعروف كراهية التمدد بل قيل  
 مطلق مع الببل ولا مرهله **المقصد الثاني** في الغسل وهو واجب ومندوب والواجب  
 ثلاثة من الجنابة والدعاء الثلاثة ومن الاموات اما غسل الاموات والدعاء وبقيتها احكامها

الاصح ان يغسل  
 من يمينه واليسار  
 في المرفقين

الاصح ان يغسل  
 من يمينه واليسار  
 في المرفقين

المقصد الثاني



**البحث الاول** فتعبر انتم في كتاب مستقل واما غسل الجنابة فبينه مباحث الاول في سببها وهو  
 امران احدهما خروج المني وما في حكمه من الببل المشبه قبل الاستبراء كما تعرفونه  
 فيما ياتي من الموضع المعتاد اصلا او عارضا والاخر طحقتها بخروج مخرجها  
 اذا كان دون الصلب ولو نسي في الاستبراء او تحت الانثيين ونحوهما ولا فرق بين  
 الذكر والانثى واما الخشخشة فمحقق جنابتها بالخروج من الفرجين او من  
 احدهما مع الاعتقاد والاخر طحط والمنى ان علم فلا اشكال ولا يجمع الصحيح في معرفته  
 الى اجتماع الدفق والشهوة وفوق الجسد وربما زيد الراجح والاقوى خلافة والمرضى  
 والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم نعم لا يكتفى الواحد منها حتى  
 الدفق الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المحقق به منيا وعلم بذلك انه من جنابة  
 لم يغسل منها وجب الغسل قطعا ويصح كل صلو لا يحتمل سببها على الجنابة المزبورة  
 والاخر طحط اعادته جميع ما احتمل سبق الجنابة عليها وان لم يعلم بذلك الجنابة المزبورة  
 لم يجب عليه الغسل وان كان الاخر طحط مع ظنه انه من منى بل احتماله الغسل بل قد يتأكد  
 الاحتياط فيما لو علم انه من منى ولكن لم يدركه من جنابة جديدة او سابقة قد اغتسل منها  
 وبذلك ظهر لك عدم الفرق بين الثوب المحقق وغيره بعد ان كان المدار على العلم  
 ولو دارت الجنابة بين شخصين على وجه يعلم كل منهما انها من احدهما لم يجب الغسل  
 عليهما وجرى على كل منهما حكم الطاهر بالنسبة الى تكليف نفسه بل وغيره فيما لم يعلم  
 الفساد فيه كالإتيان باحدهما بل بهما في فرضين بل في الفرض الواحد اما لو علم الفساد  
 بواحد منهما فضلا عن ولو لتوقف صحة الغسل على صحة فعل الاخر بطل المتوقف كإتيان احدهما بالآخر فان  
 كليهما

لم يزل

الاقوى كفاية واحدة  
 من الامارات الاربع اذا  
 لم يعلم انقضاء الباقي  
 الا لعارض كالمرض الا ان  
 الاخر طحط في غير صور قاجا  
 الثالث الغسل في الوضوء  
 بغيره  
 هذا الاحتياط لا يتركه

لم يزل ويتحقق الذكر والانثى بغيبوبة الحشفة او مقدارها في القبل والذكر  
 وصف الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير والمجنون وغيرهما وان وجب الغسل  
 بعد حصول شرط التكليف بل الاقوى تحقق الجنابة على الحي والوطى والبسطة والموطنة  
 له اما على البهيمه فالاقوى عدم وجوب الغسل واولى من ذلك الموطنة لها لكن لا  
 لا ينبغي تركه خصوصا الاول وتحقق جنابة الخشخشة بوطى الذكر في دبرها او قبلها مع  
 هي للانثى ولو تواج الخشخشة فلا جنابة على احدهما **البحث الثاني** فيما يتوقف عليه  
 غسل الجنابة وهو عدة امور اولها الطواف الواجب والصلوة واجبة كانت او  
 مندوبة ما عد اصلوة الجحان وكذا اجزاء المنية والركعات الاحتياطية وسجدة السهو  
 اما سجدة الشكر والثلث لا فلا يشترط فيها الطهارة تأييدا للصوم الواجب بجميع اقتل  
 لكن بمعنى انه لو تعدد الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه اما اذا لم يكن عن عمد بل استيقظ  
 بعد الفجر جنبا فان علم ان جنابته كانت في النهار صح صومه كالمحتمل فيه والاولى له  
 البدار الى الغسل وكذا اذا لم يعلم اما اذا علم بكوفه في الليل فان كان الصوم مضيقا  
 او متاعيا فيه ووقفت في الاشياء صح وبادر الى الغسل مسحها وان كان موسعا فان  
 كان قضاء شهر رمضان بطل والاخر طحط الحاق غيره به في ذلك وان كان الاقوى خلافة  
 وكذا المندوب بل قد يقوى الجواز فيه مع تعدد الاصباح جنبا تأييدا لمسئ اسم الله اذا  
 قصد منه معناه اما اذا حصل جزء اسم كعبدة الله فالاقوى عدم حرمة ولا حوط  
 الخشب كما ان الاقوى ذلك بالنسبة الى اسمه نعم بغير العربية ويلحق به باغة اسمائه تعالى  
 على الاقوى بل واسماء الانبياء والاثر عليهم المقصود منها معانيها واما مسك كناية القرآن  
 فلا يربط حرمة على حسب سعة الوضوء رابعها اللبث في المساجد بل مطلق الدخول

هذا الاحتياط لا يتركه

هذا الاحتياط لا يتركه

هذا هو الاقوى



الا لاجتياز فماعد المجدين الحرام والنهي وتحقق بالدخول في باب الخروج من اخرى  
 ونحوه والاخذ لشي منه له فيه ويلحق بها المشاهدة المشرفة اماها فيجوز الاجتياز فيها فضلا  
 عن غيره بل لو اتفق احتلام في احدهما تنيم الخروج مالم يكن زمن الخروج اقصر منه فالاولى  
 خروج بدونه كما انه يقوى ترجيح الغسل عليه مع فرض مساواته في الزمان او قصوره  
 عنه باقوى مساواة غير المحتمل له في ذلك كله حتى المخرج المجدد ودخله ساويا  
 او عاذا خاسرها الدخول في المجدد وما في حكمه لغرض وضع شيء فيه بل الاحوط اجتناب مطلق  
 الوضع ولو من خارج المجدد او مجتازا فيه سادسها مرارة شيء من سور العرائم وهي اقرا  
 والنجس والتميز بل وتم التجدد ولو بعض البسطة قصد انه منها فيجوز الغسل لوجوب شيء من  
 الغايات المزبورة او تزيين مثل ما يدور ذلك ليجب لذاته ولكل ما استجب من غاياته بل  
**البحث الثالث** لكل ما يذهب فيه الوضوء ايضا البحث الثالث فيما يتوقف عليه نفيها كره للجنب الاكل الشر  
 اذ لم يتوصفا عندهما او يقتضض ويستثنى وقراءة ما زاد على سبع ايات من غير  
 العرائم واشد من ذلك كراهة قراءة سبعين اية بل الاحوط له عدم قراءة شيء من الغسل  
 ما دام جنباً ومس المصحف عند الكتابة منه والنوم جنباً الا ان يتوصفا او يتم بذلك  
 الغسل مع تعذر الماء مثلاً او الافضل له فيجوز الغسل اذا تمكن والخضاب بالحناء ووجها  
 كما انه يكره للخنضب ان يجب قبل ان ياخذ الخضاب ما خلع البسطة الخلع في وجبانه  
 اوها النية مقاناها اقل جزء من الرأس في الترتيب واول ثلث مسمى لا يمس فيه ان  
 لم تنقد عند غسل اليدين وتقدم في الوضوء حقيقتهما ونية الصلوات والاجزاء والوجه  
 والتعيين وغير ذلك مما لا يحتاج الى ذكره هنا نيتها استدامتها في وقتها وكذا قد تقدم  
 المراد بها الوضوء نعم لا عبرة هنا بحصول الخفاف قبل الاتمام لجواز التفرقة في اجزاء  
 المقدم

البحوث الثلاثة  
 في غسل الجنابة  
 من غير وضوء  
 وذكره في  
 كتابه

**البحث الرابع**

العرا

**الفصل الثاني** في غسل ظاهر البشرة على وجهه تحقيق به مستاء فلا يجري ح غسل  
 غيرها عنه في غير الجبهة وما في حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره فيجب ح عليه رفع  
 الحاجب وتخليل ما لا يصل الماء اليه من البشرة بالاختليل ولا يجب عليه غسل الشعر  
 وان كان هو الا حوط فيما كان هو من قواعب الجسد مثلاً بل وجوبه لا يخلو من قوة و  
 الا حوط ايضا غسل ما شئت فيه ان من الظاهر او من الباطن رابعا الترتيب في غير الارحام  
 منه بان يغسل تمام الرأس ومنه العنق على الاصح مدخلا لبعض الجسد معه مقدرا  
 ثم تمام النصف الايمن من البدن مدخلا ايضا لبعض لا يسر معه مقدرة ثم تمام النصف  
 الايسر كذلك والاقوى دخول العورة والسر في التصفيف المزبور الا ان الاولى غسلها  
 مع الجانبين او غسلها تماما بعد الفراغ من الجانب الايمن مع غسل نصفها مع الجانب  
 الايسر والاذن استيعابا لا مغطاء الثلة بالغسل ولا اعتبار بالصبات واحدة  
 كانت او متعددة ولا بالفرق والدالك ولا ترتيب بين اجزاء العضو وان كان الاولى  
 البدن باعلى العضو فالاعلى كما انه لا كيفية مخصوصه للغسل المراد هنا بل يكفي تحقيق  
 مستاء فيجوز مسح ومس الرأس بالباء او لأم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر ومس البعض  
 والعصب على اخر ولو ارتس ثلاث اربعات ناويا بكل واحدة غسل عضو بل الظاهر  
 تحقيق مس الغسل بتحرك العضو لما كثر في الماء على وجهه يجري الماء عليه فلا يحتاج الى  
 اخراجه عنه ثم غمس فيه على الاصح وهذه كلها من الترتيب الذي هو افضل من الارتماس  
 الا انه هو ايضا كيفية اخرى للغسل مجزية عن الترتيب وهو عبارة عن تغطية البدن  
 بالماء فينبغي ح مقارنة النية لتغطية المزبورة ويكفي فيها استمرار القصد ولا يعتبر  
 فيه اشتغال الماء على جميع بدنه بان واحد حكمي على الاقوى كما لا يكتفي فيه الدفعة العرفية ثم يكفي



فهو انفعال جميع البدن في تلك العطية ولو على التقاطع خامسها اطلاق الماء في  
وطهارته وباحته وباحه المكان والمصب والانية والمباشرة اختيارا وعدم الماء  
من استعمال الماء للمرض ونحوه على نحو ما سمعته في الوضوء في ذلك كله وكذا طهارة المحل  
الذي يريد اجراء ما غسل عليه فلو فرض نجاسته طهره او لا ثم اجري الماء عليه للغسل في  
الاخترا بغسل واحد لها وجه قوي خصوص في الارتماس بما اكثر لكن الاحوط خلافه واحوط  
من ذلك إزالة النجاسة قبل الشروع في الغسل وقد تقدم في الوضوء حكم الجيرة والحاييل  
وغيرها من افراد الضرورة تقيده كانت او غيرها وحكم الشك والسيان وغيرها فان  
الغسل كالوضوء في ذلك كله نعم يفرق عنه في خصوص مسألة الشك قبل الفراغ في شئ  
من اجزائه وقد دخلت في شئ مما شك فيه بعد الدخول في آخر على الاصح فلا يلتفت  
بجلافة هنا فانه لا يلتفت الى شئ مما شك فيه بعد الدخول في آخر على الاصح فلا يلتفت  
الى الرأس بعد الدخول في الجانب الايمن ولا الى الايمن بعد الدخول في الايسر والاحوط  
المساواة وفي خصوص مسألة الموالاة فانها تجمع معانيها خبر واجتهاد في الغسل ثم قد  
يجب النذر ولصيق الوقت ونحو ذلك مما لا دخل فيه في صحة الغسل لكن الاولى  
مراعاتها بمعنى المتابعة **الحج الخامس** في سنة معناه الى ما عرفت في اثناء ما تقدم ويتعبد  
اليدين امامه من المرفقين ثلثا ويجوز تقديم النية عند ذلك لكون الاحوط تجديدهما مع ذلك  
عند غسل اول جزء من الرأس ثم المضمضة والاستنشاق ثلثا وامر باليد على ما ناله  
من الجسد خصوصا في الترتيب بل ينبغي الاستظهار في ذلك وتخليل بالعله يحتاج اليه  
ونزع ما هو كل اية من الماء ونحوه وبإيصال الماء الى العين ونحوها مما ينزل الماء عنها  
والاستبراء بالبول قبل الغسل وليس هو شرط في صحة الغسل نعم اذا تركه واعتسل ثم خرج

ط  
بل هو الاقوى لان بقصد  
تحقق الغسل في الآن  
المتاخر عن اول الارتماس

هذا لا يخرج عن نفي

**الحج الخامس**

منه

منه بل مشبهة اعاد الغسل لكونه حكوما عليه بانه متى سواء استبرأ بالحركات لتعذر بول  
عليه او لا على الاصح الا اذا علم بذلك او بطول المدة او بغيرها علم بقاء شئ في المخرج فلا  
يكون ح مشبها بين المني وغيره اما اذا لم يخرج منه بل مشبها لكنه بالبعد الغسل ففي حجب  
اعادته وعدمه ومجان اقربها العذر الا اذا علم ببقائه اجزاء في الجوى خرجت مع البول  
ولو دار الامر في المشبهة بين البول والمني في الاحوط والا قوى وجوب كفاية الغسل والوضوء  
مط ~~وان كان الذي يمتنع كذا كذا~~ ~~بذلك~~ ~~او كان الخارج قبل الاستبراء بالبول~~ ~~مبطل~~  
ان كان بعد غسل الاستبراء بالحركات ويجزئ غسل الجبابة خاصة من بين الاعمال من  
الوضوء ككل ما اشترط به نعم لو تخلل حدث اصغر في اثناء الغسل فالقوى الا تمام والوضوء  
بعد الدخول في صلوة ونحوها والاحوط استيقاق الغسل بعد ~~التمام~~ ~~واما غسل المني~~  
فكيفية ترتيبها وانما سأكف الغسل الجبابة وسببه من ميت انسان ولو كانا بعد برده  
جميعه قبل الغسل او قبل تمامه ودون ميت غير انسان ودون الانسان قبل برده  
او بعد غسل ولا يلحق بالغسل التيمم بالنسبة الى ذلك فيجب ح الغسل بمس المني ثم  
فضلا عن غسل اليد اذا كانت رطبة بل ولا غسل الكافر الذي امره المسلم به اما قد  
الحليطين فالقوى الحاقه بالغسل والاحوط عدمه والشبه كالمقتل ايضه وكذا من امر  
بتقديم غسله وهو حي ليقول ولا فرق بعد صدق اسم المني بين كون المني والممسوس مما  
غسلها الحيوة او لا فينتحقق ح بمس ظفر الميت ولو بالظفر نعم اذا لم يصدق اسم المني  
كالشعر ما ساء ومسوشا لم يجب الغسل والقطعة ذات العظم من الميت او الحي حكم الميت  
في وجوب الغسل بمشهاد ون القطعة المجردة من العظم ودون العظم المجردة ولو كان  
لستبرأ على الاقوى وان كان الاحوط الغسل بمس مط ~~واما ما يتوقف عليه~~ ~~فالقوى~~ ~~ان كان~~

**واما غسل المني**

الاحوط الغسل بمس



**واما غسل التيمم** في ذلك كان الاقوى استيفاء الوضوء **واما الغسل المندوب** فافراده كثيرة  
وربما اختلفت الى غير ذلك لان المعروف منها الزمان غسل الجمعة ووضوء ما بين طلوع الفجر  
الى الزوال وبعده الى آخر يوم السبت يكون قضاء ولو ليلة السبت ولا يقضى غيره  
من الاغسال ويجوز تعجيله يوم الخميس لخوف اعيان الماء ويحقق به ليلة الجمعة في  
الاقوى لكن اذا تمكن منه يوم الجمعة قبل الزوال اعاده فان لم يعده قضاؤه في مدة القضا  
واما اذا لم يتمكن الا من القضا لم يعده وغسل يوم العيدين ويوم العرفة ويوم الرؤية  
ويوم الغدير ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة على الاقوى ويوم البعث  
وهو السابع والعشرون من رجب ويوم المولد وهو السابع عشر من ربيع الاول على المشهور  
ويوم ميرقد العرس والمعروف بانه يوم انتقال الشجر الى برج الحمل واول يوم من رجب  
واخر يوم منه ويوم النصف من ليلة بل ولا ليلة الاولين ايضا وليلة النصف من شعبان  
وليلة العطر وليالي الافراد من شهر رمضان واول يوم منه ويتاكره ليالي القدر و  
ليلة النصف منه وليلة سبعة عشر والخمسة عشر والسبع وعشرين والربع عشرين  
منه بل الظاهر استحباب الغسل في جميع ليالي العشرة الاخرى كما ان الظاهر استحباب غسل  
ثاني ليلة القدر الا خيرا اذا كان قد اغتسل الاول من اول الليل وجميع هذه الاغسل  
الزمانية لا ينقصها شيء من الحدث لا سفر ولا كبر كما انه لا ينجس لها وقت خاص  
من الزمان الذي نذبت فيه وان كان الاولى لا ينافي به من اول الزمان **ولما كان**  
للدخول مكة والمدينة ومسجدها وحرمها والبيت **والفعل** بالاحرام والطواف و  
الوقوف بعرفة والمشعر والمنى والذبح والحلق والرايات للنبي ص والامامة واداء  
اولاد ان يرى الامام ص في منامه لمعرفة مقامه ولتوبة ولو من الصغير على الاقوى **والحجبة**

دلالة

والاستخارة والاستسقاء والمظلوم اذا اراد الطلب بمظلمته فانه يغتسل ويصلي  
ركعتين في موضع لا يجبه عن السماء ثم يقول اللهم ان فلان ابن فلان قد ظلمني وليس لي  
احدا اصول بر عليه غيرك فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي اذا اذاع  
به المضطر احبته فكشفت ما به من ضرر ومكنت له في الارض وجعلته خليفتك على  
خلفك فاستلك ان تصلي على عهد والحمد وان تستوفي ظلامي الساعة الساعة  
والتحرف عن الظالم فانه يغتسل ويصلي ثم يكشف ركبتيه بعد ذلك ويجعلها مائتا  
يل المصل ثم يقول مائة مرة يا حي يا قيوم يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا انت برحمتك  
استغث فصل على عهد والحمد وان تلطف وان تغلب وان تذكر لي وان تخرج  
لي وان تكيد لي وان تكفيني مؤنة فلان ابن فلان بلامؤنة واصلوة الشكر ومن  
لاخذ التربة الحسينية من محله والمباهلة مع المبطول والتوجه الى السفر خصوصا  
السفر لزارة الحسين ولعمل الاستسقاء وكشف التاراة وهو صوم يوم الثالث  
عشر والرابع عشر والخامس عشر فيقتل في اليوم الخامس عشر عند الزوال وقضا  
المفرطة في صلوة الكسوفين مع احتراق القرص ومن قتل الوزغ ومس الميت بعد  
تفسيه وبالسعي الدورية المصلوب بحق في زمان وجوب قتاله وهو بعد الثلثة  
واما اذا كان بغير حق فالظن استحباب الغسل مط من غير فرق بين الثلثة وغيرها  
ووقته من حصول السبب الى الموت كغيره ما هو مخير بخلاف ما كان للفعل فان الاقوى  
اجزاء غسل اول النهار ليوم اول الليل لليلة بل لا يجزئ القول بالاجزاء بغسل الليل  
للنهار وبالعكس من قوة وان كان دون الاولى في الفضل ولا يقتض باليوم بينه  
بين الفعل على الاصح وان كان هو الاحوط ولو احدث فيما بينه وبين الفعل ولو بالامر

فاستغفر

تطهر



غير النور استقصى وجه قوى الا ان الاقوى استجاب عادة الغسل بالنقض وان كان هو  
 الاحوط ومن الاعمال المتدبرة غسل المولود على الاصح فيعتبر فيه ما يعتبر في غيره من  
 الترتيب والارتماس والنية ونحوها والاحوط فعله حين الولادة لا تاخيره ولو الى  
 السابع والله اعلم **المقصد الثالث** في التيمم وفيه مباحث **الاول** في مسوغاته ومجربها  
 العجز عن الماء عقلا او شرعا وان حصل ذلك بامور منها عدم وجدان ما يكفي لطهارة  
 غسلا كانت او وضوا على وجهه يصدق عليه ذلك لكن يعتبر فيه كحاله لو كان في طلاء  
 قد احتل الماء في احد جوانبها الضرب مع ما كان في الارض السهلة غلوة سهلين في كل  
 جهة من الجهات الاربع وفي الخربة غلوة سهم بنفسه او بناه على الاقوى كما انه يقوى  
 سقوطه بشهادة العدلين بل العدل الواحد على عدم الماء فيها فلو اخل بالضرب المنع  
 وتيمم بطل مع سعة الوقت وان صادف عدم الماء وصح مع ضيقه وان اثم بالترك  
 ومنها الخوف ولو جبا من الارض او السبع او الضباع او غرودك ما يحصل معه خوف  
 الضرر على النفس او العرض او المال المعتد به لو اراد الوصول اليه ومنها خوف الضرر  
 المانع من استعماله من اورد اودم اخرج او قرح او غرودك ما يتضرر معه  
 باستعمال الماء على وجهه لا يلحق بالجيرة وما في حكمها كما عرفت فيما تقدم من غير فرق بين  
 الخوف من حصوله والخوف من زيادته او بطوئه وبين شدة الالم باستعماله على وجهه لا  
 يتحمل البرد او غيره بل لو خاف الشئ الذي يغير تحمله عادة تيمم والمراد به ما يعلو  
 البشرة من الخشونة المسوومة **للخالقة** باستعمال الماء في البرد ورتبا يصلح بعض الا  
 بدان والبلدان الى تشقق الجلد وخروج الدرة ومنها الخوف باستعماله من العطش للجوان  
 المحترق ومنها حصل المنية باستعماله والذل والخوان بالاكتساب لسراية ومنها توقف

بل هو الاقوى

**المقصد الثاني**  
**المبحث الاول**

الاقوى عدم السقوط  
 شهادة الواحد خصوصا  
 مع عدم صدق الياس  
 بل الاحوط عدمه مع  
 شهادة العدلين  
 تم

الخشونة دلت على كبر السن

بشرط كونها لا تغل عادة

سواء

ما نحن اذ دفع

حصوله على دفع كذا ايضا بحاله بخلاف غير المضر فانه يجب ولو كان اصغاف ثم المثل وبها  
 ضيق الوقت عن تحصيله وكذا عن استعماله ومنها وجوب استعمال الموجود من الماء في غسل  
 نجاسة ونحوه مما لا يقوم غير الماء مقامه فان الظاهر ان التيمم في فلو خالف ونظر بطل  
 بل لا يعبد ذلك في ضيق الوقت عن استعماله اذا كان قد فعله الامر به من حيث الصلوة اما  
 اذا فعله بعنوان الكون على الطهارة او غيره من الغايات فلا يعبد الصلوة كما انه ينبغي القطع  
 بها فيما لو خالف ودفع المضر بحاله ثمنا عن الماء او تحمل المنية والخوان والمخاطر في  
 تحصيله ونحو ذلك ما كان المنوع منه مقدرات الطهارة لاهي نفسها بل لا يعبد الصلوة لاي وجه اذا كان لاستعمال  
 ايضا لو تحمل البرد وتظهر اذا فرض عدم الضرر وان المانع مجرد الالم وان كان الاحوط  
 خلافه والله اعلم هذه اكله في غير صلوة الجحانة والنوم اما فيما قاله مشروعية التيمم مع  
 التمكن من الماء ثم ينبغي لا تقتصر في الاخير على ما كان من الحدث لا صغر بخلاف الاقل  
 وقد تقدم لك سابقا حكم التيمم للخروج عن المسجد **المبحث الثاني** فيما يتييم به وهو الصعيد  
 والمراد به مطلق وجه الارض على الاقوى من غير فرق بين التراب والرق وارض الحجر  
 والنورة قبل الاحراق على الاصح وتراب القبر المستعمل في التيمم وذو اللون والحصى  
 المدر وغيرهما ما يندرج تحت اسمها وان لم يعلق في اليد من شئ الا ان الاحوط التراب  
 بخلاف ما لا يندرج تحت اسمها وان كان منها كالنبات والذهب والفضة وغيرها من  
 المعادن الخارجة عن اسمها وكذا الرماد وان كان فيها وفي الخريف والجص والنور **المبحث الثالث**  
 اقرب الجوان والاحوط عدمه نعم لا يصح بالصعيد الجص والمغصوب لا اذا كره على المكث  
 كالحجوس فان الاقوى صحة التيمم به ولا بالمتخرج بغيره من جابج حبره عن اطلاق اسم التراب  
 فلا يقدح المستهلك ولا الخليط المتغير الذي يمنع شيئا يعتد به من اطن الكف بحيث

الخط لا يثبت طلاق

لا يصح اذا كان لاستعمال  
 مؤلما

**المبحث الثاني**

لا حوط الاقوى التراب الخالص  
 مع التمكن

لا كالج عن قوة



في كل موضع من هذه المواضع  
التي هي في موضع الضرب

بنافي الصدق عرف وحكم المثبتة هنا بالمصوب والنجر والمنتزح حكم الماء ويعتبر بآية  
مكان التيميم ايضاً كالوضوء والفضل بل لو كان الرابع في اناه مفصوب لم يصح الضرب عليه  
وان لم يخبر فيه بخلاف الماء كما عرفت ومع فقد الصعيد الذي يصح التيميم به يتيمم  
بغير ثوب او بيد سرجه او عرف دايرة او غيرها ما هو مشتمل على غبار الارض ضارباً  
على ذي الغبار اذ لم يتمكن من تقصير وجهه ثم التيميم به والاوجب ومع فقد ذلك  
يتيمم بالوحل ولو تمكن من تقصير وجهه ثم التيميم به وجب ولا يصح التيميم بالثلج من لم يجد  
غيره ما ذكرنا ولم يتمكن من حصول سقي الغسل به كان فاقد الطهورين فيسقط الفرض  
عنه ثم يقصه بعد ذلك اذا تمكن على الاخرى وان كان له ذلك مع فضل الصلوة في الوقت  
ويكون التيميم بالرمل والتجربة بل ربما اتسع كما في بعض افرادها الخارج عن اسم الارض  
وليسقط له نفس اليدين بعد الضرب وان يكون ما يتيمم به من ربي الارض وعولها  
بأكبره ايضاً ان يكون من ربيها بطرها او ساقها المبحث في كفيته وهي مع الاختيار  
ضرباً الارض بباطن الكفين معاً دفعة ثم مسح الجبهة والجفنين بهما مستوياً  
من قصاص الشعر الى طرف الاذن على والى الحاجبين والاحوط المسح عليها ثم مسح  
تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام  
ظاهر الكف اليسرى بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الاصابع من الفم اذ المراد به ما ياتيه  
ظاهر بشرة الماسح بل الظاهر اعتبار التدقيق والتعميق فيه ولا يخرجني الوضع من ذلك  
مسح الضرب ولا الضرب باحدهما بل كلاهما على التعاقب كلا بالضرب بظاهرهما كلا  
ببعض الباطن بحيث لا يصدق عليه الضرب بتمام الكف عرفاً ولا المسح باحدهما ولا  
هما على التعاقب كلاهما على وجه لا يصدق عليه المسح بتمامهما نعم لا يجب المسح بكل منهما

مراعياً للاشتمال فالأشتمال  
على وجه التوب  
الاحوط في الخارج عرف  
التيميم بالثلج بل لا يشترط  
على أعضاء الوضوء وان  
لم يحصل أقل الغسل والجمع  
بينه وبين التيميم بالثلج  
اوله  
المبحث الثالث

تمام

تمام المسوخ فخرج التوزيع عليهما ولو تعذر الضرب والمسح بالباطن انتقل الى  
الظاهر وليس نجاسة الباطن مع تعذر الازالة وعدم التعدي من العذر وان  
استوعب بل يضرب بهما ويصح وان كانت النجاسة حائلة مستوعبة اذ لم يتمكن من  
التطهير والازالة وكذا لو كانت على الاعضاء المسوخة اما مع التعدي الى الصعيد  
مثلاً ولم يكن التحفيف فلا انتقال الى الظاهر متجرح المبحث الرابع فيما يعتبر فيه تلزم  
فيه النية على نحو ما سمعت في الوضوء مقارناً بها الضرب الذي هو اقل افعالها ولا  
يجب فيها مع اتحادها في الذمة منه نية البدلية عن الطهارة بالماء بل ومع التعدد  
وان وجب التخصيص بها او بغيرها سواء قلنا باختلاف الكيفية واتحادها عن  
الفضل والوضوء ولا يشترط الاستباحة اما الرفع فلا وجه لنيته فيه ضرورة كونه سبباً  
غير رافع لكن لو نوى جملاً او نسباً لم يعد الصحة وكذا يلزم فيه المباشرة بمسحه والمواءنة  
ولو كان عن غسل يمينه عن الفضل المناء طهارة وصورة والترتيب على حسب ما وصفنا  
والبدلية بالا على عدة النكس ورفع الحواجب عن الماسح والمسوح والطهارة فيها اما  
مع الاضرار فيسقط المعسور ولكن لا يسقط به الميسور على حسب ما عرفت وغيره  
في الوضوء بالنسبة للاقطع وذى الجبهة والحائل والعاجز عن المباشرة وحكم اللحم الزايد  
واليد الزايدة والاصليمة وغير ذلك مما لا يخفى عليك جوازه في المقام بادي النقات  
نعم لا يجب استيطان الشعر في التيميم ولو كان بطلا عن الفضل حتى في مثل الاغم على الاخرى  
ويكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضرباً واحدة للوجه واليدين خلافاً للفضل فلا بد له  
من ضربتين واحدة للوجه والاخرى لليدين والاحوط التعدد لها واحوط منه الذكر التيميم  
وحكم النسيان ومخالفة الترتيب على حسب ما سمعت في الوضوء من العود على ما يحصل

الاحوط في هذه الصورة  
الجمع بين الضرب بالباطن  
والضرب بالظاهر

في كل موضع من هذه المواضع  
التي هي في موضع الضرب



به ذلك مراعى للولايات بل يقوى اتحاده مع الوضوء ايضا بالنسبة الى الشك فيه قبل الاضطرار  
 حتى لو كان بدلا عن الغسل على الشك في خصوصه الاخير لا ان الاحتياط لا ينبغي تركه والعامة  
 فيه غير ذلك لظن انه يضرب الارض بيد العاجز ثم يمسح بها ثم مع فرض الحجر عن ذلك تجبر  
 مع ضرب المقلوب بيديه والمسح بها ولو توقف وجوبه على اجرة وجب بدلا وان كانت  
 من المثل ما لم يضرب بالمال **المبحث الخامس** احكامه لا يصح التيمم للفرصة قبل دخول الوقت ما  
 بعده فيصح وان لم يتضيق مع الرجاء وعدمه والاحتياط مراعاته للتحقق مطم ولا يصيد بعد  
 التمكن ما صلاه بغيره الصحيح في الوقت وخارجة من غير فرق بين الحاضر وغيره كما ومتعد  
 الجنب الذي قد خشي على نفسه من استعمال الماء وغيره ومنوع الرجاء يوم الجمعة بحيث  
 فوات الجمعة ان لم يتم ويصل وغيره وان كان الاحتياط الاعادة في التكرار وكذا من ادى  
 في الوقت لو خارج عن علمه بعد فيه ولو يتم لصلاة قد حضر وقتها جاز له صلاة اخرى  
 في اول وقتها بل يستحب بالتيمم لغاية غيرهما من الغايات كالمستطهر مع فرض بقاء المسوغ و  
 يقوم الصعيد مقام الماء في كل ما طلب الوضوء والغسل بغيره الا التاقب للفرض وان لم  
 يكن طهارة كالاغسل المندوبة والوضوء الصوري بل يقوى ذلك في التجديد ايضا فكلما  
 للتيمم هي غايات الوضوء والغسل فيجب لما وجب منها ويندب لما ندب بعد فرض وجود  
 شرط صحته من عدم الماء ونحوه مما عرفت وينقضه الحدث الاصغر فضلا عن الاكبر وان  
 كان هو بدلا عن الغسل والتيمم من استعمال الماء فاذا تعذر عليه بعد ذلك عاد التيمم  
 ولو كان قد وجده الحدث بالاكبر الذي قد تيمم بغيره يمكن ولكن لا يكفي الا للوضوء انتقض  
 تيمم الوضوء خاصة ولو احدث في اشائه بطل مطم ولو كان محدثا بالاكبر غير الجنبية تيمم  
 احدهما عن الغسل والاخر عن الوضوء ولو وجد ماء يكفي للاخير خاصة تيمم وتيمم على  
 الاقوى عدم مشروعية التيمم بدلا عن الغسل  
 للصالح من الوضوء او الاغسل المندوبة او الماء ودينه النفس  
 ولو ضعيفا او اقل في نفسه به بالخصوص فتجعل تسامحا في ادلة القم

المبحث الخامس  
 احكامه

في وقتها

في وقتها

الاقوى عدم مشروعية التيمم بدلا عن الغسل

انما لو كان يكفي لاحدهما قدم الغسل وتيمم عن الوضوء والجنبية يكفي تيمم  
 واحدهما والتداخل في التيمم بدلا عن الاغسل على حسب ما سمعته في الغسل  
 حتى بالنسبة للاجزاء عن التيمم للاصغر لو كان معها جنبية فتواها خاصة او  
 نوى الجمع ولو وجد الماء قبل التلبس بالفرصة انتقض تيممه ولو كان في اشائه  
 مضى ما لم يكن قبل الركوع والا انتقض وان كان الاحتياط مع السعة الا تمام ثم لا  
 اما التباينة فالاقوى انتقاضه بالوجدان في اشائه مطم وكذا الطواف واجبه  
 ومندوبه وتيمم الميت لفقد الماء ينتقض بوجدانه قبل الدفن وان صلى  
 عليه بل الاقوى اعادة الصلوة عليه بعد الغسل والله اعلم **واما الخاتمة**  
 فيها مباحث **المبحث الاول** في نجاسات وهي عشرة الاول والثاني البول والخرق  
 من الحيوان غير ما كوال اللحم ولو بالعارض كالجلال والموطوء اذا كان له نفس سائلة  
 بخلاف المأكول وغير ذي النفس السائلة فاغما منها طاهران من غير فرق في ذلك  
 بين الطير وغيره والخشاش وغيره والدجاج وغيره والرضيع وغيره والحمل و  
 البغال والحبر وغيرها على الاصح **الثالث** المن من كل حيوان ذي نفس سائلة حل  
 اكلا وحرم دون غير ذي النفس فانه ميتة طاهر **الرابع** ميتة ما تحله الحيوة من  
 ذي النفس من الحيوان وما يقطع من جسد حيا من الاجزاء التي تحلها الحيوة عدا  
 ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالشعر والشالول وما يطول الشعر  
 والقروخ ونحوها عند البرد وقشور البرد ونحوه والمتصل بما ينفصل من شعره في  
 ايام الصيف وما ينفصل بالحك ونحوه من بعض الابدان ونحو ذلك وقارة الملك  
 المنفصلة من الظبي الحى على الاقوى اما الميت ففيه اشكال لحوط الاجتناب ولكن ما فيها

واما الخاتمة  
 المبحث الاول

وقارة ح  
 وقارة ح



من المسك طاهر وان اصابته الرطوبة بعد لا انفصال اما ما لا تخله الحيوة كالغصن  
والقرن والسن والمنقار والظفر والصلف والحافر والشعر والصوف والوبر  
والريش فانه طاهر وكذا البيض الذي قد اكثرت القشرة لا على من مأكول اللحم بل وغيره  
على الاصح والافضل وهي على الاقوى كرش الحمل والجدى قبل الاكل ثم يفسلان ما  
لا فاهما من رطوبات المستكة وكذا اللبن طاهر اية ولا ينجس بحله ولا بمخل خروجه بل  
عدم الفرق فيه بين ان يكون من مأكول اللحم وغيره وان كان الاحوط اجتنابا لخير  
هذا كله في طاهر العين من الحيوان حال الحيوة اما نجس العين كالكارو والكلب والخنزير  
فلا يستثنى منه حيا وميتا شئ من غير فرق بين ما تخله الحيوة وما لا تخله الخامس دم  
ذئ النفس وان لم يكن من عرق بخلاف دم ذئ النفس كالبق والبق والبراغيث  
والملحوق اية لموسى بن عمران وفي كبره ونحوها ما لم يكن من دم ذئ النفس والمشكوك  
في انه من ايها الحكوم بطهارته والعلقة اى الدم المستحيل من الخطة النجسة نجسة  
ولو كانت في بيضة والاحوط اجتنابها اذا كان فيها دم وان لم يكن علقه اذا فرض كما  
ان الاحوط اجتناب كل ما شك في انه من الطاهر او النجس واجتناب جميع افراد الله  
الادم الحيوان غير ذئ النفس والامم المتخلف في المذكي من ذئ النفس من المأكول بعد  
قذف ما يعتاد قذفه من الدم بالذبح فانه طاهر ايضا اذ لم ينجس نجاسة الذئبة  
ونحوها من غير فرق بين ما كان في اللحم منه وبين المتخلف في بطنه من الدم الذي  
بعد القذف بل الاقوى طهارة دم غير المأكول منه كالطحال ونحوه بل الاقوى جريان  
الحكم المنزور فيما يقبل التدكية من غير المأكول بل قد يقوى ذلك ايضا في دم الجنين  
الذي ذكي بتدكية امه لكن الاحوط خلاف ذلك كله وما لم يقذفه من معاد القذف غير

الاقوى نجاسته  
م

الاحوط الاجتناب عنه  
الاقوى الحكم بنجاسته  
م

الحكم بنجاسته  
م

فينجس غيره بالاختلاط والله اعلم الحكم السادس والتابع الكلب والخنزير البرابغ  
ولعلنا من غير فرق بين افرادهما ولا بين اجزائهما اما كلب الماء وخنزير طاهران  
ولو نرى كلبا وخنزيرا على حيوان طاهر او نجس فاولاه روعى في الحاقه باحكام اطلاق  
الاسم فان اندمج تحت اسم اخر جرى عليه حكمه وان لم يندرج تحت اسم كان على الطهارة  
وان كان من نجسين على الاقوى الحكم السابع المسكر المذبح بالاصل من غير فرق بين المتخذ  
من ماء العنب وغيره بخلاف المسكر الجامد كالخشب وان غلا وصار ما يباع بالعام  
وفي حكمه العصير العنبى اذا غلب فيه او بالنار سواء حصل له اشتداد اى ثخانة او لا  
والطاهر عدم انفكاله حرمته عن نجاسته بخلاف ما اذا لم يقبل فانه طاهر حلال اما  
غيره من افراد العصير فهو طاهر وان غلا وان كان ذيبا او تمرا على الاصح فيها كما  
ان الاقوى حليتها ما لم يكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا بالنسبة الى الاكل بعد  
الطهارة وخسوما في عصير الزبيب من غير فرق بين مزج العصير بغيره وعدم مزجه  
اذا كان مستهلكا فان الاحتياط فيه ضعيف واضعف منه احتياط اجتناب  
ما التقي فيه زبيب او تمر من الماء الممزج بغيرهما على وجه خرج عن اطلاقه قبل القاء  
واضعف من ذلك استخراج ما بها بالدهن ونحوه من الما جلت وان اشتد الجمع  
في ان الاحوط الاجتناب كذا في الحكم الثامن الفقل وهو شراب مخصوص يتخذ من  
الشعير غالباً يصنع حتى يحصل فيه الطهارة والقفران فليس منه ما يستعمل الا  
من ماء الشعير الحكم التاسع الكافر وهو من انجس غير الاسلام او من اتخل وجدها يعلم  
من الدين ضرورة او صدق منه ما يقتضيه كفره من قول او فعل من غير فرق بين الكافر  
والكافر الاصل الحربي والذمي والخارجي والعالى والناسي وغيرهم والاصح

النجاسة لا تخ عرق

الحكم على تامل

في ذلك



حصر النجاسات فيما عرفت وليس منه الثعلب والارنب والقارة والوزغ والعقرب ولا  
 المسوحات ولا ابن الزنا ولا الخالقون ولا عرق الخبث من حرّام وان كان لا حوط اجتناب  
 التنجيس بها لا يتنجس الملاقى طامع اليوسنة في كل منها سواء في ذلك الميتة وغيرها على ما  
 وكذا لا يتنجس مع السداة التي لا يتقل منها اجزاء بالملاقات ثم يتنجس الملاقى مع البلّة  
 اجدها على وجه متصل من غير الاخر وحكم التنجس طاولا ولو بسايط حكمها التنجيس على  
 الامح ويخس بلافا على الوجه المزبور كل جسم لا في شيئا منها سواء كان جامدا او مائعا  
 عند النجاس والكر وما يفت وتشرى النجاسة المائجة الى غير العالي المتصل بالملاقى اذا كان  
 سائلا كما قد مضاه سابقا بخلاف الجايد فان النجاسة تختص بالبلالة وان كان قد مضى ان  
 النجاسة فيه لا تشرى من الجزء الذي لا قاهها الى الجزء الاخر وان كان متصلا به الا ان قبل  
 ان يتنجس بخلاف ما يتصل به بعد النجاسة فانه يتنجس مع الرطوبة بل لظن ذلك ايضا لا جلا  
 ذات البلّة المتخللة في اجزائها المتصلة بعضها مع بعض كالبطيخ والخيار ونحوهما فان الامح  
 عدم السراية في ذلك ايضا وكذا اليد ونحوها اذا كان عليها بلل من عرق او غيره متصل بعضه  
 مع بعض على وجه لا تنقل اجزائه من مكان الى اخر فان الظن عدم السراية فيه بغير الاخرى  
 عدما في كل مالم يعلم سعيانه على وجه تشرى النجاسة فيه فالمشكوك فيه لا يحكم بالسراية فيه  
 ثم انه لا يحكم بنجاسة الشئ الا باليقين او باخبار صاحب اليد او شهادة العدلين او العلل  
 الواحد على الاخرى ولا يثبت بالظن حتى في المجتمع من غسالة الحمام ولا بالشك الا فيما عرفت  
 سابقا من الخارج قبل الاستبراء ولا فرق فيما ذكرناه بين الاشتباه في الاصابة وبين الاشتباه  
 في النجاسة والله اعلم **البحث الثالث** في احكامها مضافا الى ما تقدم في ثناء المباحث السابقة

نجاسة لا يخرج عن عرق  
 وكذا عرق الابل الحلاله  
 المبحث في النجاسة

المبحث الثاني

انورد

امور منها انه يشترط في صحة الصلوة وتوابعها طهارة ظاهر بشرة بدن المصل  
 وشعره وظفروه وغيرها ما هو من توابع جسده من النجاسات وما في حكمها من متنجس  
 وقليلها ولو مثل رؤس الابرك ككثيرها وكذا طهارة لباسه حال الصلوة من غير فرق  
 بين الساتر منه وغيره عما استعرف انتم وفي الخلق الغطاء المصلى اياه وما تحت  
 باللبس عظم او فيما اذا كان مستترا به اشكال احوط ذلك والطواف واجبه وضوءه كالصلوة  
 بالنسبة الى الاشتراط المزبور ولا فرق في ذلك بين العالم بالحكم التكليفي والوضو والجاهل  
 بهما في ذلك فمن تعد وصلى بطلت صلواته ووجب عادتها من غير فرق بين بقاء الوقت  
 وخروجه بل لا صح ان التماسي الذي لم يذكر حتى فرغ اوفى الاشياء كذلك ايضا ثم لا يبعد  
 الجاهل بالنجاسة ولو كانت من غير ما كوله الم على الامح حتى اذا فرغ في الوقت فضلا عن  
 خارجه وان كان هو الا حوط وخصوصا اذا كانت من غير ما كوله الم بل لا يبعد اذا علم بها  
 في اشياء الصلوة وامكنه ان التها برفع او غيره على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء التسريما  
 اذا لم يمكنه ذلك استأنفها من راس بعد اذ لا لانه اذا كان الوقت واسعا والاحتياط  
 اعتبارها وصلى بها مالم تكن في ساتر مثلا يمكن ترعة فانه يرفع يده ويصلي عاريا ولو  
 الكلام فيما لو عرضت له النجاسة في الاشياء او لم يعلم بسبقها ولو اخبر ساتره في احد ثوبي  
 مثلا قد اشتبه طاهرهما بنجسهما كذا الصلوة فيها مع سعة الوقت لذلك اما مع ضيقه  
 على وجه لا يتمكن الا من فعل صلوة واحدة صلاحها عاريا كما اذا لم يمكن الا بالنجس فانه يصلي  
 عاريا على الامح اذا امكنه ترعه وان لم يمكنه لبرد او غيره صلى فيه ولا اعادة عليه بعد ذلك  
**ومما طهارة ما يراى اكله وشربه بحرمة تناول النجس وطهارة الاواني اذا اريد وضع ما**  
**اشرط وضع طهارة فيها من المأكول والمشروب مع تعدى النجاسة اليها وما الفضل**

مثل طائر صوري  
 كذا قوله في النجاسة

هو حوط الاعادة ثم



والوضوء ونحو ذلك ما عرفت اشتراط الطهارة فيه ومنها طهارة محل السجود دون غيره  
 من مكان المصلي اذ مع تصدي النجاسة الى الثوب والبدن والاقوى لاكتفاء بطهارة  
 ما يحصل به سواء فخرى ح وان اشترك مع النجس السجود على الاقوى والاحوط طهارة جميع  
 الجميع والمحذور كالنجس بخلاف غير المحذور والاحوط الاعادة مع الجهل والسيان هبنا  
 بل والقضاء بل العلة الاقوى ولو لم يجد الا النجس جعل عليه الاقوى ومنها طهارة المسجد  
 وما في حكمها من المشاهد المشرفة والضريح المعظمة بل كما يعلم من الشرع وجوب تعظيمه  
 على وجه بنيانية التخصيص من التربة الحسينية والمصطفى الكريم ونحوها مما اتخذ على حجة  
 التعظيم بل الظن عدم الفرق في ذلك بين النجاسات المتعدية وغيرها بعد فرض اشتراكها  
 بافتقار الحرمة كوضع العذرة والميتة والخرق ونحوها في المسجد مثلاً نعم قد يقوى  
 التفصيل في غير ذلك بين المتكبر وغيره مع ان الاحوط اجتناب الجميع وفرض المسجد  
 فضائه كارض المسجد فيما عرفت نعم لا يتصور التلوذث للقضاء ومنها التلويح بالانتفاع  
 باعيان النجاسات وما في حكمها من المتنجس الذي لا يقبل التطهير من غير فرق بين الميتة  
 وغيرها الا الدهن المتنجس للاستباح به وينبغي ان يكون تحت السماء وما جرت السيرة القبطية  
 به من التمسيد ببعض الاعيان النجسة ونحوه **المبحث الرابع** فيما يعفى عنه منها في الصلوة وهو  
 امور ثلاثة الاول العفو عن دم الجروح والقروح في البدن واللبس حتى تبرز من غير فرق بين كون  
 مشقة الازالة وامكان تبديل الثوب وعدمها بل الظن العفو عنه مع التعبد الى غير محله  
 لكن لا يعتمد ذلك بل لا بعد تبعية العرق ونحوه ما يعسر انفكاكه عنه في خصوص بعض  
 الارضه والاحوال والاحوط في دم البواسير الفصل وان كان الاقوى انه من الجرح والقروح  
 اذ لا فرق بين كونها في الظاهر والباطن اذ اسال منها الى الظاهر ولكن لا ينبغي تركه

المبحث الرابع  
 في العفو عن النجس  
 في الصلوة  
 وما في حكمها  
 من المشاهد المشرفة  
 والضريح المعظمة  
 والنجس المتعدية  
 وغيره

يعنى  
 العفو عن النجس  
 في الصلوة  
 وما في حكمها  
 من المشاهد المشرفة  
 والضريح المعظمة  
 والنجس المتعدية  
 وغيره

الثاني العفو عن الدم في البدن او اللبس اذا كان سعة اقل من سعة الدرهم البغلة وكما  
 من الدماء الثلاثة المحض والاستحاضة والنفل اما اذا كان درهما فافوق او كان من الدماء  
 الثلاثة فلا يعفى عنه ولا مدخلية للوزن والنجاسة على الاقوى والمراد بالدرهم البغلة  
 الوافي الذي هو اوسع من الدرهم المعروف قطعاً باقيل انه اوسع من الدينار وانه  
 يقرب من سعة النجس الواحدة وهو قوي لكن الاحوط اجتناب ما زاد على الدرهم المعروف  
 ولا فرق في الدم المعفو عنه بين ان يكون من دم مأكول اللحم وغيره بل لا فرق بين ان يكون  
 من الطاهر العين وغيره حتى الميتة على الاصح وان كان الاحوط اجتنابه حتى يبقى  
 لحوق ما يتنجس به به في العفو اذا كان اقل من الدرهم لكن الاحوط اجتنابه ايضاً ولو تعفى  
 الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فهو دم واحد من غير فرق بين الصفيق وغيره  
 ولو كان الدم متفرقاً في الثياب والبدن لوحظ التقدير على فرض اجتماعه في ذلك  
 العنودمان على الاصح ولو اشتبه الدم بين المعفو عنه وغيره حكم بالعفو عنه حتى يعلم  
 انه عن الثلاثة ولو بان بعد ذلك انه منها فهو من الجاهل بالنجاسة في وجه قوي كما  
 لو زعم انه دون الدرهم فبان الخلاف لا ان الاحتياط لا ينبغي تركه ولو لم يعلم  
 كونه دون الدرهم او ازيد ولم يمكن اختياره او تركه عدلاً فوجد احوطها الامانة  
 والله اعلم **الثالث** يعفى عن حمل المتنجس في الصلوة وان كان ما يتم به الصلوة بل و  
 النجاسة غير الميتة اما في اشكال احوطه الاجتناب واقواه العذر ويلحق المجبول الدم  
 النجس اذا دخل تحت جلده والخط النجس اذا خاط به جلده والخرق الذي شربه والميتة  
 التي اكفها ونحو ذلك ما صار من النواظر والتوابع له وان تمكن من ازالته الا ان الاحتياط  
 لا ينبغي تركه **الرابع** العفو عن كل ما لا يتم به الصلوة منفرداً من اللبس كالحشف والجرب

الاحوط اجتناب المحمول  
 العفو عن النجس  
 في الصلوة  
 وما في حكمها  
 من المشاهد المشرفة  
 والضريح المعظمة  
 والنجس المتعدية  
 وغيره



سقوط الاجابات عنه

وخوها اذا كان مستجنا ولو بخاسة من غير ما كوله اللحم نعم لو كان اللبس المزبور مستجنا  
 من الجنس كجزء ميتة او شعر كلب او خنزير او كافرا لا تقوى المنع الخامس الغفوة عن البول  
 في ثوب المرتبة للولود اما كانت او غير هاذكر كان او انثى او خنثى متحدا او متفادا  
 اذا غسلت في اليوم واللبلة مرة ولم يكن عندها غيره وان كانت تنكث من الشرا  
 والاستيجار والعارية ولا يتعدى من البول الى غيره ولا من الثوب الى البدن و  
 لا من المرتبة الى المرتبة ولا من ذات الثوب الى ذات الشياب المتعددة مع عدم  
 الحاجة الى لبس جميعا والا كانت كذات الثوب الواحد ويقوى الاجتزاء بالصب  
 اذا كان المرتبة صبيلا لم يتغذى بالطعام وان كان لا حوط المحاطة على الغسل في  
 المقام وان قلنا بالاكفاء بالصب في غيره ولا تقوى عدم اعتبار وقت خاص في  
 الغسل المزبور وان كان جعله بعد دخول الوقت او قبله لا يوجب جعلة اخرتها  
 امام الظهور ليقع الاربع به والا تقوى ايضا سران الغفوة الى غير الغرض من القضاء  
 عن النفس والغير والنوافل وخوها كما ان الاقوى الغفوة عما يتعدى من ثوبها الى  
 بدنها من عرفها او بعض الرطوبات الا انه ينبغي تح غسل بدنها في كل يوم مرة  
 كالثوب ولا يلحق بها في الحكم المزبور الخصى المتواتر بوله فضلا عن غيره المتنجس  
 في المطهرات وكيفية التطهير وما يطهرها اولها ماء وهو مطهر لكل مستجنس  
 يمكن تخلل الماء اجزائه الا المضاف الذي لا يطهر الا بخروجه عن الاضافة الى الاقوى  
 فيطهر به على حسب ما تقدم في تطهير المطلق بل قد يطهر بالماء بعض النجاسات  
 كيت الانسان فان يطهر ثوبام غسلة بل قد عرفت فيما مضى انه يطهر نفسه اذا جنس  
 وان كان يعتبر في مطهره كونه ما لا ينفصل بالنجاسة كالكر وخوخ بخلاف غيره من المتنجس

المبحث الخامس  
 في المطهرات  
 اولها

فانها

فانها تظهر بعد زوال العين بالقليل والكثير والاقوى عدم اعتبار العصر والورد  
 والعدد في التطهير في الشك من غير فرق بين الجاري منه وغيره وان كان لا حوط العصر  
 العدد فيما يعتبران فيه وخصوصا في الكثير الزكاد وخصوصا في الولوغ اما التطهير بالقليل  
 فيعتبر فيه انفصال ماء الغسل الصافي بالمحلاة فلا يجري حسب الماء على وجه لا ينفصل  
 منه شيء كما انه لا يجب انفصاله اجمع بحيث لم يبق منه شيء ولا كونه بالعصر بل قد يتخلل  
 باكثر الماء عليه وتواتره وكذا يعتبر فيه الورد فلا يجري وضع المتنجس فيه نعم لو ورد  
 الماء عليه او لم يقدح اذ اذرت بعد ذلك على الجزء المفصول والاحوط العصر بل يتعدى  
 في متعذر الغسل فيقع كل غسلة بعصرة وان كان الاقوى عدمه من اصله بعد من  
 زوال عين النجاسة بالماء او الخمر بالعصر او التغير او التسجيل او الجفاف وغيرها  
 وان لم يبق الا الغسل للتطهير فيكون فيه حسماء والفصل المزبور نعم الاصح اعتبار  
 تعدد الغسل مرتين في المتنجس ببول غير الصبي الخارج الذي قد عرفت في باب  
 الاستنجاء الاجتزاء في تطهير مع عدم تعدد المعتاد بالغسل مرة ولا فرق في اعتبار  
 العدد بين بول الانسان وغيره ما لا يؤكل لحمه وبين الجفاف وغيره وبين البدن والثوب  
 وغيره ما حجة الآية على الاصح وان كانت لا حوط التثليث في الاخير ولا يعتبر فيها  
 كونهما غير غسلة الازالة وان كان هو لا حوط بل يكفي في التطهير وان حصلت الازالة  
 باحدهما او بهما بل لا بد منهما من الورد الذي يعتبر في التطهير وان حصلت الازالة  
 باحدهما او بهما بالقليل كما انه لا بد منهما من التعدد حتما فلا يجري اتصال جربا  
 الماء زمانها على الاقوى اما المتنجس بغير البول ولم يكن انية فالاقوى الاجتزاء فيه  
 بالمرقة وان حصلت لها الازالة ايضا ما لم يتغير الماء قبل تحقق الغسل مرة ولا غسلة  
 الاقوى اعتبار غسلة اخرى

انفصال العسل باكثر  
 الماء لا يمنع لانفعال الماء الخارج  
 على العسل بها ولو في محل

هذا هو الاقوى  
 قد تقدم ان لا تقوى  
 فيه ايضا التعدد

وهو الاقوى

لا يكفي حصول الازالة بهما

لو تغيب الماء بعد تحقق الغسل  
 ايضا لم يعد ذلك من قبيل  
 بل لا بد من غسلين بعد

بعد غسلة الازالة



الاسم المسمى بالاسم

مرة اخرى كما انما نال به سابقا في الماء المستعمل والاحوط التعدد مع واما الانية  
فان تجتنب بولوغ الكلب فيما فيها سماء او غيره كما يتحقق معه اسم البولوغ غسلت  
ثلثا او طهر بالتراب بل لا يبعد ذلك في مطلق المباشرة بالغسل والطبخ والشرب بلا  
ولوغ لقطع لسانه ونحوه بل يقول في مطلق المباشرة ولو ساء في اعضائه لا يخرج من قوة  
مع موافقته للاحتياط وان كان لا قوي خلافة نعم لا يجري الحكم المربوب على مباشرة  
لحابة من غير ولوغ فضلا عن عرقه وسائر رطوباته مع ان الاحتياط يقتضي  
كما انه يقتضي تعدية الحكم الى غير الانية بل لعلة الاقوى مع صدق اسم البولوغ بل  
يقتضي تعدية الحكم ايضا الى الانية المتخصص بما اذا الودع بل له وجه قوي لان الاقوى  
خلافة ولا فرق بين اتحاد البولوغ والتعدد واتحاد الكلب وتعدد في الاجزاء بما  
عرفت بل لو تجس الا بغير ذلك مما يجبه الغسل مرة او مرتين اكتفى بالغسل المرفوع  
عنه ولا بد من تقديم غسل التراب فلوجها اجزا او وسطا لم يجز على الاصح ولا ينفرد  
غير التراب مقامه ولو عند الاضطرار والاولى الغسل بالتراب وضع الماء عليه للكل  
يجتنب لا يخرج عن اسم التراب والاحوط مسح التراب الخالص او لا ثم غسل بوضع  
ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب ثم يوضع ماء عليه بحيث لا يخرج التراب عن  
اسم الاطلاق ويمكن فعل ذلك جميعه بتراب واحد ويقبر في التراب المطهارة على الله  
ولو كانت الانية ما يتعد تغيرها بالتراب لضيق راس او غيره ففي بقائها على  
النجاسة او سقوطه وجهان ولعل الاقوى تعفيرها بما يمكن من ادخال التراب  
فيها وتحريكه ولو فرض التعدد اصلا لم يبعد البقاء على النجاسة ولا يفسد التعفير  
بالغسل بالماء الكثير بالاحوط عند سقوط العدد وان كان في الجارى ولا يلحق غيره

دفعه

الاحوط استعمل  
التراب قبل غسل  
الكل بالماء

الاسم المسمى بالاسم

طهرا كالتعددا  
كونه كالتعددا  
لا يخرج عن قوته

الكل

الكلب به في الحكم المرفوع حتى الناصب الذي هو اشتر منه نعم ينبغي غسله  
سبع الشرب الحزير بل ويجوز الفارة او الجر فيه او شرب البعير او الجر او سكر  
فيه او مباشرة للكلب ولكن لا قوي علم الوجوب على حتى الحزير وان كان الاحتياط  
فيه شديدا وانما يغسل الانية منها كما يغسل من غيرها من النجاسات عند البول مرة و  
ان كان بالقليل حصلت الازالة للنجاسة لها او قبلا وان كان الاحوط فعلها بعد الا  
والاحوط التثليث بل الاحتياط شديد اذا كان الغسل بالماء القليل ودونه الراكد  
الكثير ودونها الجارى ولا ريب في شدة استحباب زيادة الاستظهار في ذوال  
النجاسة بالذلك ونحوه لما يصح كالحق خصوصا بالنسبة الى بعض النجاسات  
والتنجسات لكن لا يجب شئ منها في التطهير على الاصح كما ان الاقوى طهارة الماء ذلك  
معه تتعامل مع فرض حصول الغسل بالماء لها وبكفى الصب لبول الصبي الذي لم  
بالطعام في مدة الرضاع في التطهير منه من غير حاجة الى علاج وذلك وعصر  
وتخون ذلك بل الغل عدم اعتبار التعدد فيه وان كان هو الاحوط بل قد يقال  
بعد اعتبار انفصال ماء الغسل منه في كفى صب الماء عليه على وجه يستولى  
على حال البول من غير فرق بين ما يربس فيه ماء الفسالة وغيره لكنه لا يخرج من  
فلا احتياط لا ينبغي تركه نعم ينبغي الاقتصار فيه على غير المتغذى بلين خنزيرة  
او كافرة وعلى غير الممتزج معه نجاسة اخرى وان قلت نعم قد يقوى انتقال حكمه  
الى ما تجس به ايضا بل لا يبعد ذلك في كل متنجس بنجاسة فان الظم اعطاه حكمها  
اذا البولوغ مع انك قد عرفت الحال فيه ولو كان المتنجس مما يرسب فيه الماء  
وقد تجس بنجاسة تغتذ في اعاقه بحيث لا يمكن وصول الماء باقيا على اطلاقه

الاسم المسمى بالاسم

هذا لا يخرج عن قوته

فيه نظره

بها باقيا على الاطلاق



مع بقاء المتنجس على حاله او كان ما يباع كالدهن النجس والذهب المايح والعجين  
 بالماء النجس ونحوها لم يظهر الكثير فضلا عن القليل نعم لو فرض حصول جمود له بعد  
 ذلك بحيث يمكن غسل الظلم منه خاصة طهر ظاهرهما كما انه لو خبز العجين مثلا  
 وجفف على وجه ينفذ فيه الماء طهر ابيض بهما وظهر ثوب المصبوغ نجس او نجس  
 كظهر غيره من المتنجس به غير المصبوغ يحصل بزوال ما عليه من النجاسة مع الغسل  
 بالماء قبل ان كان او كثيرا ثم يعتبر عدم العلم بخروج ما طهر به من الماء عن المكان  
 قبل تحقق الغسل به لو كان الغسل في ظلمة ونحوها اما اذا علم انفصاله متغيرا  
 ونحوه فلا ريب في بقاء الجزء المقارن صدق غسلة لانفصاله متغيرا بصرف  
 على النجاسة بل الاقوى ذلك ايضا في غيره من الاجزاء التي لم يعلم سبق غسها على

التغير الحاصل بتجلل الماء اجزاء المصنوع نعم الظاهر ان اجزاء الصغار المحبوسة  
 من الالوان تبعاً للمصنوع وان انفصل بعضها في ماء الغسل كما ان بعض الاجزاء  
 الذهبية على اليد او الاقدام او اللحم لا تمنع من التطهر بل تتبع هي المصنوع في الطهارة  
 وتحصل طهارة لب الرق والبطيخ والخيار وغيرها بالكثير قطعاً بل وبالمقتل على  
 الاقوى اذا افيض عليها على وجه تفصل معه بعض تلك الاجزاء ويستهلك الباقي  
 ولا يصدق خلف بعضها ولا بعض ماء الغسل كما لا يصدق في المحتو ونحوه وكذلك  
 الكلام في الصابون المتنجس والجوبات والفواكه المطبوخة والحجيج واللحم والخبز  
 والطين ونحوها ما يربس فيها الماء ولا يعصر اذا تجست نجاسة لم ينفذ في انما  
 اما اذا كان كذلك فلا ريب في طهارتها بالكثير مع فرض كونها بحال ينفذ فيها  
 الماء كجفف ونحوه على وجه يستوعب باطنها المتنجس ولن لم يفضل عنه بل ينفذ

ذلك

ذلك اية لو حصل بالقليل على الوجه المزبور وان كان لا يحيط خلافة ومن ذلك العجين النجس  
 اذا جف وجفف حتى صار كذا ذكرنا والطين النجس اذا شوى وغير ذلك اما اذا لم تكن بالحال المزبور  
 لم تظهر منها الا ما يصل اليه الماء من اجزائها من غير فرق فيه ابيض بين القليل والكثير على الاقوى  
 وان كان الاحتياط السابق لا ينبغي تركه وتطهير الاول والى الصغيرة والكبيرة ضيقة الراس وسعة  
 بالكثير وانما بان توضع فيه مثلاً حتى يستولى عليها الماء اما بالقليل فيايرد الماء عليها واذا  
 فيها على وجه يستوعب جميع اجزائها بالاجزاء الذي يتحقق به الغسل ثم يراق منها والاحوط  
 القوية في اتباع الادارة الايراد واتباع الافراغ الادارة وان كان الاقوى خلاف ذلك كله  
 خصوصاً الاواني الكبار المبنية والنجاس ونحوها فانه لا ادارة لها في تطهيرها بل تنسحب  
 باجراء الماء عليها ثم يخرج حج ماء الضاللة المجمع في وسطها مثلاً يفرج ونحوه من غير اعتبار  
 للقوية المزبورة بل الاقوى عدم اعتبار تطهيره الفرع اذا اراد عودها له ولا يد النجاس  
 كما ان لباساً بما ينقاط حال الفرع وان كان الاحوط ذلك كله وانه اعلم بآيات الارض ما  
 تطهر مضافاً الى محل الاستحباب ما يماستها من القدر وما يوقى به كالغسل والخف والقبض  
 ونحوها بالمشي عليها او بالمشح بها او بغير ذلك ما يزيل معه من النجاسة ولو فرض زوالها  
 قبل ذلك كفي في التطهير ح المماساة ولا فرق في الارض بين التراب والجر وغيرهما ما يرسو  
 في الحكم المزبور ههنا نعم الاقوى اشتراط طهارتها والجفاف بمعنى ان لا تكون رطبة رطوبة  
 تنقل الى القدم مثلاً فلا لباس البندوة التي لم تكن كذلك والاقوى طهارة الخلق للظلمة  
 اذا كان المشي عليه وكذا ما يوقى به بل قد يقوى الحاق الركبتين واليدين اذا كان المشي  
 عليها وكذا ما يوقى به بل قد يفيق اية غسل الدابة ونحوه بل وكذا السفلى خشية لا قطع  
 الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه اما كعب عصاة الاعمى وعكاز الرعج ونحوها لا يحيط ولا اقوى

كثير  
 ما اذا غسل  
 هذا النجس  
 او القليل  
 مع عدم  
 رسوب النجاسة فيه

مزيد الاحوط  
 يفعل ذلك بهما مثلاً

اعتبار طهارته لا شئ  
 ثانياً عن وجهه

منه في  
 منه في  
 منه في

فيه ما لم

فيه ما لم

فيه ما لم



عدم الحاقهما ثم لا يبعد الحاق حواشي القدم القريبة من اسفله التي هي من الظاهر بالقدم  
 في التطهير بالارض والواجب ازالة العين واما الاثر الذي هو معنى الاجزاء الصغار فلا يورى  
 عدم وجوب ازالتهما كالاستحباب وان كان هو الاحوط بل لا يبعد طهارة الاجزاء الصغار  
 الارضية النجسة الباقية في اسفل القدم والفعل بعد المسح والمشي والله اعلم بانها الشئ  
 فانه تطهر الارض وكل ما لا ينقل من الابنية وما اتصل بها من الاخشاب والابواب  
 الاعتبار بالادوات والاشجار والنباتات والثمار والخضروات وان كان قطعها وغير  
 ذلك حتى الاواني المبتنية ونحوها والمحصر والبواري مما ينقل من كل نجاسة بعد زوالها  
 بالاشراق عليها على وجه يحققها بخفيفا يستند الى اشرافها فلا بأس بمشاركتها الغرض من رج  
 او غيرها بعد فرض الاستناد الى اشرافها والاحوط اعتبارها ليس وكون الارض مثلاً لونه  
 رطوبة تعلق باليد بل العلة الاقوى كاعتبار ما يابس بجمرة الشمس بواسطة كالغيم  
 لو ساءط بل لا بد من اشرافها نفسها على المنجس لان يكون باطن شئ واحد قد نزلت  
 الشمس على ظاهره فاما تطهيرها مساح ولا تطهر غير المنقول اذا صار منقولة الى الارض  
 على اشكال احده ذلك بل هو الاقوى اذا كانت قد نقلت فضلاً كالتربة الحسينية والاعمال  
 المنقولة في الخزائن ونحوها اما اذا كانت باقية فيها غير منقولة كاللحم والاعمال ونحوها  
 ما لم تنقل وان كانت قابلة لغيره فالاقوى طهارتها بالاشراق والله اعلم رابعها الاستحالة الى  
 جسم آخر محكوم بطهارته فتطهر النار ما حالته وماد او دحانا او نجاراً سواء كان نجس او  
 متنجساً على الاصح وكذا المستحيل غير ما رايته في حالته نجساً او خزاناً او اجراً او جماً او ذرة  
 قولان اجودها واحوطها هو البقاء على النجاسة نعم يطهر الدم والنفقة المستحيلان حيواناً  
 طاهر او كذا كل حيوان يكون من نجس او متنجس كدود الغدرة والميعة وغيرها والماء النجس

ثالثها

ولا تطهر غير ذلك  
 الاولى لا تقتضي الحكم  
 بالظهور على الظاهر  
 نظير التطهير بالماء  
 اربع

بلا اذا

اذا صار بولاً لحيوان مأكول اللحم او عرقاً او لعاباً لحيوان طاهر العين او جزء من الخضروات و  
 الحبوب والاشجار والثمار والغذاء النجس اذا صار لبناً او دماً مأكول اللحم او جزءاً او لظلم  
 العين وغير ذلك من انقلاب الكلب على غيره ويظهر النجس باستحالة خلابة او بعد اج  
 كطرح جسم فيه ونحوه سواء استهلك اللحم او صار خلا قبل صيرورة اللحم او بعده او بعد ان  
 لم يستهلك بل كان باقياً على حاله نعم لو وقت قتل في خمر في خل فاستهلك فيه واستحالة تطهر  
 على الاصح وكان نجساً كما انه لو نجس الخمر بنجاسة خارجية من بول ونحوه ثم انقلب خلا لم تطهر  
 ايته ولو غلغل بعض الخمر المجتمعة لم يطهر الباقى قطعاً بل الاقوى النجاسة المختلطة به مطه  
 سواء كان غللاً او لا وكذا يطهر العصير المخلط بغيره خلا على حسب سعة النجاسة **خامسها**  
 ذهاب الثلثين في العصير بالنار وبقي الحاق الشمس لها دون غيرها من الهواء وغيره  
 على الاقوى والمدار على صدق ذهاب الثلثين من غير فرق بين الوزن والكيل والمختار  
 وان كان الاحوط الاولين بل الاول لا يطهر العصير بغير ذلك والتحليل على الاصح ولو صا  
 دبساً **سادسها** الانتقال على وجه يضاف الى المتقل اليه كالنقل دم ذي النفس الى  
 غيره ذي النفس وكذا غير الدم وغير ذي النفس كمن النبات ونحوه نعم لو علم عدم الكسامة  
 المزبورة لم يعلم لعدم استقراره في جنس الحيوان مثلاً على وجه يستداليه كالدوم الذي يمتص  
 العلق بقي على النجاسة **سابعها** الاسلام فانه مطهر لكل ما فرج جميع اقسامه الا الرجل المرد  
 عن فطرة على الاصح دون الامرة بل والنخس المشكل والممسوح نعم قد يقوى قول توبته  
 باطنها بالنسبة اليه نفسه كما انه يقوى عدم جريان حكم الفكري على فكري بعض الضرورية  
 لسبق بعض الشبهات من هو داخل في اسم المسلمين كطوايف الجبرية والمفوضة والفقيرة  
 ولا يتبع الكافرة الطهارة ما باشره سابقاً حتى يشابه على اشكال نعم بقية فضلاء المتصلا

هذا مع غناء العين  
 ودونها من المطالع

خامسها

سادسها

سابعها

الاحوط الاجتناب عن  
 الحنفى والمسوح



باب في غسل الجنين

من شعره وظفره وبصاقه وخامته وقبحه ونحو ذلك بل الاقوى طهارة بدنه بالاسك  
وان كان متنجسا سابقا نجاسته لم يبق عيبا تامها النجاسة فان الكافر اذا اسلم فبع  
ولده في الطهارة ايا كان او عبدا او انا كنبينة الطفل للسايب المسلم اذا لم يكن معه احد  
اباؤه ويقتنع حواشي البر والبر والتمزج كالجل والنارخ وغيرهما للبر الطهارة مطه  
الاولى عدم طرح الاحكام ولو حال التغيير او اذى الحز والعصر والاجل المطروحة فيها والعامل المتشاغل  
في العصور قبل ذلكين بل وثبابة تبعهما في الطهارة وكذا آلات تفصيل الميت من  
نم لا بأس بالاجرام العينية باذنه ابان الثلثين بل وثبابة تبعهما في الطهارة وكذا آلات تفصيل الميت من  
السد والخزف الموضوعة عليه وثبابة التي غسل فيها وبدا فاسل في وبقي بدنه  
و ثبابة اشكال احوط العدم وعرق الابل الجلالة تبعهما في الطهارة بالاشتراء  
تبعها في اشكالها وغير ذلك مما قامت عليه الشريعة القطعية تاسعها روال عين النجاسة بالنسبة الى  
القائم من الحيوان وبواطل الانثا عشرة الغيبة فانها مطهرة للانسان وثبابة  
و فرشته واوانيه وغيرهما من توابعه مع علمه بالنجاسة واحتمال التطهير من غير فرق  
بين امتساع في دينه وعلمه بل لا قوه لا كفاه معها باحتمال التطهير وان لم يكن تاما  
الاحوط الاقوى اعتبار بالنجاسة او غير مكلف بانها الجوز ونحو التطهير او لتقليد من لا يرى النجاسة ولو  
علمه بالنجاسة واستعماله لكونه من العامة الذين مذهبهم ذلك ولا يلحق بالغيبة الظلمة والعوى وجس البصر كما لا عبرة  
بكون امانة على الظاهر  
تجب حال نوع المسلم بغيبة الشخص عن ثبابة واوانيه ما لم تكن من توابع شخص آخر حادى عشرها استبرأ الجلال  
من الحيوان المحلل بما يخرج عن اسم الجلال فانه مطهر لولده وخزفه هذا وقد تقدم ذلك  
سابقا طهارة محل الجوز والخزف ونحوهما وطهارة المتخلف في النجاسة وفي الغسل  
على نجاسة الفضالة وغير ذلك اما غيرهما فلا يفيد طهارة على الاصح كسج الجسم المصقول  
والفصل بالمضاف وازالة الدهن بالبخار والفلان بالرق ومنج الدهن النجس بالكر  
خبر العجين النجس وينهم الميت بالنسبة الى جملته بدنه والدفع للجلد النجس ثم يستحب  
اجتناب جلد الميت من غير ما كوله اللحم حتى يدبغ بالعقصر ونحوه من الاشياء الطاهرة بعد  
ذكوته وليس هو شرط على الاصح اما الماكول فلا اشكال في استعمال جلده بعد الذكوة  
دبغ او لم يدبغ ولا فرق فيما ذكرنا بين الاواني المتخذة من الجلود ونحوها ولا بين استعمالها  
في الجامد والمائع ويحكم بتذكية الجلد بوجوده في ايدي المسلمين واسواقهم وان  
كانوا ممن يرى الطهارة بالدبغ وقد عرفت في ماضية انه لا يجب التطهير باصابة  
النجاسة مع عدم التقيد ثم يستحب نضح ما اصاب كلب ولو السلق منه والخزف  
بل والكافر وما اصابه اعرق الحب والصفرة من متبعه ذوى الجرح فيها وبور الشاة  
والابل وما شك في اصابته بول الدواب والبغال والخيول ما مع العلم فيجب الغسل  
وما اصابته القارة الربطة التي لم يراثرها ولا غسله استحبابا او المستكوك في اصابته  
البول او الدم او القي ومظونها ونضح البع والكنائس ومسكن الخرس وثوبه اذا لا  
الصلوة فيها وكذا يستحب المسح بالتراب والخابط من مصاحفة الكتاب بل لا يعد  
الحاق لغويرة الكلب والخزف ببرد من الناصب فانه يستحب الغسل منه وليس شئ  
من ذلك ولا غيره واجبا على الاصح والمتحجج بعد ثبوت نجاسته لا يرغها الا العلم  
بالطهارة او ما يقوم مقامه كالبيضة واخبار العدل وذو اليد والمراد به كل  
مستول بملك او اجارة او اعادة او نحو ذلك بل لا يعد الحاق الفخري بل قد يقوى  
كون الظلمة وعالمهم من ذوا ايدي على ما في ايديهم وان كان حراما بل وكذا من كان مخم  
من الغاصبين كما انه يقوى كون مرتبة الولد ونحوها من ذات اليد عليه ايضا  
ان الاحوط الاقتصار على المالك والمادون منه وكذا الطاهر لا يثبت نجاسته الا

الحكم لا يخرج عن اشكاله

الاولى عدم طرح الاحكام في العصور قبل ذلكين

تبعها في اشكالها وغير ذلك مما قامت عليه الشريعة القطعية

القائم من الحيوان وبواطل الانثا عشرة الغيبة فانها مطهرة للانسان

تجب حال نوع المسلم بغيبة الشخص عن ثبابة واوانيه ما لم تكن من توابع شخص آخر

من الحيوان المحلل بما يخرج عن اسم الجلال فانه مطهر لولده وخزفه هذا وقد تقدم ذلك

سابقا طهارة محل الجوز والخزف ونحوهما وطهارة المتخلف في النجاسة وفي الغسل

خبر العجين النجس وينهم الميت بالنسبة الى جملته بدنه والدفع للجلد النجس ثم يستحب  
اجتناب جلد الميت من غير ما كوله اللحم حتى يدبغ بالعقصر ونحوه من الاشياء الطاهرة بعد  
ذكوته وليس هو شرط على الاصح اما الماكول فلا اشكال في استعمال جلده بعد الذكوة  
دبغ او لم يدبغ ولا فرق فيما ذكرنا بين الاواني المتخذة من الجلود ونحوها ولا بين استعمالها  
في الجامد والمائع ويحكم بتذكية الجلد بوجوده في ايدي المسلمين واسواقهم وان  
كانوا ممن يرى الطهارة بالدبغ وقد عرفت في ماضية انه لا يجب التطهير باصابة  
النجاسة مع عدم التقيد ثم يستحب نضح ما اصاب كلب ولو السلق منه والخزف  
بل والكافر وما اصابه اعرق الحب والصفرة من متبعه ذوى الجرح فيها وبور الشاة  
والابل وما شك في اصابته بول الدواب والبغال والخيول ما مع العلم فيجب الغسل  
وما اصابته القارة الربطة التي لم يراثرها ولا غسله استحبابا او المستكوك في اصابته  
البول او الدم او القي ومظونها ونضح البع والكنائس ومسكن الخرس وثوبه اذا لا  
الصلوة فيها وكذا يستحب المسح بالتراب والخابط من مصاحفة الكتاب بل لا يعد  
الحاق لغويرة الكلب والخزف ببرد من الناصب فانه يستحب الغسل منه وليس شئ  
من ذلك ولا غيره واجبا على الاصح والمتحجج بعد ثبوت نجاسته لا يرغها الا العلم  
بالطهارة او ما يقوم مقامه كالبيضة واخبار العدل وذو اليد والمراد به كل  
مستول بملك او اجارة او اعادة او نحو ذلك بل لا يعد الحاق الفخري بل قد يقوى  
كون الظلمة وعالمهم من ذوا ايدي على ما في ايديهم وان كان حراما بل وكذا من كان مخم  
من الغاصبين كما انه يقوى كون مرتبة الولد ونحوها من ذات اليد عليه ايضا  
ان الاحوط الاقتصار على المالك والمادون منه وكذا الطاهر لا يثبت نجاسته الا

منه نظرية

الاشياء



مع العلم او ما يقوم مقام من البينة واخبار العدل واخبار صاحب اليد ومع تعارض  
 البينتين او العدلين او احدهما مع صاحب اليد او كانت اليد مشتركة بين اثنين  
 وتعارضهما فالأقوى الحكم بطهارة ما لم يعلم سبق النجاسة على حال التعارض **المبحث الثاني**  
 بحر استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب والطهارة من الحدث الخفيف  
 وغيرها على الاصح ولا يحرم نفس المأكول والمشروب كما لا يحرم النقل منها للفقير **المبحث الثالث**  
 ليس النقل منها للأكل والطهارة مثلا تفريفا وان قصد على الاصح بل الاصح **المبحث الرابع**  
 ايضا بل وزين المشاهد والمساجد وغيرها من الاماكن المعطرة بها والابنية  
 الوعاء والمرجع فيها العرف والظاهر تحقيقه في القليان ورأسهاوراشطب  
 وما يجعل موضعها وقرب السيف والخنجر والسكين وبيت الهام وقاب عتلة  
 خصوصا الا على منها وظرف الغاية والكحل والعنبر والمجون والبن والتبنان  
 والحامر والحابر ونحوها من غير فرق بين الصغير والكبير وما كان منها على هيئة **المبحث الخامس**  
 المختدة من غيرها ولو مثل الكفكر والصفات والصينية التي هي بمنزلة السفرة وام  
 نعم ليست القناديل منها قطعاً ولا محل فصر الخاتم ونحوه من المتصل كما تناله مثل  
 المرات وشبهها في الزود وحلى المرات ما كان منه وعاء وابنية حريمه اذ لا فرق  
 بينها وبين الرجل في ذلك والظاهر عدم كون الحجل المحرف خصوصا الصاقه منه  
 من المحرم كما ان الظاهر عدم كون صبة السيف منها من غير فرق بين ما كان منها  
 في طرفه او وسطه ولا باس بما يصنع من الفضة بيتا للتقوى من غير فرق بين حذ  
 الجواد وغيره في الاصح وفي التعدي الى الذهب مرة الا ان الاحد خلافة ولا بأس  
 باستعمالهما في نقش كتب وسقف وجدران واواني وسلاح ونحوها وغير ذلك

يشكر ذلك في بعض  
 تعارض البينة مع اليد  
 المبحث الثاني

المبحث الثالث  
 المبحث الرابع

المبحث الخامس

المبحث السادس

المبحث السابع

المبحث الثامن

من التفضيض والتذهيب والتقوية ونحوها مما لا يكون من الاواني ولا من  
 لباس الذهب لخصوص الرجال كما لا باس باستعمال غيرها من الجواهر آنية وغير  
 آنية وان كان اغلا منها اخصا فانهم يكره استعمال الاناء المفضض والاحوط  
 عزل الفم عن موضع الفضة عند استعمال بل الوجوب لا يجزئ مزقوه والاحوط  
 اجتناب الاناء الملبس جميعه او اكثره من المفضض على وجه يكون الكاسى لو  
 نزع اناه مستقلا كما لمكسو من غير فرق بين تلبس الظاهر والباطن لكن لا قوى  
 خلافة مع لصوقه به واتخاذه معه ولا باس بكسوة البعض التي لم تصل الى الحد  
 المزبور كما انه لا باس بالتقوية ولو بجميع الاناء ولا بالاناء من الممتزج باحدهما  
 وغيره اما الممتزج منها خاصة فالأقوى والاحوط الاجتناب ولا يلحق اواني  
 الذهب حرمة الاستعمال او افي المشركين لان الاصح جواز استعمالها مع عدم  
 العلم بالنجاسة كما وافي المسلمين ولا وافي الجزير بعد تطهيرها وان كانت  
 خشبا او قرا او خروفا غير مدحون نعم هو مكرره في التي ينفذ فيها اجزاء  
 الخمر بخلاف الصلب الذي لا ينفذ فيه والله اعلم **تمت كتاب العلماء**



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 كتاب الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وعمود الدين ان قبلت قبل ما سواها  
 وان ردت رد ما سواها وفيه مقدمة من واجبة مقاصد **المقصد الاول** في المقدمة  
 وهي **سنة الله** في اعداد الفرائض ومواقيت اليومية منها ونوافلها وجملة من احكامها  
 وفيه مباحث **المبحث الاول** الصلاة واجبة وسنوية والواجبة الآن خمسة  
 اليومية وتدخل فيها الجمعة والآيات والطواف الواجب وما التزم بنزول واجبا  
 او غيرها وصلوات الاسوات واليومية خمس فرائض صبح ركعتان ومغرب ثلثة  
 وظهر وعصر وعشا كل منها اربع ركعات للحاضر والامن والمساافر والخائف كذا  
 كما ان من صلى الجمعة ركعتين اجزأته من الظهر والوسطى منها التي امر بالتحاط  
 عليها الظهر على الاصح واما المندوبة فهي اكثر من ان تحصى منها الرواتب اليومية  
 التي في غير يوم الجمعة اربع وثلثون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر  
 اربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء تعدان بركعة تسمى بالوقفة  
 وركعتا الفجر واحدة عشر صلوة الليل ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع ثم ركعة  
 الوتر وهي مع الشفع افضل صلوة الليل ولكن الركعتان للفجر افضل منهما ويجوز  
 الاقتصار على الشفع والوتر منها بل على الوتر خاصة ولها آداب كثيرة مذكورة في  
 عاها وعلى كل حال فقد ظهر لك ان النوافل مع الفرائض للحاضر احادي  
 وخمسون ركعة وتسقط عن فرضه الفجر ثمانية الظهر وثمانية العصر <sup>والوتر</sup>  
 على الاقوى واما يوم الجمعة فيزداد على الستة عشر اربع ركعات ويأتي <sup>من</sup> التمتع  
 لغيرها انشاء الله تعالى والاقوى بثبوت الغفلة وهي ركعتان بين العشاءين <sup>يستحب</sup>

فيه اشكال ان كان يحلها  
 منها ثلثة المغرب  
 م

قراءة

قراءة وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه فنادى والظلمات  
 ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجيبنا له فنجينا من الغم  
 وكذلك نبخى المؤمنين بعد الجزاء اولها وعند مغام الغيب يعلمها الا  
 هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ذنوبهم الا يعلمها ولا حية في ظلمات  
 الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين بعد ايضا في ثابتهما والوصية  
 وهي ركعتان بينهما ايضا بقدر اولها اذ انزلت ثلثة عشر مرة بعد الحمد  
 وفي الثانية التوحيد خمس عشرة مرة بعدها ايضا لكن مع ان الاحتياط يقتضي  
 عدم فعلها ليست من الرواتب التي عند الاولياء كالواجب **المبحث الثاني**  
 في مواقيتها يدخل وقت الظهر بزوال الشمس فاذا مضى منه مقدار ادا <sup>اشترط</sup>  
 معها العصر الى ان يبقى من الغروب مقدار ادا فيختص بح هو به ايضا ثم  
 يدخل وقت المغرب فاذا مضى منه مقدار ادا اشترط معه العشاء الى ان  
 يبقى من انقضاء الليل مقدار اربع ركعات فيختص بح هو بها ايضا ويخرج  
 وقت المختار واما المضطر لغوم او نسيان او حيض او غيرها من احوال <sup>مختار</sup>  
 فالأظهر بقاء الوقت له الى طلوع الفجر وانما يختص العشاء من آخره بالاربع  
 ايضا بخلاف المغرب من اوله على الاقوى والاولى عدم القرض في النية لاداء  
 والقضاء بل الاولى ذلك حتى في العام ثم يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر <sup>بطلوع</sup>  
 الذي كلما ردت نظر الصدق بزيادة حسنة المستطير في الاقوى اي المعتد  
 المنقشر فيه كالقبطية البيضاء وكهن سوري لا الكاذب المستطيل في السماء  
 المتصاعدة فيها المشابة ذئب السرحان على سواد يترأى من خلاله واسفله



ولا يزال يضعف حتى ينجلي اش ويتمد وقتة الى طلوع الشمس في وقت ذلك المصلي  
والمراد بالاختصاص عدم صحة خصوص الشريكة فيه مع عدم اداء صاحب الوقت  
مطلقا من غير فرق بين السهو وعدمه والقضاء وعدمه اما صلوة غير الشريكة  
فيه قضاء مثلا او صلوة الشريكة فيه اداء بعد فرض اداء صاحبته بوجه صحيح <sup>لأنه</sup>  
الصحة كما يصح مزاحمة الشريكة للآخرى اذا فرض بقاء ركعة من الوقت فصلا  
وان وقع جملة منها في وقت الاختصاص فلو بقي من الغروب خمس ركعات او من  
نصف الليل صلى الظهرين والعشاين ولا يعطى المغرب لولم يبق الا مقدار <sup>الربع</sup>  
ويعلم الزوال بزيادة ظل الشاخص المنصوب معتكلا في الارض المعتدلة بعد  
نقصانه او حدوثه بعد انقضاء والمغرب بذهاب الحمرة المشرقية على الاصح <sup>بقوله</sup>  
اعتبار ذهابها الى ان يتجاوز سمت الراى بل الاحوط مراعاة ذهابها من تمام  
المشرق الذي هو دج الفلك وليس لنصف الليل حد في الشرع معلوم ولكن يعرف  
بالنجوم وغيرها من منتهاء طلوع البحر الصادق لا الشمس فالانقضاء يلاحظ  
اليه وابتداء الفصل في الظهور الزوال ومنتهاء بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص  
ومنتهى فضيلة العصر مثلاً والاحوط ابتدائها من المثل لامن الزوال فيكون  
تح له وقتا اجزاء قبل المثل وبعد المثلي وان كان الذي يقوى ان من الفضل  
فعلها اذا بلغ الظل اربعة اقدام اي اربعة اسباع الشاخص معبى القامة كما  
ان من الفضل فعل الظهرين اذا بلغ الظل قد بين وعلى كل حال فيستحب التقريب  
بين الظهر والعصر بما يحصل به سماء وفي الاكتفاء فيه مجرد فعل النافلة <sup>في</sup>  
ولكن لا قوى خلافة ووقت فضل المغرب من الغروب الى غيبة الشفق الذي هو

الاحوط علم التخص فيها  
ولا اداء والقضاء تم

المادة

الحمرة دون الصفرة ونحوها والعشاء من ذهاب الشفق الى الثلث  
فيكون لرح وقتا اجزاء قبل الشفق وبعد الثلث والصبح من طلوع الفجر  
الى ان يصفر ويختل بان تطلع الحمرة في المشرق لا المغرب والغلس بها  
افضل من غيره كما ان التجيل في جميع اوقات الفضيلة افضل من غيره <sup>هو</sup>  
في وقت الاجزاء كذلك ووقت نافلة الزوال من حينه الى ان يبقى من الليل  
الذي هو سبعا الشاخص مقدار الفريضة وكذلك نافلة العصر بالنسبة  
الى الذراعين فان بلغ الظل ذلك ولم يكن قد صلى شيئا منها فالاولى له البتة  
بالفريضة وان كان قد تلبس بشئ منها ولو ركعة زاحم لها الفريضة وانماها  
مخففة بالاقصاار على الحد خاصة ونحو ذلك ويجوز الاقتصار على فعل  
بعضها كغيرها من النوافل ولا تقدم نافلة الزوال فضلا عن نافلة العصر على  
الزوال الا في يوم الجمعة فانه يجوز تقديم العشرين عليه بل هو الافضل وينبغي  
لرح فربها سنا عند انبساط الشمس وسنا عند ارتفاعها وسنا قبل الزوال  
وركتين عند وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى  
ذهاب الشفق المغربي والظاهر جريان حكم المزاحمة فيها على حسب  
ما سمعته سابقتها ويمتد وقت الوتيرة باستداد وقت العشاء ثم ينبغي  
ملاحظة تعقبها في الجملة كما ينبغي جعلها خاتمة نافلة فلو فرض ارادة  
فعل بعض الصلوات الموظفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة بعد  
ذلك ووقت نافلة الصبح الفجر الاول ويمتد الى ان يبقى من طلوع الحمرة  
مقدار الفريضة ويجوز رخصة دسها في صلوة الليل قبل ذلك ولو عند

الاحوط ان لا يتم  
او ما دخل فيها من  
الركعتين ثم



النصف بل لا يجزئ ان تقديما عليها مع صلوة الليل الا ان الافضل  
اعادتها حتى لو صليت في الفجر الاول اذا قام بعدها ويجزئ ايضا فيها  
المزاحمة السابقة ووقت صلوة الليل انضافه الى الفجر الصادق على  
والسحر افضل من غيره والظاهر انه اوسع من السدس الاخير بل لا يجزئ  
الشك الاخير كله سحر انتم افضل القريب من الفجر ولا يجوز تقديمها على  
الا لسائر الساعات الذي يصعب عليه فعلها في الوقت بل يلحقه الشيخ  
خائف البرد والاحتلاص والنوم والمريض وغيرهم من ذوى الاعذار التي  
يصعب معها ادراكها في الوقت وينبغي لهم نية التجيل لا الاداء وقضاها  
افضل من التقديم المزبور ولو انتهوا في الوقت بعد التقديم المذكور  
فلا حوط علم اعادتها بل هو الاقوى ولو طلع الفجر ولم يكن قد تلبس بنية  
منها فالاولى له صلوة ركعتي الفجر ثم الفريضة وان كان قد طلع وقد صل  
منها اربع ركعات انما تخفف بقراءة الحمد وحدها وان كان قد ظهر له  
الضيقة بعد ان زعم السعة ولم يكن قد اكمل اربع فالاولى له اكمال ما فيه  
والاشتغال للفريضة وناقلتها ولو ظل الضيق صلي فان احرز اربع ركعات  
وتأخرها الى ما بعد الفريضة ويجوز له في الفرض المزبور صلوة ما اتسع  
له الوقت فاذا طلع الفجر وتروا آخره الامر في ذلك كله سهل عندنا لان الحق  
جواز التطوع مطلقا في وقت الفريضة ما لم يتضيق من غير فرق بين الفاشة  
والحاضرة وبين القضاء للنفس والغير وان كان الاحوط خلافا خصوصا في  
الحاضرة نعم لو وجب التطوع عليه بسبب الاسباب كالسفر ونحوه مخصص

بأنه لا يجزئ بعد  
م

بأنه لا يجزئ في رواية  
والقضاء في نفسه  
م

في وقت الحاجة غير نافلتها  
الاحوط ان لا يفعل  
لأنه لا يطهره دون سائر الشرايط  
في الصلاة التي فلا ينبغي تركها

من اصله لكن ينبغي الاطلاق في الذر وان كان وقع منه في وقت الفريضة  
اما لو قعد في وقتها فاشكال اقواء عدم الجواز بناء على الحرمة **المبحث الثاني**  
في الاحكام اذا حصل التكليف لحد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالخوف  
والجحش والاعياء وقد مضى من الوقت مقدار فعل تمام صلوة المختار له بحسب  
حاله في ذلك الوقت من الحضور والسفر وغيرها واجب عليه القضاء والا  
لم يجب عليه على الاصح من غير فرق بين الممكن من الاكثر وعدمه وبين الممكن  
من الطهارة خاصة دون باقي الشرايط وعدمه ولو ارتفع العذر وقد  
ادرك مقدار ركعة كذلك وجب ويكون مؤديا لاقاضيا ولا ملفقا والا  
لم يجب على الاقوى من غير فرق بين الفرائض وبين الطهارة وغيرها  
الشرايط والمراد بالركعة في كل مقام علق الحكم عليها القيام المشتمل على  
القراءة والركوع والسجود كلاً فينتهي برفع الرأس من السجدة الأخيرة  
على الاصح ويعتبر العلم بغير ذوى الاعذار بالوقت في الدخول بالصلوة والاقوى  
الاكتفاء بالبيعة بل وخبر العدل لكن الاحوط خلافاً لها ولا يكفي الاذان وان كان  
من عدل عارف ولا غيره من الامارات نعم يكفي الظن من انما حصل للشيء  
لعمى وحبس او نحوهما وفي الغيم ونحوه مع ان الافضل والاحوط التأخير حتى  
يعلم ولو انكشف له الخطأ حتى بان له سبق الصلوة تماماً على الوقت استأنفها  
وان كان انكشف له الخطأ وقد دخل عليه الوقت الذي يصح فيه الصلوة المتلبس  
بها وهو في اثباتها ولو التسليم لم يعد على الاقوى والشك في الدخول بل والظن  
به كالعلم بالعدم في وجوب الاستئناف وتعدد التقديم ولو لجل بل الحكم بنية

الاحوط القضاء مع  
متطهر جامعاً للشرايط  
عند الزوال وطهر العذر  
بعد مضى مقدار الفعل  
م

الاكتفاء هنا باتمام الذكر  
في السجدة الأخيرة لا يخلو  
من عتق  
بل الاقوى علم الاكتفاء  
بالعدل الواحد  
م



على كل حال وكذا الساسي والظاهر بدخول الوقت مع عدم اعتبار ظنه اما لو كان  
 قاطعا نكاح العذر وبظنه في التفصيل السابق ولو دخل في الصلوة غافلا عن المراقبة  
 ولم يتفطن الى الفراغ وقد صادف تمام فعله الوقت صح صلواته على الاقوى <sup>حفظ</sup>  
 الاعادة وكذا الجاهل بالحكم اذا كان بحيث نفع منه نية الغزوة ولو غفل العاقل  
 المزبور في الاشياء ولم يبين له الوقت استأنف والا حوط له اتمام ما في يده ثم الاعادة  
 ويجب الترتيب بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فمن تركه عمدا ولو جهلا <sup>حكم</sup>  
 اعاد ما قدمه اما الساهي فلا يعيد اذا كان قد وقع في وقت المشترك ولو ذكر في الا  
 عدل فبنته وان كان ما وقع منه في وقت الاختصاص <sup>حكم</sup> وجب الا ان الاحوط ان لم يكن الا  
 الاعادة بعد اتمام ثم يصح له العدول اذا لم يتجاوز محله بان يكون قد ركع في ركن  
 العشاء مثلا والمنى المغرب ولا عدول بعد الفراغ في متساوي العدد فضلا عن  
 غيره وكذلك الحكم فيما يجب فيه الترتيب من الفوائت اما العدول من الحاضرة الى  
 الغائبة في غير واجب ثم هو جائز بل هو مستحب والافضل له صلوة كل فريضة في <sup>اول</sup>  
 وقتها الفضيلة الا عصي الجمعة وعرفة فيجوز فيها ما بعد الظهر وعشاء  
 من افاض من عرفات فيؤخرها الى المزدلفة ولو الى ربيع الليل بل ولو الى ثلثة  
 ومن خشي الحر يؤخر الظهر الى المثل ليرد بها ومن لم يكن له اقبال يؤخر الفرض الى  
 حصوله لكن لا ينبغي ان يتخذ ذلك عادة ومن كان منتظرا للجماعة يؤخرها الى  
 حصولها اذا لم يفتض ذلك الافراد في التاخير بحيث يكون مضيقا للصلوة <sup>والصلاة</sup>  
 التي تنوق نفسه الى الافطار يؤخرها الى ما بعده وكذا من كان له اعتدال  
 والمستحاضة الكبرى يؤخر الظهر والمغرب اذا ارادت جميعهما مع العصر والعشاء

في نية التاخير  
 في وقتها  
 فلا يفتن

بفضل

بفضل واحد والمربية للصبي تؤخر الظهريين الى آخر الوقت ليجتمعهما مع العشاء  
 بفضل واحد للشوب ويؤخر ايضا فدا عذار ولوليم ونحوه مع رجاء زوال العذر  
 في آخر الوقت ومداغ الاخيرين بل كل ممنوع يتخذ ذلك والمستقل يؤخر الفرض  
 للنافلة والمسافر المستوفى ومن كان عليه قضاء يؤخر الى حصول التيقن <sup>حكم</sup>  
 التاخير في شيء من ذلك على الاصح ويكره الشرع في الغافل المبتدئ عند طلوع الشمس  
 وعند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ومن دنا  
 السبابة كالزيارة والطواف والحاجة ونحوها دون اتمام المبتدئ لو كان تلبسا  
 بها ودخل وقت الكراهة وانه اعلم **المقدمة الثامنة** في القبلة فيها ما باحد <sup>حكم</sup>  
 ما هيتهما وكيفيته استنباطها وهي المكان الواقع الذي فيه البيت شرف الله ثم  
 المتمدن تخوم الارض الى عمان السماء للناس كافة القريب والبعيد لا نفس <sup>النية</sup>  
 ولا هو لخصوص من كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم والحرم لمن خرج عنه  
 ولا يدخل فيه شيء من حجر اسميل وان دخل في الطواف والمدار على صدق استقامته  
 له فلا يقدح خروج بعض ما لا ينافي ذلك من البدن وان كان الاحوط الاستقامته  
 بجميع اجزاء مقادير البدن من القدم وغيره ولا فرق في الصدق المزبور بين القريب  
 المشاهد وغيره ولا يعتبر تخففه للبعيد اتصال خطوط موقفه بها فان <sup>حرام</sup>  
 البعيدة كلما ازدادت بعد ازداة محاذة كما يعلم ذلك بالاجتم ونحوها بل <sup>المدار</sup>  
 على صدق عليه مع ملاحظة البعد فلا يقدح زيادة العرض كاصف المستطيل  
 ونحوه في صدقه للبعيد حقيقته نعم لما كان المستقبل بالفتح غير مشاهد للبعيد  
 مثلا انحصر معرفة استنباطه له فيما يدل عليه من محراب صلى فيه المعصوم ونحوه تما

وجوب التاخير على ذلك  
 العذر مع رجاء زوال  
 العذر لا يخرج عن ذلك



يفيد العلم بها وفيما وضع الشارع له من الامارات الجدي يجعله لاهل اواسط  
 العراق مثل الكوفة وبغداد ونحوها خلف المنكب الايمن والاحوط ان يكون في  
 غاية انخفاضه او ارتفاعه او مراعاة القطب والمراد بالمنكب ما بين المنكب و  
 العنق بل ينبغي وضعه على الجزء المحاذي للاذن من الاخرى كان واهل الشرق  
 منه كالبحرة في الاذن اليميني من واهل المغرب منه كوصل واهل الشام خلف المنكب  
 الايسر المنكب الايمن واهل عدن بين العيين وضعا على الاذن اليميني <sup>الجبهة</sup>  
 النوبة صفحة الحد الايسر وغيرهم من بلاد المغرب على الاذن اليسرى <sup>بجعله</sup> وكشبه  
 من عرفت عكس الجدي وكالتشكيل لاهل العراق اذا زالت عن الانف وكوضعهم  
 مغربا لاعتدال على اليمين وشرقا على الشمال وغير ذلك من الامارات المستخرجة  
 بمقاييس الجدي وعلم الهيئة والاحوط مراعاة الترتيب بينها وبين ما يفيد العلم  
 وان كان الاقوى خلافا ولا يجوز الاعراض عنها ولا اكتفاء بالجبهة العرفية كما انه  
 لا يجوز التسامح في الانحراف عن مقتضاها بمناوشا لاهل وجهه يرتفع الظن  
 بالمخاطاة الحاصل منها وربما كان السير كافيا في ذلك كما هو المشاهد في  
 الاجرام البعيدة نحو الايجم وما شابهها ومع تعذر يبذل تمام جهده <sup>يعمل</sup>  
 على ظنه ولو من اخبار كافر عن حدس فضلا عن الحسن كما انه لا عبرة هنا بشهادتها  
 المعدلين فضلا عن العدل الواحد مع فرض حصول الاجتهاد بخلافها ولا  
 فرق فيما ذكرنا بين الاعشى ومن لا بصيرة له وبين غيرها وان اختلفت في كيفية  
 بذل الجهد لتحصيل الظن ومع تعذر يكتفى بالجبهة العرفية ومع فرض تعذرها  
 ولم يعلمها في اى جهة كثر الصلوات اربع مع سعة الوقت ولا وان كان يتعذر

مراد خلف الاذن

نوعية

فيما يوضع الجدي فيه بين  
 المنكبين  
 وهو الاقوى

الا حوط الجمع بين قول العبد  
 وبين اجتهاده بالكلية

في الناحية

في التأخير فما وسع ولو واحدة ولو حصرها في جهتين مثلا كرها مرتين  
 بل بقوى ذلك فيما لو حصرها فيهما طنا وان كان الاحوط خلافا ويعبر في الكثير  
 ان يكون على وجه يحصل معه اليقين بحصول الصلوة على القبلة او على ما يبلغ  
 معه الانحراف الى اليمين او الى اليسار ولو كان طيه صلواتا لم يجز عليه <sup>الصلوة</sup>  
 الثانية منها الى جهات الاولى بعد المحافظة على ما ذكرناه والاحوط <sup>الصلوة</sup> الثانية  
 مع فرض كونها مرتبة على الاول بعد الفراغ من تكرير السابقة ويعمل على قبلة  
 بلاد المسلمين في صلواتهم وقبورهم ومخاريبهم اذ لم يعلم بناؤها على الغلط اما  
 لو ظن باجتهاده انها كذلك على وجه يقضي خلاف جهتها فالاحوط تكرير الصلوة  
 والا قوى تقديمها على اجتهاده وكذا الحال في الانحراف بمناوشا لاهل وجهه  
 يتدح في الاستقبال نعم لا بد من العلم باها قبله البلد فلا يكفي خبر الواحد بها ما  
 يفتون بما يفيد الاطمينان بذلك **المبحث الثاني** فيما يستقبل له <sup>الاستقبال</sup>  
 مع الامكان في الفرائض اليومية ونواحيها التي منها سجد السهو وفي غير اليومية  
 الفرائض حتى صلوة الجنان بل فيما وجب العارض من التوافل في وجهه موافق  
 للاحتياط وكذا فيما صار نفلا من الفرائض خصوصا الصلوة المعادة احتياطا  
 مستحبا وجبا ايضا الاستقبال بالمختصر وبالمستند عند الصلوة وعند الدفن و  
 اختلفت كيفية فيها فيحصل في الاول بالاستلقاء على القفا وكون الوجه <sup>بطون</sup>  
 القديين الى القبلة وفي الثاني بالاستلقاء وكون الرأس الى اليمين <sup>المصلي</sup> وفي الثالث  
 بالاضطجاع وكون الرأس الى المغرب والوجه والبطون ومقاديم البدل <sup>القبلة</sup>  
 وباتى انشاء الله حكم الاستقبال في الدبع والخز في محل اما الناطة فلا يعتبر

م

بل لا يجز غير ذلك

الاحوط اعتبار انحاء  
 جهات الصلوات

فيه اشكال

في اشكال في وجه  
 مستقبله للعاقبة



فيها الاستقبال اذا صليت حال المشي والركوب حتى الكبير منها والركوع والحمد  
والاباء اليها فانه يجوز صلواتها كذلك سفر او حضرا من غير فرق بين الحمل وغيره  
ولا بين البعير وغيره بل الاقوى كون النافلة في السفينة كذلك ايضا ولا فرق  
بين كيفية الركوب والمشي المتعارفة وغيرها ولا يعتبر التوجه الى ما توجهت اليه  
الراحلة بخلاف ما وصلت على الارض حال الاستقبال فان الاقوى اعتبار  
الاستقبال فيها **المبحث الثاني** في احكام الخلل من صلى الى جهة امر بها اللحن  
او للضيق على الاقوى ثم تبين خطاؤه بعد الفراغ فان كان منحرفا عنها الى ثمانية  
اليمين والشمال صح صلوة ولو كان في الاثناء مضى ما تقدم منها واستقام  
في الثمان من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه على الاصح وكذا التكابل والجاهل بالمكان  
وان كان مقصرا بعد فرض حصول نية القرينة منه على اشكال والاعادة في الوقت  
دون خارجه وان بان انه مستدبر الا ان الاحوط القضاء معه بل مطلقا وكذا  
اذا كان في الاثناء كما ان الاحوط بل الاقوى عدم الحاق الناس والجاهل هنا  
ذلك فيعيدان مع في الوقت وخارجه بيقين الخطأ ولو ادركنا الظان ركنه  
من الوقت مثلا فدخل الصلوة فبان له الخطأ الموجب للاعادة في الثانية مثلا  
استقام واتم ولا شيء عليه على الاقوى اما الواض بالاستقبال عامدا استغنى  
في الوقت وخارجه تقاضا من الخرافة ولا بعد فرض صدق الخروج عن المصباح  
**المقالة الثالثة** في الست والسائر وفيه باحث **اول** يجب مع الاختيار مسمى ستر  
بشرع العورة في الصلوة ونوابعها والنافلة دون صلوة الجنازة وان لم يكن  
هناك ناظر او كان في ظلمة والاحوط وجوب ستر الجلم ايضا بمعنى الشيع الذي يستر

وجميع الثياب بلا استثناء بالاحتياط  
غريق واحوط بغير احكام  
يجب التعدي في المشق والمفقت  
لم يبلغ النقطة المقابلة للقلبة  
مع الاستئذان  
لا مع احوط

الاحوط الست في  
صلوة الجنازة

انظر

من خلف الثوب من غير تمهيز للونه دون الشكل الذي يرى مع الثوب حال النية  
به مثلا نعم الاقوى الصحة لو بدت العورة كلا او بعضا للريح او غفلة او كانت  
خارجة من اول الامر ولا يعلم بها لكن يبادر الى الستران علم في الاثناء بل الاحوط  
الاقام ثم الاستيناف خصوصا اذا احتاج سترها بعد العلم الى زمان مقله  
كما ان الاقوى الاعادة لو نسي سترها من اول الامر وبعد الكشف في الاثناء فضلا  
عما كان عالما ولم يفعل سواء كان عن عمد او جهل وعورة الرجل في الصلوة  
في النظرة هي الدبر والقضيب والانشيان وليس الجان منها وهي ما بين الكتفين  
والدبر ولا السرة والركبة وما بينهما الا انه يستحب ستر ذلك بل هو الاحوط  
عورة المرأة في الصلوة جميعها حتى الراس والشعر الا الوجه وجه الوضوء  
على الاقوى واليدين الى الزندين والقدمين الى الساقين ظاهرها وباطنها  
بل يجب عليها ستر شئ من اطراف هذه المستثنيات مقدرة ولا يجب عليها الصلوة  
ستر ما في باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه ونحوه من الزينة  
كالخضاب والكحل والحمة والسواد والحيلة والشعر الخارج الموصول بشعرها  
والقدم امل وغير ذلك وان قلنا بوجوبه عن النظر بل لو كان الناظر موجودا  
حال الصلوة ولم تسترها صح صلواتها وان اتمت كنفس الوجه بالنسبة الى  
وجود الناظر بربية والامة وان كانت ام ولد او مكاتبة كالحرة في المستغنى  
والمستغنى منه وتزيد عليها بدم وجوب ستر راسها حتى العنق نعم للبعوضة  
كالحرة في وجوب ستر الراس على الاقوى ولو اعتقت في اثناء الصلوة وعلمت  
به ولم يتخلل زمان بين عتقها وستر راسها صح صلواتها وكذا اذا تخلل زمان

الاحوط ستر اليدين  
م



الا انها بادرت الى الستر للباقي من صلواتها بلا فعل مناف اما اذا تركت ستره  
 بطلت صلواتها وان كانت جاهلة بالحكم وكذا اذا لم يتمكن من الستر لا بفعل  
 المناف وان كان الاحوط لها حياح الا تمام ثم الاعادة نعم لو لم تعلم بالقوى حتى  
 فرغت حتى صلواتها على الاقوى وكذا اذا علمت في الاشياء الا انها كانت فاقة  
 الساتر وكان الوقت ضيقا وكذا لا يعتبر ستر راس الصبي في صحة صلواتها  
 بناء على شرعيةها **المبحث الثاني** في الساتر ويعتبر فيه امور **الاول** الطهارة  
 بل هي شرط في جميع لباس المصل عدا ما لا يتم به الصلوة منفردا كما عرفت تفصيل  
 الكلام في ذلك في كتاب الطهارة **الثاني** الاباحة بل هي شرط في جميع لباس المصل  
 على الاقوى من غير فرق بين الساتر وغيره فلا تجوز في المصوب ولو من الجاهل  
 بجرته او بافساره ولو لفسيان له الا اذا كان جهلا يعذر فيه شرعا نعم لو لم  
 يعلم بغصبه صح صلواته كالسائر على الاقوى ولو الغاصب ان كان الاحوط  
 بل مطلق الناس الاستيناف كما انه تلزمه الاجرة على كل حال ولو اذن المالك  
 لغير الغاصب بل وله ايضا في الصلوة فيه صح وان بقي العين على حكم الغيبة  
 من الضمان ونحوه اما لو قال اذنت في الصلوة فيه جاز لغير الغاصب ما لم  
 يحصل الظن بارادته من الاطلاق بل هو كذلك في العام على اشكال احوطه  
 ذلك وحمل المصوب غير قاصح على الاقوى الا ان الاحوط احتياطا شديدا  
 اجتنابه كما ان الاحوط عدم البأس في لباس الشهرة وان كان هو الساتر وكذا  
 زنى النساء للرجال وبالعكس وان حصل الاثم بذلك لكن الاحوط ايضا  
 اجتنابه **الثالث** لكونه بل مطلق اللباس مذكى ما كوله اللحم ان كان من جلود ذى النجب

بل لا تجوز فقه اذا  
 كان المحمول يتحرك  
 بجركات الصلوة  
 ٢

ونحوها

ونحوها من اجزائه التي تخلها الحيوة فلا تجوز في غير المذكور منه ولو ذبح سبعين  
 مرة بل الاحوط اجتناب ذلك من المأكول غير ذى النفس ايضا وان كان لا يفرق  
 خلافة والمأخذ من يد المسلم وما عليه اثر استعماله بحكم المذكور فاذا ظهر بعد  
 ذلك انه ميت لم يعد ما صلاه فيه بل لا يبعد ذلك في المطروح في ارض المسلمين  
 وسوقهم وكان عليه اثر استعمال وان كان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط  
 اجتناب ما في يد المسلم المستحل للبيعة بالدبيع وكذا لا تجوز في غير المأكول منه  
 وان ركن من غير فرق بين ما يتم به الصلوة فيه وغيره وبين الجلود وغيره بل لا يفرق  
 هنا مساواة الجهل والنسيان لغيرها في البطلان كما ان الاقوى علم الفرق  
 بين ذى النفس وغيره بعد الاشتراك في عدمها كل اللحم ولا بأس باللباس ما لا يخل  
 الحيوة من مأكول اللحم كالصوف والشعر والریش ونحوها وان كان ميتة  
 بخلافه من غير المأكول وان كان مذكى اما استثنى من غير فرق في ذلك بين اللباس  
 وجزئه بل الاحوط ازالة الطاهر من فضلات غير مأكول اللحم كالرطوبة ونحوها  
 عدا الانسان عن اللباس والبلد بل هو الاقوى اما هو فلا بأس به سيما اذا  
 كان منه لمن غيره بل الظاهر ذلك لو كان اللباس غير الساتر متخذ من شعره  
 بل وكذا لو كان هو الساتر وجه قوي الا ان الاحوط والا قوى خلافة ولا بأس  
 بالمحمول من غير المأكول فضلا عن المشكوك فيه كقالب بعض الساعات ونصا  
 السكين ونحوها وان كان هو الاحوط واشد منه احتياطا المحمول الملتصق بالشوب  
 او البلد كالشعرات الملقاة عليها وان كان الاقوى فيه عدم البأس ايضا بلا  
 يبعد ذلك ايضا فيما كان ملتقا على بعض خيوط اللباس من الشعر ما لا يبعد كونه

فيه اشكال

بشرط ان يدل على حيوان  
 يد المسلم عليه

والاقوى ايضا عند  
 الفرق بين الساتر وغيره

فيه وفيما قبله اشكال  
 ٢



جزء منه ولو شك في الساتر بل مطلق الملبوس في انه من المأكول او من غيره لم  
 الصلوة فيه على الاصح نعم لو شك في ما على اللباس من الرطوبة ونحوها الخامس  
 المأكول او من غيره صحت الصلوة على الاصح ولا لباس بالشمع والعسل والحرير  
 المتزج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات امثال هذه الحيوانا  
 التي لا لم لها وان كان لا حوط في مثل الشمع الاجتناب ايضا كما انه لا لباس باللباس  
 بل الساتر المتخذ من وبر الحمار الخالص مما لا يجوز الصلوة فيه بل الاقوى في ذلك  
 في جلده ايضا والاقوى ان منه ما في ايدي التجار الآن مما هو مسمى به بل يقوى ان  
 منه كلب الماء والقندس ايضا اما الغشوش وبر الثعالب والارانب منه فضلا  
 عن غيرها مما لا يجوز الصلوة فيه فالاصح عدم الجواز ومنه يعلم عدم الجواز ببر  
 الثعالب والارانب الخالص فضلا عن جلودها اما السجاريق الاقوى جواز الصلوة  
 في وبره وجلده بخلاف الفئك والسمور والحواصل الخوارزمية التي هي  
 سباع الطير وطها حواصل عظيمة فان الاصح والاحوط عدم جواز الصلوة في  
 منها جلدا وبر **الرابع** ان لا يكون بل ومطلق اللباس ولو كان حليا كالخاتم  
 ونحوه من الذهب للرجال في الصلوة وغيرها بل الاحوط والاقوى اجتناب الملبس  
 به بل والمذهب بالتقويم والطللي والمزج او نحو ذلك نعم لا لباس بالمجمل نه سواء  
 كان مسكوكا او لا متخذ للنفقة ولا كما انه لا لباس بشد الاستنا به بل الاقوى انه  
 لا لباس بالصلوة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف والخنجر ونحوها وان  
 اطلق عليها اسم اللبس لكن الاحوط اجتنابه **الخامس** ان لا يكون بل مطلق اللباس  
 عدا ما لا يتم به الصلوة حريرا محصا للرجال بل لا يجوز لبسه لم في غير الصلوة

فيه اشكال اذا لم يسم  
 خراهما

ايضا

ايضا نعم لا لباس به في الضرورة كالبرد ونحوه حتى في الصلوة مع فرض خففتها  
 حالها ايضا وفي الحرب كذلك ايضا وان امكنه نزعه قدر الصلوة حالها من غير  
 فرق بين ما كان منه تحت الدرع وغيره لكن الاولى والاحوط لبس غيره معه مما  
 يجوز الصلوة فيه في الحالين وكذا لا لباس به للنساء ولو في الصلوة على الاصح  
 بل والخفى المشكل على الاقوى ولا بما لا يتم الصلوة فيه لمستوى الخلقة الصغرى  
 كالنكتة والقلنسوة ونحوها مما يندرج في اسم الملبوس كذلك وان خرج عن  
 المعتاد بالتركيب من طبقات متعددة نعم الظاهر اطلاق قطع الحرير المنفع  
 بها كاستفادها وان لم تدخل تحت اسم شئ منها لكن بشرط كونها بمقاديرها و  
 لو كان مما لا يتم به الصلوة فيه لرقته او لطية طبقات متعددة ولم يكن مندرجا  
 تحت اسم شئ منها لم يجز في المنع ولا لباس ايضا بالمجمل ولا بالملصق بالثوب  
 لا لباس لكل ما لا يعد لباسا كالاغراس والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك  
 في حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعد ملبوسا كزوايا الثياب واعلامها وما  
 خيط به منها والسكايف والقياطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت  
 وخرق الجبرة وعصايب الجروح والقروح وحفظة الملبوس والمبطون  
 وكوفس الاستحاضة وخرقها بل والخشوبه على وجهه لا يكون ملبوسا وان  
 كان الاحوط اجتنابه بل الاحوط اجتناب جميع ذلك ولا المتزج بما تحل الصلوة  
 به من حيا يخرج به عن اسم الخلو من غير فرق بين القطن وغيره ولا بين كون  
 المزج بالسدا واللحمة وغيره كالمنسوج من خيوط ممزجة من الحرير وغيره  
 كالكلبدون من الفضة ونحوه ولا عبرة بما لا يخرج به عن اسم الحريرية المحض كما

فيه عتق اشكال



كما المنسوج في حاشيته مثلا بعض القطن والمخيط بخيوط من نحو القطن والمخيط  
 مع ثوب من نحو والملصوق والمخوش ونحو وغير ذلك وكذا لباس بالكف  
 وان زاد على اربع اصابع ولا بالبسة منه التي هي الجيب لا بما يوجد في اكمام  
 ونحوها ولا بما يقع به الثوب مثلا بل بالباس بالثوب المنسوج طرائق بعضها  
 حرير محض وبعضها غيره اذا لم يكن على وجه تكون الطرائق ملبوس حرير لعلها  
 ونحوه بل وكذا لباس به لولفن من قطع كذلك نعم لو كان من قبل البطانة  
 للقبض لم يصح وان كانت الى نصفه كالثوب الذي احد نصفه حرير اما علم العباة  
 فلا لباس به وان تعدد لكن الاحوط اجتناب جميع ذلك كما ان الاحوط اجتناب  
 ما في طرق العامة من الحرير المحض بل هو الاقوى ما لم يكن مما لا يتم الصلوة به  
**المبحث الثالث** لا يعتبر في التستر كيفية خاصة على الاصح كما انه لا يعتبر في التستر  
 بعد كونه مما تجوز الصلوة فيه حال غصص من ينسج ونحوه بل يجزئ الصوف والقطن  
 ونحوها وان لم يكونا منسوجين بل الاقوى الاجتزاء بالخشيش والورق ونحوها  
 مع الاختيار فضلا عن الاضطرار وان كان الاحوط خلافه اما التستر بالطلل  
 بالطين ونحوه فلا يجزئ في الصلوة مطلقا على الاقوى وكذا لا يجزئ ستر الله  
 بالابسين ولا القبل باليدين سواء في ذلك يده ويدان وجهه مثلا فيجب الطل  
 بالطين ونحوه والتستر باليدين ونحوهما عن الناظر المحترم فلو لم يجزئ ستر  
 للصلوة سقط وجوب التستر كغيره من الشرايط فيصليح عاريا صلوة المحتاج  
 مع امن المطلق المحترم على الاصح وان بدت عورته حال القيام والركوع والجلوس  
 ولا يجزئ وضع يديه على عورته ولا الطل بالطين ونحوه مما عرفت انه ليس

احتمال  
 في الزايد على الاربع  
 في الكف والرفع والفتح  
 والطرائق

بل وان كان مما لا يتم  
 فيه الصلوة

بماز

بماز للصلوة وان كان هو الاحوط ومع عدم امن المطلق بطل جالس او  
 للركوع والسجود براسه لكن ينبغي ان يجعل ايما السجود اخفض منه للركوع ولا  
 يجب عليه ما يمكن من الاشغال الذي لا يتدوم معه العورة ولا وضع الركبتين ولا  
 اليدين ولا الجاهدين على كيفية وضعها حال السجود بل ولا رفع ما يسجد عليه  
 ان كان ذلك كله احوط مع فرض عدم بدو العورة به كما ان الاحوط له في صورة  
 فعل الصلوة كما ذكرنا ثم اعادها بالاياء للركوع والسجود ولو كان يجزئ الطين  
 نحو من الطلح حال عدم امن المطلق لطلح به عنه وصلى من قيام كما انه لو وجد  
 حاله حفية يركع ويسجد فيها ولجها وصلى فيها صلوة المختار بل لو وجد ماء  
 كدرا او وحلا دخالها واستر بها عن المطلق وصلى من قيام واومى للركوع والسجود  
 مع فرض عدم تمكنه منها مستور العورة وتشريع الجماعة للمرأة كما  
 تشريع لغيرهم لكنهم يصلون من جلوس بتقديم الامام ويومى للركوع والسجود  
 ويركع ويسجد من خلفه اذا امنوا من الاطلاع ولو من بعضهم والا او ما اذا  
 فان امن بعضهم ركع وسجد وان كان في غير الصف الاول دون غيره وان كان  
 اما اذا كان الجميع في ظلمة او لطمخوا بالطين ونحوه مما يمنع الاطلاع صلوا  
 صلوة المختار على الاقوى كما عرفت في المنفردة ويجب تحصيل الساتر على  
 ما عرفت في الماء ولا يجب عليه الانتظار الى آخر الوقت ما لم يعلم الحصول  
 على الاقوى ثم يستحب التأخير مع الرجاء ولو وجد بعد الفراغ مضت  
 صلوته والاحوط له الاستيناف ولو وجد في الاثناء وامكنه الستر من غير فعل  
 المنا في استروا ثم والا استأنف بل الاحوط له ذلك في الاول ايضا ولو اضطر

بل هو الاقوى ولو لم  
 يسجد الطين فلا تقى  
 الاياء فانما

بل لا يجزئ غرق

الاياء مع الظلمة  
 هو الاقوى كما عرفت

بل الوجوب كالتحج  
 من قوع



في الصلوة الى لبس ما عرفت منه ليد وتحو جاز وصل به صلوة المختار وكان  
هو الساكن لكن الاحوط له بل الاقوى مراعاة الترتيب بين ما تدفع به الضرورة  
من ذلك فيؤخر ما حرم لبسه لنفسه والصلوة كما لغصوب الحرير والذهب عما  
لم يكن كذلك بجلد غير المأكول بل يؤخر المغصوب عن الاخيرين وليس علم  
المحلل من اسباب الضرورة المسوغة للصلوة في الحرم بل يصل عاريا بل هو مك  
لو اشبه الساكن القابل في غيره مما يحرم لبسه الصلوة وغيرها كالحرير والذهب  
والمغصوب على وجه الاختصاص فيجوز لبس الجميع ويصل عاريا مع فرض علم غيره  
اما اذا كان الاشياء بين المحلل والمحرم من حيث الصلوة كالمشبهة في غير المأكول  
كرر الصلوة زائدا على غير القابل بواحدة نحو ما سمعته في الثوب النجس المشبه  
بالظاهر ولو ضاق الوقت صلى المكن وعاريا على الاقوى ولو لم يتمكن الا من  
اقتصر على الصلوة عاريا ولو لم يكن عند الاثوب متحد مثلا وشك في انه من  
الحرير او غيره جاز له لبسه في غير الصلوة اما فيها فالاحوط له الصلوة برؤا  
مؤميا وان كان الاقوى الاجتزاء بالصلوة به بناء على ما ذكرنا كيفية في صلوة  
العاري اما اذا كان عند غيره فالاقوى والاحوط تعين الصلوة عليه فيه  
دون ذلك الكلام في الثوب المتحد المشكوك في انه من مأكول اللحم وعلمه  
**المبحث الرابع** لا يجب الستر من جهة تحت للصلوة نعم اذا كان واقفا على طرف  
السطح او على شبك مخزوم على وجه ترى عورته لو نظر اليها فالاحوط والاقوى  
الستر وان لم يكن تحتها فافضل محترم كما انه لو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث  
تتكشف عورته عند الركوع يجب عليه الستر حاله ولو حصل الستر بالحيلة

او غيرها

او غيرها من الشعر على وجه يصدق عليه الستر بالثوب في تلك الحالة في الاقوى  
وكذا الكلام في الثوب المخزوم مما يجاذى العورة فوضع يده مثلا على وجه حصل  
مع الصدق المزبور **المبحث الخامس** في مكرهات اللباس تكن الصلوة حتى  
للنساء على الاقوى في الاسود من غير الحنف والعمامة والكساء ومنه العباء  
والمصبوغ المشبع المقلد والمشبع بالمصفر والمفرج بالزعفران بل الاولى  
اجتناب مطلق المصبوغ وكذا تكره في الساتر الواحد الرقيق بل يكره في الصلوة  
في السراويل الواحد وان لم يكن رقيقا بل الاولى له الصلوة في الثياب المتعددة  
بل يكره للامام ترك الرداء كما انه يستحب هوله ولغيره والقمم والفسر وكره  
ايضا فيها الا تدار فوق القميص والتوشح وبتا كذا كراهة الاخير للامام والمراد  
به ادخاله تحت اليد اليمنى والقائمة على المكسب لا يسر كما يفعل المحرم بل القم  
كراهته اذا القاه على الايمن ايضا بل الظاهر انه المراد من الخفاف السماء الملو  
كراهته ايضا فانه ادخال الثوب من تحت الجناح وجعله على منكب واحد وكذا  
تكره في العمامة الطابيفة وهي المجردة عن السدل وعن التحك الذي هو بمعنى  
التلحي باحد طرفيها والظاهر حصوله بميلة بحيث يصير تحت جهة الذقن بل يتو  
تحصيل وظيفة السدل والتحك بذلك ولا يصير في التحك جعله تحت الجناح  
فعلا على وجه يفرز في الطرف الآخر وبتا كذا استحباب التحك في الخروج للخطا  
والسفر وكذا يكره فيه الخزام واللتام للرجل والنقاب للرثة وحل الازرار  
وتكره ايضا في القباء المشدود ولو غرام فضلا عما تستعمله العجم من الاقبية  
وفي الثوب المنتم بالنجاسة او الغصب او غيرها وذي القماش وفي الخاتم ذي

القديم من الثياب  
والصنيع بالجملة  
منها



وفي لباس القدم الذي يستر ظاهره ولا يغطي الساق كالمشاية للبغدادية وفعل  
 السلي وخنجرها اما ما كان له ساق تحصل القطيعة به فلا كراهة فيه بل يستحب  
 الصلوة في النعل المرببة ويكره فيها ايضا سدول الرداء واستصحاب الجدي  
 البارز سلاحا كان او غير ويكره للمرأة الصلوة في الخلع حال ذى الصوت بل  
 غير ما يقتضى شغل القلب **المقدمة الرابعة** في مكان المصلي وفيه مباحة **الاول**  
 كل مكان يجوز الصلوة فيه الا المغصوب للعالم بغصبه المختار غاصبا او غيره  
 فريضة كانت الصلوة او نافلة على الاصح دون الجاهل والمضطر كالحجوس  
 بباطل ونحوه بل والناسي وغيرهم ممن لم يحرم المثلث فيه عليه في تلك الحال  
 من غير فرق بين الغاصب وغيره وان وجب عليهم الاجرة وصلوة المضطر كصلوة  
 غيره بقيام وركوع وسجود ولو علم بغصبه فمصلحة ثم انكشف عدم بطلان صلواته  
 بخلاف العكس وجاهل الخزيير والبطلان على وجه لا يعتد فيه كالعالم وغصب  
 المنفعة لغصب العين بل لو تعلق بالعين حق تجدي مانع من تصرف الغير  
 بالمحرر فمصلحة فيها غاصبا غصبا بطلت صلواته فضلا عن الوقف الخاص ونحوه  
 نعم الاقوى ونحو المشتراك كالمساجد ونحوها عدم البطلان لو اتهموا  
 غصب حق سبق من آخر فمصلحة فيه وان كان الاحوط اجتنابه والمراد بالمكان  
 الذي تبطل الصلوة بغصبه ما استقر عليه المصلي ولو بسايط وما شغل من  
 القضاء في قيام وركوع وسجود ونحوها فلا فساد في الصلوة تحت السقف  
 المغصوب بل وفي الخيمة المغصوبة والصهوة فضلا عن الدار التي وقع  
 غصب بعض سورها والخيمة التي غصب بعض اطلالها او احبالها او اثاثها

الاحوط الاجتناب  
 ٢

ولا يثبت  
 حمله

بل لا يخلو غرضه  
 ٢

ان يترك

او غير ذلك على الاقوى وان كان الاحوط الاجتناب للجميع كما ان الاحوط له  
 اذا كانت الصلوة على الراحة اجتنابها مع غصب بطلانها فضلا عنها نفسها او  
 او رحلتها او وطأها ولا غصب مع نزع من له الاذن في ذلك عليه او كان شاهد  
 حال عليه كالمضايق والرباع ونحوهما من الافعال الدالة على ذلك عرفا فانه  
 يؤخذ بها ما لم يعلم الكراهة او كانت مخوى بمعنى القطع بالرضا ممن يعتبر رضا  
 بل الظاهر عدم الغصب في كل ما جرت السيرة والطريقة على فعل ذلك فيه من غير  
 بحث عن مالكه وان لم يولى عليه او لا كالأراضى المتسعة ونحوها بل وان علم كونه  
 مولى عليه بل الظاهر كون السيرة على ذلك في المتسعة اتساعا عظيما بحيث  
 يتعذر او يتعسر على الناس اجتنابها حتى لو علمت الكراهة فضلا عن عدم العلم  
 ولوضاق الوقت وكان الغاصب آخذا بالخروج صلى على هذا الحال مرايا  
 لما ينافي الخرج المعتاد من الاستقبال ونحوه من الشرايط وسالكا اقرب  
 الطرق والاحوط له القضاء مع ذلك خصوصا اذا لم يكن الخروج غريزيا وتوبة  
 وكذا لو كان غير غاصب نهاء المالك من البقاء وكان الوقت خفيفا ولم يكن قد  
 تلبس بالصلوة اما اذا نهاه بعد التلبس وكان قد اذن له بها او بما يشملها  
 اتم صلوة مستقرا ولم يلتفت الى نهيه والاحوط له القضاء بعد ذلك ايضا  
 هو كذلك مع اتساع الوقت والتلبس بالصلوة المأذون بها بالخصوص بل  
 وبالعوم او الاطلاق على الاقوى نعم قد يقوى التشاغل بها خارا رجلك الغرض  
 وسابقتها اذا فرض حصول الضرر العظيم على المالك بذلك اما اذا لم يكن اذن  
 لاعوم ولا خصوصا ولكنه صلى بخيل الاذن مثلا فان الاقوى التشاغل بها

البطلان في هذه  
 الصورة قويم  
 ٢

فيه اشكال  
 ٢



٣  
مندی في المسئلة  
والاحتياط لا يترك  
تم

خارجا مع الضيق والقطع ثم استيفان الصلوة بعد الخروج مع الاتساع وكان  
الاحوط له في الاخير التشاغل بها خارجا ثم الاستيفان **المبحث الثاني** في الاقوى  
صحة صلوة كل من الرجل والمرأة مع المحاذاة التامة فضلا عن الناقصة او قلتم  
الامرأة وان لم يكن بينهما حائل ولا مسافة عشرة اذرع وانما هو مكره بل الاحوط  
لها معان ذلك او اعادة الصلوة ان اقرنا في افتتاح الصلوة والمناظر  
منها ان اختلفنا مع العلم بل الاحوط السابق لجاهل ذلك ايضا نعم المدار على  
الصلوة الصحيحة لولا المحاذاة دون الفاسدة لفقد شرط او وجود مانع  
لا باس مع الحاييل والاولى كونه مانعا من المشاهدة او مع البعد بعشرة اذرع  
باليد والاولى كونها من مسجد الى موقفها في جميع الاحوال بل لا باس على الاقوى  
ايضا لو كانت او كان في موضع عال على وجه لا يتحقق فيه صفة التقدم والمحاذاة  
**المبحث الثالث** في خصوص مسجد الجبهة من مكان المصلي وقد عرفت سابقا اعتبار  
طهارته دون غيره من مكان المصلي الامع التعلق الى الثوب او البدن بما لا ينفك  
عنه بل قد عرفت انه يجب اجتناب المشبه بالنجس مع الاختصار فضلا عنه ويعتبر فيه  
مع الاختيار كونه ارضا او نباتا او قرطاسا ولا يصح على ما عداها والمراد  
الارض ما يصح النتم به وقد عرفت في باب مفسلا وان لا فرق بين التراب وغيره  
منها واما النبات فيجوز السجود على غير ما في ايده الناس من المأكول والمشاب  
والملايس فيه فلا يجوز السجود على الخبز والمطبوخ والحبوب المعتاد اكلها  
من الحنطة والشعير ونحوها والفراكة والبقول المأكولة بل الاقوى اجتناب التربة  
المأكولة بل مطلقا من غير فرق بين قشرها ونواها وغيرهما مع الاتصال وعند

ولا بين

ولا بين وصولها الى زمان تؤكل فيه وغده بل الاقوى والاحوط اجتناب النجاسة  
وقشور اللوز مع انفصالها فضلا عن الاتصال نعم لا باس بغير المأكول منها  
كالحنظل والخرنوب ونحوهما كما انه لا باس بالبن والفصيل ونحوهما بل ولا  
بعقاقير الادوية وما يؤكل عند المحضة او عند جثم الناس ونحو ذلك ما هو  
ليس من المأكول التي خلقها الله ثم للناس واعد لها الاكلهم بخلاف ما كان منها  
من غير فرق بين اتفاق الناس عليها وعدمه ولا يمنع شرب التبنك من حرمان  
السجود عليه كما ان الطاهر عدم جوازها على ما بينت على وجه الماء ونحوه مما  
يخلق معجزة لكنه من صنف نبات الارض والكلاب في الملابس كالكلاب في الماء  
فلا يجوز على القطن والكتان من وان لم ينسج على الاقوى بل وان لم يغزل بل  
الاحوط اجتنابها قبل الوصول الى استعداد الغزل نعم لا باس بالسجود  
على خشبها وغيره كالورق ونحوه فضلا من غيرها دون غيرها من الخوص  
الخشب والورق ونحوها مما لم يكن معدا لاختاد الملابس المعتاد منها فلا باس  
بح السجود على القيقاب والنعل المتخذة منه والثوب المنسوج من الخوص  
ونحوها فضلا عن قراب السيف والخنجر والبورياء والحجر ونحوها و  
الاحوط اجتناب السجود على القنب خصوصا ما لبس منه في بعض البلدان و  
كان الاقوى خلافا مطلقا واما القرطاس فيجوز السجود عليه على المسمى به وانه  
فيه بعض اجزاء النورة ومتخذ من الحرير او القطن او الكتان نعم يمكن اذا  
كان فيه كتابة وكان السجود على غيرها اما اذا كان عليها فلا يصح مع فرضها  
ليست صغارا بل كانت بحجم مما لا يصح السجود عليه حائل بين الجبهة والقرطاس

٣  
عند ما يؤكل منها  
ولو في حال النجاسة  
نقص ما في ما اعد للاكل  
في تلك الحال تم

٣  
عند في القنب  
والاحتياط لا يترك  
تم  
٣  
في المتخذ من الحرير  
فلا احتياط لا يترك  
تم



بخلاف ما اذا كان صبغا او جرم مما يصح السجود عليه فانه لا باس  
 بالسجود على المراح المصبوغة والقراطين كذلك وافضل الثلثة الارض و  
 افضلها التربة الحسينية التي تحرق الحطب السبع وتنزل الى الارض السبع ولو  
 لم يجد شيئا من الثلثة اوجده ولم يتمكن من السجود عليه طرا وبرد او يقف  
 اعتباره والا قوى عدم بدل شرعي عنه في هذا الحال وانما الواجب عليه اقرا  
 جهته على اي شيء يكون كباقي المساجد لكن الاول بل الاحوط السجود على  
 تربة القطن او الكتان ونحوه ثم المعادن الارضية كالغدير وج ونحوه ثم على  
 الكف ولا يجوز السجود على الرجل الذي لا يحصل للجهة التمكن الواجب في السجود  
 عليه بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه يسجد عليه وان وجب عليه ازالة الملوخ  
 منه بحمل السجود عند السجدة الثانية مع فرض حمله وشبه التراب الذي يعلق بالجهة  
 عند السجود على الارض اليابسة ولو لم يجد الا الطين الذي لا يمكن الاعتماد  
 بسجده عليه واضعا للجهة من غير اعتماد ثم لو كانت الارض اذ طين بحيث تلطخ  
 به يدين وثيابه لو صلى فيه صلوة المختار جاز له الصلوة مؤثما للسجود بل لا يجب  
 الجلوس عليه للتشهد على الاقوى **المبحث الرابع** يعتبر في مكان الفريضة كونه  
 قارا على وجه لا يفوت الاستقرار الواجب على المصل في صلوة فلو صلى اختيارا في سفينة  
 او على حيوان او ارجوحة او بيد او سريرا وغير ذلك بطلت صلوة مع قوت  
 الواجب عليه بخلاف ما اذا لم يفوت بل كان يصدق عليه انه مطمئن مستقر فانه يصح  
 الصلوة وان كانت السفينة مثلا ساخرة مع فرض المحافظة على باقي ما يجب  
 في الصلوة من الاستقبال ونحوه ولو كان مضطرا اولا الوقت او اولا السجود ثم

بلا تخلفه ثم

الاحوط الجلوس للتشهد بل  
 السجود بل وان تلطخ بطنه  
 ولم يمكن الاعتماد على الطين

في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة

استقر

استقر جاز الامع البطو المفسد للصلوة فهو ونحوه نعم عليه ان يكف عن القراءة  
 والذكر ونحوهما مما يعتبر فيها الطمأنينة حال الاضطراب كمالن الاقوى جواز  
 الشروع فيها مثلا في المكان القار ما لم يطمئن بعدم بقاء قراره على وجه يرضيه  
 معه تمام الواجب فان بقي على حاله صحت صلوته ولا استأنفها ولكن الاحوط  
 اجتنبه مع عدم الطمأنينة بالبقاء هذا كله مع الاختيار اما مع الاضطراب فلا  
 باس فيصلي على الدابة مثلا مراعيلا للاستقبال بما امكنه من صلوة ويخرف  
 الى القبلة كلما اخرجت الدابة وان لم يتمكن الا من تكبير الاحرام انفسر على  
 الاستقبال بها خاصة بل لو لم يتمكن من ذلك سقط الاستقبال من داسه  
 ولا يجب عليه تحري الاقرب فالاقرب اليها على الاقوى وان كان هو الاحوط  
 وكذا الكلام بالنسبة الى غير الاستقبال ما هو واجب الصلوة فانه ياتي  
 بما يتمكن منه او بدله ويسقط ما يقتضي الضرورة عنه بل لا فرق بين الراكب  
 على الدابة وفي السفينة والماشي وغيرهم من المضطرب فيما عرفت **المبحث**  
**الخامس** الاول له عدم صلوة الفريضة اختيارا في جوف الكعبة ولا على سطحها  
 بل هو الاحوط وان كان الاقوى الجواز حتى لو استقبل بابها المفتوح نعم  
 يجب عليه في الصلوة على سطحها ابراز شيء منها ليستقبله اما مع الاضطراب  
 فلا اشكال في الجواز كانه نافله مطلقا وكذلك الاول لبل الاحوط ان لا يتقدم  
 حين الصلوة على قبر معصوم بل ولا يجاذبه على وجه يكون مساويا له الا مع  
 الحاجز المانع الراجع لسوء الادب وان كان الاقوى جوازها خصوصا الكفا  
 منها وعلى كل حال لا ولي جعل غير الشيايك والصندوق الشريف وتربة جلا

بلا تخلفه ثم

بلا تخلفه اذا  
 تمكن ما بين الشرف  
 والمغرب

فيه اشكال فلا يترك  
 الاحياط



والله اعلم **المبحث السادس** في مكرهات المكان تكون الصلوة في الحمام وان كان نظيفا  
حتى السطح منه فالاولى نعم لا بأس بها على سطحه وكذا تكرر في المنيعة والحجرة  
والمكان المتخذ للكنيف ولو سطحاً متخذاً سبلاً لا وببيت المسكر وفي اعطال الابل  
وان كنت ورشت نعم تخفف بذلك وفي مرابط الخيل والبخال والحيث  
والبقير ومرابض الغنم وان كان هرا خف كراهة من غيره بل تكرر في كل مكان  
مستقذرو في الطريق وان كان في بلاد ما لم تضر بالمارة والاحرمت وبطلت  
على الاقوى وفي قري النمل واوديتها وان لم يكن فيها نمل ظاهر حال الصلوة  
وفي مجار المياه وان لم يتوقع جريانها فيها فعلا ولا بأس بالصلوة على سائر  
تحت نهر او ساقية ولا في محل الماء الواقف وتكرر ايضا في الارض السبخة  
الامكنة الاربعة **المبحثان** وادى الشقرة والبيداء والصلابة بل كل ارض غليظة  
او خسف وعلى الثلج وفي بيوت معابد النيران بل كل بيت اعتد او اعتد  
لاضرام النار فيه وفي دور الجوس وان لم يكن في الحجر منها الا اذا رشحها  
فيها بعد الجفاف بخلاف البيع والكنائس فانه لا بأس بالصلوة فيها وان لم  
ترش وانها كساجد غيرنا في حوز الصلوة فيها من غير اذن من اهلها ولا  
الناظر ولا الواقف وكذا تكرر وبين يديه نار مضرة ولو سراج او تمثال الذي  
من غير فرق بين المجسم وغيره ولا بين ما نقص منها جزء بحيث لا يخرجها عن  
صدق اسم التمثال والصورة وعليه نعم تزول بالتعطية بل الاولى اجتناب البيت  
الذي فيه تمثال وان لم يكن قدامه بل اذا راى ايضا وكذا تكرر وبين يديه مصحف او كتاب  
مفتوح بل يكره له النظر في مطلق النقش بل كل شيء شاغل للمبال وتكرر ايضا

وفي غيره

وفي قبلته حائط يتر من بالوعة يبال فيها او كنيف وترتفع بستره بل ينبغي له  
ان يتنحى عن الصلوة في مكان تكون فيها العذرة قدامه وكذا تكرر ايضا على القبر  
او في القبلة قبرا او بين قبرين فصاعدا او في المقبرة نعم ترتفع الكراهة في الثا  
والثالث بالحائل المعكبة المحفوظ لحيولته فيكفي في رفع الكراهة ولو كان  
غبرة كما انها ترتفع ايضا بعد عشرة اذرع من كل جهة اذا فرض حصول  
في الجهات الاربع بخلاف الحائل فانه يكفي في ارتفاع البهنية لو كانت اربع حائل  
احدها في جهة اليمن او الشمال والثاني في جهة الخلف والامام هذا كله في بقية  
غيرهم عليهم السلام اما هي فلا بأس بالصلوة خلفها على الاقوى فضلا عن اليمن و  
الشمال وان كان الاولى بالصلوة عند جهة الرأس على وجه لا يساوي فيه الامام  
ثم ويستحب للصلي اتخاذ السترة بين يديه حتى يملكه على الاقوى عن يمينه او  
كان حاضرا عنده بل الظاهر استحبابها حتى لو علم عدم المرور والحضور نعم  
يكفي فيها السترة فيها ولو بعدوا ترتيب مجموع ونحوها بل يكفي الخط ولا يشترط  
فيها الخلية ولا الطهارة وانه اعلم **المبحث السابع** يستحب الصلوة في المساجد  
وافضلها اربع مسجد الحرام ومسجد النبوة ومسجد الكوفة والمسجد الأقصى  
افضل الاربعة الاول فان الصلوة فيه تعدل الف الف صلوة وفي مسجد النبوة عشرة  
آلاف صلوة وفي الاخيرين الف وفي المسجد الجامع في البلد مائة ومسجد القبيلة  
خمساً وعشرين صلوة ومسجد السوق اثني عشر ولا فضل للنساء الصلوة في  
بيوتهن وافضل البيوت لمحرم بيت الخديج وكذا يستحب الصلوة في مشاهد الانبياء  
عليهم السلام وهي البيوت التي امر الله تعالى ان ترفع ويذكر فيها اسمه بل هي افضل

يكفي فيها السترة



المساجد بل قد ورد ان الصلوة عند علي عليه السلام بما في الفصول بل قد ظهر  
 من مفاخرة كربلاء والكعبة انها افضل منها والله اعلم **المقدمة الخامسة** في الاذان  
 والاقامة وفيها مباح **الاول** هما مستحبان مؤكدان للصلوة الجهرية عند استعانة  
 اداء وقضاء سفر وحضر في الصحة والمرض للجوامع والمنفرد للرجل والمرأة  
 وان اشتد تأكدهما الاول من الجميع ولذا في الجهر من الفرائض والخصوص <sup>المغرب</sup>  
 والغداة منها واشدهما تأكدا الاقامة خصوصا للرجال حتى قيل بوجوبها  
 عليهم وان كان الاقوى خلافه نعم يسقط الاذان للعصر من يوم الجمعة اذا جمعت  
 مع الصلوة فيه ولو ظهر عند استحباب الجمع بل الاقوى والاحوط تركها  
 في هذا الحال اما مع التفرق فلا يسقط بل هو الاقوى في الجمع في غير وقت  
 المرخص فيه وان كان هو الاحوط ايضا وكذا يسقط العصر يوم عرفة فيها  
 اذا جمع مع الظهر في وقت الجمع والعشاء في ليلة المزدلفة كذلك ايضا والعصر  
 والعشاء للتحاشية التي يجمعها مع الظهر والمغرب وكذا غيرها ممن يستحب  
 ذلك ايضا كالملوس ونحوه في بعض الاحوال ولا يتأكد للقاضي في غير ذلك  
 ودوده من الصلوة وان كان لا يخلو من الفضل ويسقطان معا بقيام البعض  
 في الجماعة المعتد بهما عن الحاضر لها والغايب اذا اتاها قبل التفرق عن موضع  
 الصلوة مسجد او غير مسجد قصد الايمان اليها او صلى جماعة معها او مع  
 غيرها او فرادى اتخذ فرضه معها ولا بعد الاشتراك في الاداء لما مع الاختلاف  
 فيه وفي القضاء عن النفس والعين في شكل الاحوط السقوط ايضا نعم يعتبر  
 اتحاد المكان عرفا كما انه معتبر ايضا في صدق التفرق فيحصل بانصراف اكثر

بالجملة  
 اختصاص الكلام  
 لا يخلو عن وقت  
 عدم السقوط لا يخرج عن  
 قوة خصوصية القضاء  
 عن العبد

بل

بل بمجرد سيلان الجماعة في الامة مثلا من غير ملاحظة الاقل والاكثر <sup>قوى</sup>  
 الحاق الاعراض عن الصلوة وتعيينها بالتفرق عن مكان الصلوة وان بقوا  
 فيه كما انه يقوى فيه كون السقوط في الفرض عزيمية لا رخصة وهو الموافق  
 للاحتياط ويختص الحاكى لها والسامع اما ما كان او غير امام اذا انتم بقص  
 المؤذن منها **المبحث الثاني** الاقوى ان فصول الاذان ثمانية عشر الكبير  
 اربعاء ثم الشهادة بالتوحيد ثم الرسالة ثم حي على الصلوة ثم حي على الفلاح  
 ثم حي على خير العمل ثم التكبير ثم التهليل كل فصل مرتان وكذلك الاقامة الا  
 ان فصولها اجمع شئ شي الا التهليل <sup>كل فصل</sup> في آخرها مرة ويزاد فيها بعد  
 الخيالات قبل التكبير قد قامت الصلوة مرتين فتكون فصولها سبع عشرة  
 فضلا ثم يستحب الصلوة على محمد واله عند ذكر اسمه واكمال الشهادتين  
 لعلي عليه السلام بالولاية لله ثم وامرة المؤمنين في الاذان وغيره كما انه لا يأتى  
 بالتكبير في الشهادة او حي على الصلوة او حي على الفلاح للمبالغة في جمع  
 الناس واعلامهم وان كان ذلك كله ليس من الاذان كما ان ما رخص في  
 تركه من فصولها لا ينافي ذلك نحو الاجترار للمرة عن الاذان بالتكبير <sup>الشهادتين</sup>  
 وعن الاقامة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
 ولما اراد صورة الايمان بالمخالف بنية بقوله قد قامت الصلوة الى آخر الاقامة  
 اذا خاف فوات تلك الصلوة باتمام الاذان والاقامة والمسافر والمستعجل  
 الاثنيان بواحد من فصولها فانه افضل من اتمام الاذان وترك الاقامة اما  
 العكس فلا يبعد رجحانه على قصرها ويكره الترجيع الى قصد الاشعار



هو تكرار الشهادتين جهرا بعد قولها سرا بل هو محرم مع قصد المشرعية و  
 اما التثويب وهو قول الصلوة خير من النوم بعد الدعاء الى الفلاح في الصبح  
 او فيه وفي العشاء او في جميع الصلوات فهو من البدع التي يحرم الاتيان بها  
 مع قصد المشرعية بل الاحوط اجتناب صورتها وان لم يكن يقصد بها التثويب  
**المبحث الثالث** في شرائطها يشترط فيها امودها النية ابتداء واستد  
 كغيرها من العبادات فالمعتبر فيها تحريم بعد القرية تعيين الفرض مع الاشتراك  
 ومنها العقل والاسلام بل الايمان على الاقوى اما البلوغ فلا يعتبر في الاذان  
 فيجزي ح اذان المميز دون الاقامة على الاحوط ولا يعتد باذان غير المميز كالا  
 يعتد باذان النساء لغيرهن والمحرم بل الاحوط عدم الاعتداد به للاختصاص ايضا  
 ومنها الترتيب بينهما وبين فصولها فترتبه الاقامة على الوضوء وانياسا اعادها  
 ما لم يدخل في الفرض وكذا من قدم بعض فصولها على الآخر وتركه اعاد عليه  
 وعلى ما بعده على حسب ما سمع من الترتيب في الوضوء والاقوى الاجتزاء بذلك  
 فيما لو نسي حرفا من الاذان وان لم يذكر الا بعد الفراغ من الاقامة فلا يفتي  
 مثل هذا الفصل وحكم الشك فيها حكمه في غيرها يتلافاه وما بعده قبل  
 تجاوز المحل ولا يلتفت بعد الاقامة على آخره فلا يلتفت وهو فيها لا  
 الشك في اصل الاذان فضلا من فصوله بل يقوى كون كل فصل منها محلا  
 آخر بالنسبة الى ما قبله ومنها المواالات بينهما وبين فصولها بل وبين الصلوة  
 فلو اخل بها على وجه لا يندرج في عرف الشرع بطلانها لا بأس بالابتداع  
 في ذلك في عرف الشرع ومنها الاتيان بها على الوجه العربي فلو اخل بشئ

منها بطلا ومنها دخول وقت الفريضة فلا يصحان مع التقديم كلا او بعضا  
 الا في صورة صحة الفرض لو دخل عليه الوقت في شانه والاحوط الاستيناف نعم  
 الجامع للفرضين بجزية دخول وقت اول منهما ولا يبعد جواز تقديم الاذان  
 قبل الجهر للاعلام الذي يفارق اذان الصلوة بعدم اعتبار اتصاله بها وعدم  
 جواز تأخيرها عن اول الوقت بخلاف اذانها فانه يتاخر بتأخر الصلوة بل يقوى  
 عدم اعتبار النية فيه كما يقوى جواز اخذ الاجرة عليه بخلاف اذان الصلوة وان  
 كان الاحوط الاجتناب فيها كما ان الاحوط بل الاقوى اجتناب الحن والتغير فيه  
**المبحث الرابع** يستحب في الاذان الطهارة من الحدث والقيام وعدم الكلام  
 خلاله ولا استقبال بل الاخير مؤكدا ايضا في حال الشهادتين فيه كما انه يقوى  
 كراهة الثالث فيه اما الاقامة فلا ريب في تأكد ما عدا الاول فيها خصوصا كراهة  
 الكلام بعد قول قد قامت الصلوة الا في تقديم امام بل مطلق ما يتعلق بالصلوة  
 كتنوية صف ونحو بل يستحب اعادتها بل يتأكد فيها باق ما يعتبر في الصلوة  
 كالاستقرار ونحو ويكره الكلام بينهما ايضا في صلوة الغداة واما الاول  
 هو الطهارة فالاقوى اشتراطها به كما ان الاحوط ذلك بالنسبة الى ما بعده  
 الا ان الاقوى ما عرفت ويستحب فيها ايضا الجزم في اواخر فصولها مع التثويب  
 في الاذان والحد في الاقامة على وجه لا ينافي قاعدة الوقف في الافصاح بالآذان  
 والهاء من لفظ الجلالة في آخر كل فصل هو فيه ووضع الاصبعين في الاذنين  
 في الاذان ومد الصوت فيه ورفع اذا كان ذكرا ويستحب الرضع في الاقامة ايضا  
 الا انه دون الاذان ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة ركعتين في غير



المغرب والاولى كونهما من النافلة او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء  
 كلام في غير الغداة او سكوت والاولى الاقتصار في الفصل في المغرب على الخطوة  
 السكينة او التسبيحة كما ان الاولى تخصيص الفصل بالخطوة بالمفرد ويستحب  
 المنسوب للاذان ان يكون عدلا رفيع الصوت مبصرا بصيرا بمعرفة الاوقات  
 وان يكون على مرتفع منارة او غيرها ويستحب حكاية الاذان سواء كان للاعلى  
 او للصوت جماعة او فرادى مكررها كان او مستجابا لم يستحب حكاية المحرم  
 كما لا يستحب الاسرار بالحكاية والمراد بالحكاية قول مثل ما يقول المؤذن عند  
 السماع من غير فصل معتد به لكن يبطل الجعلات بالحرقات وان كان الاثر  
 حصول الحكاية بقولها من دون ابدال ثم الاقوى والاحوط ابدالها بذلك  
 اذا حكاها وهو في اثناء الصلوة كما ان الاولى له ذلك ايضا اذا حكاها وهو في  
 الخلاء تجنب من كلام الادميين والاولى للحاكم ان يقول عند حكاية الشهادتين  
 وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله اكتمى بها عن ابي محمد <sup>عليه</sup> **و**  
 بها من اقر وشهد وان كان الظاهر استحباب ذلك للحاكم وغيره وكذا يستحب  
 حكاية الاقامة ايضا لكن ينبغي اذا قال المقيم قد قامت الصلوة ان يقول هو قامت  
 اللهم اقمها وادمها واجعلني من خير صالحى اهلها ويجزى الحاكم لاذان <sup>الصلوة</sup>  
 بحكايته عن اعادته بل لو سمعه او اقامه اجتزأ به وان لم يحكمه حتى لو كان اذا  
 منفرد او اقامته وكان السامع اما بطل الظاهر اجتزأ من ايتهم به بما عزم  
 بقوى اعتبار سماعه تماما في الاجتزأ به حتى لو نقص المؤذن فصلا <sup>التمه</sup> **و**  
 ومنه يعلم مشروعية التليفق من السماع والقول والله اعلم **المبحث الثاني**

في اقامته

في احكامها من ترك الاذان والاقامة عمدا فضلا عن احدتها حتى احرم للصلوة  
 لم يجز له قطعها واستينافها ثم اذا كان ذلك عن نسيان جاز له القطع ما لم يرجع  
 منفردا كان او غيره حال الذكر بخلاف ما اذا عزم على الترك لازما فاعتد به  
 ثم اراد الرجوع بل وكذا لو بقي على التردد كذلك والاولى له حال القطع الصلوة  
 على النية والسلام عليه ولا يجزى عليه العدول الى فريضة اخرى فائنة وان كان  
 ممكنا كما لا يشترع له العدول الى نافلة كذلك على الاقوى ولا يقطع لنسيان الاذان  
 وحده بل ولا الاقامة على الاحوط ولا قطع لنسيان بعض فصولها بل <sup>نظما</sup> **و**  
 على الاحوط والمصلحة تعدل الكفاءة باحدهما لكن اذا قام عارضا على ترك الاذان ثم  
 بدله فعليه جأبه ثم اعادة الاقامة محافظة على الترتيب كالمسا هي على ما عرفت  
 سابقا ولو قام في خلال الاذان او الاقامة او جن او اغنى عليه او اسكر او ارتد  
 عن مله ثم رافق وتاب جاز له البناء ما لم تفت الموالاة مراعى الشرطية الطهارة  
 في الاقامة والفضل له استينافها بالجلوس في اثنائها ومن ارتد بعد اذانه جاز  
 ان يعتد به من اراد الصلوة ثم يفهم غيره بل وكذا الاقامة ولو اذن منفردا او  
 اقام ثم بدله الامامة استحلب اعادة **المبحث الثاني** يستحب الاذان في <sup>المولود</sup> **و**  
 اليمنى والاقامة في اليسرى وكذا يستحب الاذان عند تعول القول او السعال  
 الذين هم سحرة الجن في العلوات للناس حتى يضلهم عن الطريق فنهلكهم وفي اذ  
 من ترك اكل اللحم اربعين يوما وينبغي ان تكون اليمنى بل يستحب ذلك لكل من  
 ساء خلقه والله اعلم **المقدمة السادسة** ينبغي للمصل احضار تمام قلبه تمام الصلوة  
 في اقوالها وافعالها فانه لا يحسب للعبد من صلوة الا ما اقبل عليها وينبغي له



الخشوع والخضوع والوقار والسكينة والطيرة التي هي الحسن والسواك قبل  
الدخول فيها والتمشيط وان يكون في يد خاتم من عقيق فان الصلوة فيه بال  
ركعة وينبغي ان يصل صلوة موقع فجدد الانابة والتوبة والاستغفار ويشغل  
فكره في جميع احواله في طاعة سيده ومولاه وان يقوم بين يدي ربه قيام العبد  
الذليل بين يدي مولاه وان يعلم ما يقول وان له من يناجي ولمن يسئل وان يشأ  
في مقالة عند قرائته اياك نعبد واياك نستعين الذي يراد منها تخصيصه بالعبادة  
ولا استعانة فلا يكون عابدا كالمولاه ولا مستعينا بغيره وان يكون باطنه مواظبا  
لما يظهره من العبودية في الركوع والسجود وخوضها والا كان من القبيح في ربي  
الحسن ومن كان فكره قاصدا فعليه بمطالعة ما كتبه العلماء في اسرار الصلوة  
ولو تأمل العبد الذي يشغل بصلوة وقلبه مشغول بامور دنياه انه ما عامل  
سيده ومولاه معاملة اقل من مخاطبة من زوجته وبناتها من يحضر تمام قلبه  
مخاطبة لاذنبياء ان كان من اهله فليبدل الانسان تمام جهده في التجنب  
فيها عن حديث النفس وعن التفكير في امور دنياه كما انه ينبغي بذل جهده في  
الحذر من مكاييد الشيطان ومصادره وحياله فانه لا زال يجلس للعبادة  
في عبادته ويوقعه في الشك فيها ويشغله عن التوجه اليها فاذا عرف الانسان  
كيد اذغم انفه بخالفته وعدم اطاعته في تجديد العبادة واستينافها واستمراره  
من الطمع فيه ومن جملة حباله اذ خال العبد نفس العابد حتى يغير قبول عبادته  
فان المعجب يصعد شي من عمله بالذنب الذي يقصبه الذم خير من الصلوة مع  
العجب كما ان من حواسب الصلوة حبس الزكوة والحقوق الواجبة والنذور

الاباق

الاباق والحسد والكبر والغيبة واكل الحرام وشرب المسكر وغيرها بل مقتضى  
قوله نعم انما يقبل الله من المتقين علم قبولها من كل فاسق وامالك والقيام  
للصلوة كسلا ثقيل لا تسكرة النوم والغفلة ولا تكن لاهيا بينها ولا مستعجلا  
ولا مدافعا للبول والغايط والريح ولا تحفظ منها ولا تنم ولا تبصق بعض ما في  
فمك من الفضولات ولا تطلع ببصرك الى السماء ولا تنفض بل اخضع بغيرك شبه  
المغض ولا تخضربان تضع يدك على خاضرك معتدلا على احد وركبك بل  
تجنب كل ما ينافي خشوعها وكل ما يبعد عنها العباد وكل ما ينافيها في العرف والعامة  
وكل ما اشرف فيها بالكبر او الغفلة عن الله ثم والله اعلم **المقصد الثاني**  
فان في افعال الصلوة وهي واجبة ومسبوبة واصول الاولى باضافة النية  
اليها احد عشر نية وتكبير احرار وقيام وركوع وسجود وقراءة وذكر وتشهد  
وتسليم وترتيب ومواالات اما الهوى والنهوض فيها مقدما لما يتعقبها ثم  
تتبع هذه المفروضات واجبا ومسبوتا كما تعرفه بالتفصيل والتكبير و  
الثلاثة التي بعدها اركان للصلوة بمعنى بطلانها بزيادة ونقصا فاعدا  
وسهوا وكذلك النية الا ان الحق كونه شرط الاجزاء والزيادة فيها غير متصورة  
او غير قادمة واما باقي الواجبات فهي كالاركان تبطل الصلوة بزيادة  
ونقصا فاعدا لاسهوا ويختص البحث في المقام في عشرة فصول **الاول** في النية  
وهي كما عرفت قصد الفعل بعنوان الامثال للمعم وهو المراد من نية القدر  
وذلك اما لاهلية او جزاء لشكر نعمة او طلبا لرضا او خوفا من سخطه او  
لثوابه او غير ذلك من المقاصد التي تكون داعيا للطاعة والعبادة والاحوط

تخط



له عدم قصد التوصل بطاعة الله الى الامور الدنيوية غير المنصوصة وان كان  
 الاقوى الصحة سماع ملاحظتها بنحو ان كان الاقوى ذلك مع حصول الغاية للعبادة  
 تحصيل الثواب ودفع العقاب وان كان الاول له بل الاحوط ايضا عدم ملاحظتها  
 الارجاء والاقتصار على قصد عبادة الله لكونه اهلا لذلك وشكرا على نعمه التي لا  
 الظاهرة والباطنة والطاقة الخفية ونحو ذلك وعلى كل حال فلا يعتبر فيها غير  
 الاخلاص وغير النجاس مع تعدد المكلف به فلا يجب نية الوجه من وجوب او  
 مذنب ولا القضاء والاداء ولا القصر والتمام حتى في اماكن التحجير ولا غير ذلك  
 على الاقوى الامع توقف التعيين عليها من غير فرق في ذلك بين الفرائض و  
 النوافل بل لو نوى الوجوب مقام التذنب او بالعكس بعد تخصيص المكلف به  
 ولم يكن على جهة التشريع صح وكذا الاداء والقضاء والقصر والتمام وان كان  
 الاحوط له خصوصا في الاخير الاستيناف وخصوصا لو نوى القصر في مقام التمام  
 ولو كان في احد اماكن التحجير نوى احدهما لم يلتزم به على الاظهر وكان له العدول  
 الى الفرد الاخر ما لم يتجاوز عمله بل يتعين عليه ذلك في وجهه لو نوى القصر  
 فشك في العدة على وجه يكون له علاج لو كان قد نوى التمام فانه يعدل اليه  
 ويباع صلوة ولا يجب النية الاخطار وهو الحديث الفكري والتصور القلبي  
 بل يكفي فيها الداعي وهو الارادة المؤثرة في وجود الفعل المنبثقة عما في  
 من الغايات على وجه يخرج به عن الساهي والغافل ولا يجب عليه ان يتصور  
 الصلوة تفصيلا بل يكفي الاجمال ولا يقدح مع نية الوجوب فيها اشتغالها  
 على المسند بآثار يحتاج لها الى تجديد نية ولا الى ملاحظتها في ابتداء الصلوة بل

ان قصد حصول المطلوب  
 الدنيوي بسبب القرب المحاسن  
 من تلك العبادة لا يحصل  
 من باب الخاصة المكتسبة على  
 بعض احوال من وجوب  
 القربة

في الصلاة

بل لا يخلو البطلان  
 من وقوع

البطلان هنا لا يخلو  
 من وقوع ولا يجب  
 العلاج

يكفي

يكفي في نهاية الصلوة ثم لا بد من نية الجملة او الاجزاء على وجه يرجع اليها ولو  
 كل جزء باستقلاله غير ملاحظ فيه الجزئية التي يلزمها نية الجملة لم يصح ولو نوى  
 الصلوة من لا يحسنها واخر حوله يعلمه او كما فادك فلا بأس ولا يعتبر فيها اللبس  
 بل الاحوط تركه في نية الصلوة وان كان الاقوى الصحة معه والرباء في ابتداء  
 النية او في الاثناء او في اجزائها الواجبة او المندوبة مبطل لها على الاصح ولو  
 كان ملاحظا تبعا بل لو حصل في اوصافها كالسجدة والجماعة ونحوهما  
 ابطالها نعم لا تبطل بالرباء المتأخر على الاقوى وان حرم ولا بالرباء بتركه الا  
 ولا بمجرد خطوره بالبال ولو في الابتداء كما لا تبطل بالحبس المتأخر وان حرم  
 على الاقوى وكل ما في الاخلاص بالعبادة ابطالها نعم لا ينافيه على الظاهر  
 ضم بعض الغايات الراجعة للفعل المتجدد وان لم تكن راجعة ولكن كان الضم  
 تعبيا ومن ذلك قصد انهماك الغير برفع الصوت مثلا بالقرآن او الذكر  
 بخلاف ما لو نوى ببعض افعال الصلوة غيرها بمعنى انه قصد بالفعل الواحد  
 صلوة وغير صلوة كما لو قصد بالسلام تحية وصلوة وبالقيام والركوع صلوة  
 ونظما مثلا فان الاقوى البطلان مع عدم ادراك ذلك في الواجب سواء  
 كان مما يمكن تذكركه او لا وسواء كان قليلا او كثيرا بل الاحوط ذلك في المندوبة  
 ايضا اما لو قصد به غير الصلوة محضا فلا يفند من هذه الجملة نعم ان كان كثيرا  
 او مما لا يجوز فعله في اشغالها افسد ولا مالا وكيف كان فوقت النية عند تكبيرة  
 الاحرام والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعي المزبور اما على  
 فكفي اتصال آخر جزئها الفكري باول التكبيرة والاحوط استمراره الى تمام



التكبير ويجب فيها الاستدانة بمعنى عدم خلوشى من افعال الصلوة غير النية  
 فلو نوى الخروج من الصلوة بعد ان حصلت النية الصحيحة منه ثم رجع ذلك  
 قبل ان يقع منه مناف او شئ من افعال الصلوة بعنوان انه منها وعاد الى  
 النية الاولى لم تبطل الصلوة على الاقوى والاحوط الاستيناف بعد ذلك  
 وكذا لو تردد بين القطع وعدمه او نوى في الركعة الاولى الخروج في الثانية  
 مثلا او علق الخروج على امر ممكن كادخول شخص ودخل او نوى المنافي في  
 الاقوى الصحة في الجميع مع الشرط المزبور والاحوط الاستيناف اما لو كان  
 تردده في بطلان الصلوة لعروض شئ في الصلوة وعده فلا اشكال في الصحة  
 ولو نوى صلوة فذكر اخرى سابقة عدل من اللاحقة الى السابقة سواء  
 كانت مؤداتين كان يدخل في العشاء او العشاء ويذكر الظهر والمغرب او  
 مضطبتين كن عليه مضطبتان سابقة ولا حقة ونوى اللاحقة منهما او مقضية  
 ومؤداة بان دخل في المؤداة فذكر المقضية كل ذلك مالم يتجاوز محل العدول  
 فلو كانت الغاشية صبيحا مثلا وقد صلى الثالثة او دخل في ركوعها فلا عدول  
 ويهدم وقت القيام على الاقوى واذا تجاوز محل العدول اتمها واتى بالنية  
 بعدها وليس العدول فرضا الا في المؤداتين المرتبطين كالظهرين <sup>العدول</sup> والاقوى  
 والمقضيتين مع وجوب الترتيب بينهما اما من المؤداة الى المقضية فخطا  
 التدب على الاقوى ولا يعدل عن مقضية الى مؤداة على الاقوى فلو دخل في  
 فاشة ثم ذكر في اشائها حاضرة صان وقتها ابطالها واستأنف ولا يجوز <sup>العدول</sup>  
 من فرائض الصلوة الى مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفريضة الثالثة

فيه اشكال فلا يترك  
 الاضابط في جميع  
 صور نية الخروج

مثلا صجانه

يوم الجمعة لمن نسي قراءة الجمعة وقراء التوحيد او غيرها اذا كان بحيث لا  
 يجوز له استئناف الجمعة ببلوغ النصف او غيره والا قطع قرائته واستأنف  
 سورة الجمعة من غير عدول وكذا يجوز العدول منها الى النافلة في الجمعة  
 اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام وحلف السبق ولم يتجاوز محل  
 ولا يجوز العدول من النفل الى الفرض ولا من النفل الى النفل على الاقوى حتى  
 فيما كان منه كالقرايض في التوقيت والسبق والمخوف ولا بأس بترامى العدول  
 كما لو عدل الى سابقة فذكر سابقة عليها وهكذا ويكفي في العدول بغير نية  
 من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدول  
 بطلت ما كان لو نوى بالظهر والعصر واتيها على ذلك بل لو دخل في الظهر  
 بتجيل عدم صلواتها فبان في الاثناء انه قد فعلها لم يصح له العدول به الى <sup>العصر</sup>  
 ولو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ او في <sup>الاحوط</sup>  
 كما لو عدل بالعصر الى الظهر ثم بان له انه صلىها فلا اقوى صححتها عصر او لا  
 الاستيناف ولو دخل في فريضة فاتيها بزعم انها نافلة غفلة او بالعكس  
 صححت على ما افتتح عليه ولو شك فيما فيه انه عيبتها ظهر او عصر مثلا  
 بني على التي قام اليها فان لم يعلمه وامكن العدول عدل ولا يبطل صلواته  
 ولا عدول على الاصح في غير ما سمعت ولو قام لصلوة الظهر مثلا فسبق  
 لسانه او خياله خطورا الى العصر فابنأه على ما قام له فاقه اعلم **الفصل الثاني**  
 في تكبير الاحرام وفيه بحثان **البحث الاول** هي ركن تبطل الصلوة بنقصها  
 عمدا او سهوا وكذا بزيادتها فاذا كبر لا فتتاح او لا ثم زاد فيه ثانية له عمدا

فيه اشكال

مد



اوسهوا بطلت الصلوة واحتاج الى ثالثة على الاصح فان ابطالها كل احتاج  
 الى خامسة وهكذا تبطل بالشفع وتصح بالوتر ولا يعتبر في ابطالها مقارنته  
 الصلوة لها بل يكفي فيه قصد الافتتاح ولو افتح لصلوة غير ما في يده ساويا  
 فالاحوط له الاتمام ثم الاستيناف وصورتها الله اكبر فلا تنفقد الصلوة بل  
 وان كان برد فيها من العربي فضلا عن غيره بل ولا بها ملحوظة في المادة او  
 الاعراب واخراج الحرف من غير محراب او ناقصة ولو حرفا او زائدة كان ولو  
 المولد من اشباع هاء لفظ الجلالة او من فتح همزة اكبر وباءه على وجه يخرج  
 به عن صدق اسم التكبير عرفا او مغيرا ترتيبها او تاركا للموالاة بين حرفيها  
 او غير ذلك مما يغير هيئتها من دغام غير مدغم او فك ادغام ونحوها ثم  
 قد يقوى الاجتزاء بها مع حذف همزة الوصل من لفظ الجلالة عند وصلها  
 بلفظ النية او الدعاء الذي قبلها وان كان الاحوط خلافة لكن على ما عليم  
 درجتها باللفظ السابق عليها بل يقف عليه ان جاء به ويبتدئ بها لا انقطع  
 الهمزة مع الوصل فان الاقوى لبطلان ح وكذا الاحوط الموقف على الراي  
 ان كان الاقوى عدم وجوبه فله اعرابه موصلا له بغيره فلو ترك اعرابه الفرض  
 المربور بطلت صلوة في الاقوى ثم الاحوط الوقف عليه فاطعاه عما بعد  
 كذا الاحوط له عدم زيادة شيء عليها في آخرها ولو بما ورد انه مراد منه  
 كقول من كل شيء او من ان يوصف بقيام او قعود او يمسك او يدرك بالحرف  
 لكن لو فصل فالاحوط له الاتمام ثم الاستيناف وان كان الاقوى الصحة والاحوط  
 له ايضا عدم المد والاشباع بالهمزة والياء وترك تفخيم اللام او الراء وان كان

بترجيح غرض  
 م

بل هو وجه البطلان  
 م

الاقوى

الاقوى الجواز اذ لم يكن بحيث يخرج عن القانون العربي ويجب فيها القيام التام  
 فلو تركه عمدا اوسهوا بطلت بل لا بد من تقديم عليها مقدمة من غير فرق في ذلك  
 بين المأموم الذي ادرك ركعا وغيره على الاصح بل ينبغي له التربع في الجملة  
 حتى يعلم وقوع التكبير تاما قائما والاحوط كونه الاستقرار كالقيام في البطلان  
 بتركه حال التكبير عمدا اوسهوا ويجب اقترانها ايضا بالنية على حسب ما قد منا  
 والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعي عندنا ويجب تحقق اللفظ  
 بها ويعلم ذلك باسماعه نفسه اياها تحقيقا او تقدير او يجب تعلمها على من  
 لا يحسنها ولا يجوز له الدخول في الصلوة قبل الضيق مع رجاء التعلم فان  
 تركه اختبارا حتى ضاق الوقت ثم وصحت صلوة على الاقوى والاحوط له  
 القضاء بعد التعلم ولو تعذر استقلاله بالنطق بها نطق بها ناطق  
 حرفا خفيا ونطق خلفه وان لم يتمكن من الجميع فالاحوط له الاتيان بالمكان  
 والترجمة عن الباقي ثم الاستيناف بترجمة الجميع وان لم يتمكن من شيء  
 منها الى بترجمتها من غير العربية والاقوى عدم لزوم الترجمة بلغته وان  
 كان هو الاحوط كما ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المنزلة واللغة  
 المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو توقف الاتيان بتمام الاحتيا  
 على تكرير الصلوة كورها ولا يجزى عن الترجمة غيرها من الاذكار ولو  
 عربية ما لم يكن مراد فالحال لو كان قد علم عليها كالمحون مادة او اعرابا  
 والاخر من الذي لا يستطيع ان ينطق بها صحيحة اتي بها على قدر الامكان  
 فان عجز عن النطق اصلا عقد قلبه بمعناها ولو اجمالا واسارا لية



ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده والاقوى ثبوت هذه  
 الاحكام في التكبيرات المندوبة ايضا كما انه يجري حكم تكبيرة الاحرام على  
 ابدالها حتى اشارة **الآخر من البحث الثاني** يستحب اضافة ست تكبيرات  
 اليها حتى يكون المجموع سبعا وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثالث  
 ثم يستحب له الاثنان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احد عشرة  
 في صلوة الصبح عدا تكبيرة الاحرام وتزيد المغرب عليها خمسا والرابعة عشر  
 فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين وباضافة سبعة الافتاح تكون  
 سبعة وتسعين والفائدة في جميع تكبير كل صلوة في ابتدائها انه اذا سمع  
 عن شيء منها وقد جاوز المحل كان ما قدمه بدلا عنها وعلى كل حال قالوا  
 له الدعاء بالمائة بين تكبير الافتاح ويجوز له الاثنان بالسبع ولا بد من  
 وله تعيين تكبيرة الاحرام في ايها شاء وان كان الاولى له اختيار الاخير  
 ولو جاء بالسبع مع قصد الافتاح باحدها من غير تعيين مع مقارنة  
 النية التي هي الداعي للجميع ففي الصحة وتكون هي الاولى في احتمال او الاخر  
 في آخر وجه قوي لكن الاحوط خلاصه رفع فرض وقوع ذلك منه يستأنف  
 الصلوة وليس له نية الاحرام بالسبع او الخمس او الثالث على الاقوى ويستحب  
 الجهر بها للامام على وجه يسمع من خلفه دون الست فانه يستحب الخفاء  
 بها ويستحب رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودونه الى حيال الوجه ودونه  
 الى المخز مبتدأ به ومنتهيا بانتهائه ثم يضعهما ولا يلزم فيه الانطبات  
 الذي قلما يتفق بل يكفي فيه المقارنة المزبورة من غير مراعاة الانطبات

تكبيرات

بل لا يخفى عرقه مع  
 فصل الاجام

بها

الوسط

الوسط ونحوه بل الظاهر كفاية كون الرفع حال التكبير من غير ملاحظة  
 هذا التدقيق فاذا انتهى التكبير والرفع ارسل اليدين ح ولا ينبغي ان  
 يتجاوزهما الاذنين نعم ينبغي ضم اصابعها حتى الحنصر والابهام ولا يستقبل  
 ياطنهما القبلة والظاهر عدم اشتراط استحباب التكبير بالرفع فضلا  
 عن الكيفية المخصوصة وكذا العكس كما ان الظاهر عدم اعتبار الكيفية  
 المخصوصة في استحباب الرفع حتى معينة اليدين بل ذلك كله مستحب يستحب  
 على الاقوى ولا فرق في استحباب الرفع بالتكبير بين الواجب منه والمستحب  
 والله اعلم **الفصل الثاني** في القيام وفيه ايضا بحث **البخش الثاني** في القيام  
 في تكبيرة الاحرام التي تقارنها النية كما عرفت سابقا وفي الركوع على  
 معنى وقوع الركوع عنه فمن اخل به فيها عدا او سهوا بطلت صلوة واداء  
 غير ركن حال القراءة تبطل به مع الاخلال عدا الا سهوا وله تركه في غير ذلك  
 ولو بترك الفتوت مثلا فهو ح تابع لما وقع فيه في الوجوب وعدمه والركنية  
 وعدمها وليس بواجب اطلاقا الا ما كان قبل الركوع وبعد والركن منها الاول  
 فمن سهر وحده بالركعة تمام ما من جلوس بطلت صلوة قطعا وان ذكر حال  
 الركوع وقام مخفيا بركوعه وكذا لو ذكر قبل ان يركع وقام متقوسا او  
 منصب ولو ساهيا على الاقوى بل وكذا لو سهر بعد حصول القيام قبل  
 القراءة او بعدها وجلس ثم ذكر وقام كذلك على الاقوى واما زيادة  
 القيام سهوا كما لو قام في محل القعود فلا تبطل الصلوة بها والمراد بتمام  
 الاعتدال والانتصاب بحال المصلي بل الاحوط له نصب العنق وان كان



الاقوى انه لا باس باطراف الراس كما انه لا باس بغير الفاحش من الفحج ويجب فيه  
 الوقوف على الرجلين فلا تجزى الواحدة بل الاحوط كونه على القدمين دون  
 الاصابع واصل القدمين نعم لو كان له رجل ثالثة لم يجب الوقوف على الثالثة منها  
 والاقوى عدم وجوب تسوية الرجلين في الاعتماد ويجب فيه ايضا الاستقلال  
 مع الاختيار فلو صلى مستندا بعد ابطلت صلواته بل الاحوط له الاعادة حال  
 السهو فيما كان ركنا منه وان كان الاقوى الصحة نعم لا باس به مع الاضطراب اليه  
 فيصلي معتدلا على انسان او غيره مقدما لذلك على القعود وعلى التبع الفاحش  
 والاختنا والميل لاحد الجانبين وغيرهما مما يخرج به عن اسم القيام نعم  
 مخير فيها مع فرض انحصار القدرة بها ولا فرق فيما يعتد عليه بين الانسان و  
 الجدار والخشب وغيرها بل يجب عليه شراء ما يعتد عليه واستجاره مع  
 الوقف عليهما ولا يعتبر في سناد الا قطع خشبته المعدة لمشيه بل يجوز له  
 الاعتماد على غيرها ولو تعذر القيام في الكل والبعض مطلقا عليه حتى ما كان  
 منه بصورة الركوع صلى من جلوس وكان الانتصاب جالسا بدلا عن القيام  
 فيجزي فيه جميع ما سمعته فيه حتى الاعتماد وغيره مع تعذره صلى مجتمعا  
 على الجانبين كهيئة المدفون فان تعذر فعلى اليسر عكس الاول فان  
 تعذر صلى مستلقيا كالمختصر موميا للركوع والسجود مع تعذرها عليه  
 كسابقه برأسه فان تعذر فبالعينين وليجعل ايما سجوده برأسه الخفض  
 منه لركوعه والاحوط زيادة الغض للعين في الايماء بها للسجود على غمضا  
 للايماء للركوع وان كان الاقوى عدم وجوبه وعلى كل حال فليس لها بعد

بل الفساد لا يخرج  
 عن ذلك

الاقوى تقديم  
 الى القيام

لو كان له رجل ثالثة  
 لم يجب الوقوف على الثالثة منها  
 نعم لو كان له رجل ثالثة لم يجب الوقوف على الثالثة منها

المراتب

لينتهي

المراتب المنزورة حد موظف بل كيفما قد صلي ولكن لينتهي اقرب الاحوال  
 الى كيفية المختار والافالمضطر على الاحوط اما اذا ائتمر على القيام في بعض  
 الصلوة وجب عليه ان يقوم بقدر مكنه فاذا تجدد العجز جلس مراعى بذلك  
 ترتيب الصلوة ونظامها فيقوم للقرائة وان علم بعجزه حال الركوع مثلا  
 على الاصح ولو عجز عن الركوع والسجود ولو جالس السجود والقيام قام وادى  
 اليهما والاولى له الجلوس لايماء السجود ولا يجب عليه المقدور من الاختنا  
 اما لو تمكن منها جالسا جلس لها على الاصح ولو دار امره بين القيام وسيا  
 والجلوس راكعا او ساجدا اختار الاول والاحوط له اعادة الصلوة  
 ولو تجدد العجز في اثناء الصلوة او القدرة عمل بمقتضى كل منهما كما لا بد ان  
 فان عجز عن القيام مثلا في الاثناء انتقل الى الجلوس ثم الى الاضطجاع وهكذا  
 ولو تجددت القدرة للمستلقي مثلا انتقل الى القيام فان لم يمكن فالى  
 الجلوس فان لم يمكن فالى الاضطجاع ونحو ذلك غيره ويترك القرائة لو  
 كان في اثنائها حتى يسفر في المرتبة العليا وكذا القادر اذا تجدد له العجز  
 على الاقوى فلا يفترح في حال الهوى ولو تجددت له القدرة بعد تكا  
 القرائة قام للركوع ولا يستحب له اعادة القرائة ولو قدر في الركوع قبل  
 الطمانينة فيه ارتفع منحنيا الى حد الركوع ولا يجوز له الانتصاب وكذا  
 قبل الذكر الواجب على الاصح ثم يذكر بل وكذا قبل الذكر المسحوق ولو قدر  
 بعد الركوع وذكره انتصب للارتفاع منه اما لو قدر بعد الارتفاع عنه  
 فالاقوى عدم وجوب القيام للسجود عنه وان كان هو الاحوط ولا يخفى

وجب عليه

عند في جميع صور  
 التعارض اشكاله  
 الاحوط الجمع بينهما  
 الصلوة

هذا اذا خفف بعد الاعتناء  
 بالطمانينة



عليك حال العكس في جميع ما ذكرنا حتى من عجز حال الركوع بعد الزكوة  
يجلس للاعتدال منه اما قبله فان امكن ان يهوى متقوسا على وجهه لا  
يلزم زيادة الركوع فهو ثم ذكر والاكتفى بالجلوس للاعتدال من غير  
الركوع للذكر ويجب القرائن في القيام وغيره من افعال الفريضة كالركوع  
والسجود والعود حتى حال القعد المستحب منها وان كان الوجوب فيرجح  
بمعنى الشريطة كالوضوء للنافلة بل لا يبعد اشتراط جلسة الاستراحة ايضا  
فمن تعذر عليه الاستقرار فيه وكان متمكنا من الوقوف مضطرا فقدمه  
على القعود على الاصح وكذا الركوع فيركع مضطرا وبذلك ركعت وكذا رفع  
الرأس منه ولا ينقل الى الجلوس وان حصل به الاستقرار اما اذا لم يتمكن  
من ذلك ولكن يتمكن من المشي ونحوه فالاقوى تقديم الصلوة من جلوسه  
عليه بل وغيره من البدل وان تعذر عليه الاستقرار في جميع الاحوال سقط  
عنه وجب الاقرب فالاقرب فيصلح قائما مضطرا فان تعذر صلى متا  
فان تعذر صلى راكبا **الباب الثاني** يستحب فيه اسدال المنكبين وارسال  
اليدين واضعا كففيه على فخذه الايمن على الايمن والايسر على الايسر تقابلا  
بهما ركبتيه ضامتا لجميع اصابعهما والنظر الى موضع سجوده واستواء  
الحز وفقار الظهر في الانتصاب والرجلين في الاستقرار وصف القدمين  
على جهة التقاضي بحيث لا يزيد احدهما على الآخر ولا ينقص موحهما باصابعهما  
الى القبلة مفرقا بينهما ولو باصبع والشرائط الفضل ويستحب للرجل  
الترجح حال قرائته والمراد به هنا جلوس القرفصا وهو ان يرفع فخذه

ويأتي

وساقيه واما حال الركوع فالمستحب له ثني الرجلين كما انه يستحب له التورك  
بين السجدين وحال التشهد على الاظهر والله اعلم **الفصل الرابع** في القرائن وفيه  
ايضا بحثان **الباب الاول** في تجزئة الركعة الاولى والثانية من الفرائض قراءة  
الفاتحة ثم سورة كاملة غيرها عقيبها وان رخص له في الاقتصار على الحمد  
المرضى والاستعجال بل قد يجيب مع ضيق الوقت والحذف ونحوها من افراد الحمد  
ولو قد مهأ على الفاتحة عند استئناف الصلوة على الاصح وسهوا وذكر قبل الركعة  
اعادها او غيرها بعد الحمد وان كان الاولى اعادها لنفسها ولا يجب عليه  
اعادة الحمد اذا كان قد فرغها على الاصح ولا يجوز له قرائته ما يفوت الوقت به  
من السور الطوال فان فعل عامدا بطلت صلوة وان لم يقمه واما اذا كان متسلا  
فذكر في الاثناء عدل الى غيرها مع سعة الوقت وان ذكر بعد الفراغ وقد  
فات الوقت اتم صلوته وان لم يكن قد ادرله ركعة ولا يحتاج الى اعادة سورة  
وكذا لا يجوز قرائته احدا سور العزائم فلو قرأ عامدا استأنف الصلوة وان لم  
قرأ الا البعض ولو بالبسملة او شيئا منها اما لو قرأها ساهيا فذكر في المحل قبل  
الانتهاء او بعد تجاوز النصف فلا قرأ غيرها واخر السجود الى ما بعد الفراغ  
الاحوط له الايماء اليه وهو في الفريضة ثم استئناف الصلوة من راسه وكذا  
لو وجب عليه السجود باستسقاء ونحوه ولا بأس بقرائته العزائم في النافلة **الباب الثاني**  
في اثنائها كما استمعها ثم يتم نافلة ويجزئ في السورة احدا المعوذتين  
على الاصح فضلا عن غيرها ثم الاقوى اتحاد سورة والضحى والم نشرح وكذا  
المرور ولا خلاف فلا يجزئ في الصلوة الا جمع ما مرتين من ثبنا للبسملة بينهما

لو ذكر بعد قرائته آية سجدة  
لا حوط بعد الاتمام قراءة  
سورة غير جانبية القوية  
المطلقة لا بنية الحزيرة  
الجذبية



الاحوط واحوط منه اجتنابها والبسملة جزء في افتتاح كل سورة الا براءة  
 ولكن الاقوى عدم وجوب تعيين السورة قبل التلفظ بها وان كان هو الاحوط  
 كما ان الاقوى كراهة القرآن بين السورتين والاحوط تركه ويجوز العدول  
 في شأ سورة الى اخرى اختيارا ما لم يتجاوز النصف المجدد والتوحيد  
 لا يجوز العدول منها الى غيرها مطلقا بل الاحوط ذلك بالنسبة اليهما ايضا  
 نعم يستثنى من العدول منها الى سورة الجمعة والمنافقين في محلها من صلوة  
 ظهر يوم الجمعة او ظهر اذ كانت جازة فيها فضلا عن غيرها ما لم يتجاوز  
 النصف اذا كان الدخول فيها عن نسيان اما مع العمد فالاحوط عدم العدول  
 كما ان الاحوط عدمه ايضا بعد تجاوز النصف بل الاحوط عدم العدول عن الجمعة  
 والمنافقين بالدخول فيها في الصلوتين السابقتين وان لم يتجاوز النصف  
 هذا كله ما لم يكن ضرورة الى العدول من نسيان بعض السورة او ضيق الوقت  
 او نحو ذلك اما معها فيجوز العدول وان بلغ النصف من المجدد والتوحيد  
 فضلا عن غيرها والافضل له بل الاحوط العدول الى التوحيد مع امكانه  
 ويجب على العالم من الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والظهر والعشاء  
 والاختفاء فيما عدا البسملة في الظهرين في غير يوم الجمعة اما في غير ذلك  
 في الظهر فضلا عن صلوة الجمعة على الاقوى من غير فرق بين الامام وغيره  
 عكس عما بطلت صلواته بخلاف النكاح والجاهل بالحكم من اصله غير المتنبه  
 للسؤال بل لا بعيدا ما وقع منهما من القراءة بعد ارتفاع العذرة الاثنا  
 على الاقوى اما العالم به في الجملة الا انه حصل محله او نساء فالاحوط

٢  
 الاقوى وجوب فصل  
 سورة معينة حال البسملة  
 فلو قد البسملة من رديين  
 سورتين او ازيد او ينقص  
 فثم الشاغلها بطلت  
 الصلوة ولو جرت على سائر  
 بسملة وسورة اجزاء

٢  
 الاحوط الاختفاء فيها

استيناف

استيناف صلواته ايضا بل الاحوط ذلك ايضا في الجاهل باصل الحكم المتنبه  
 للسؤال عنه وما سئل وان كان الذي يقوى الصحة في الجميع مع حصول نية  
 القربة منها نعم الجمل بمعنى الجهر والاختفاء ليس عندنا كما ان الاحوط عدم  
 معذورية المأموم بحمله بوجوب الاختفاء عند وجوب القراءة معه ولا  
 على النساء حتى في حال الامامة لمثلهن بل يخير بين الاختفاء مع علم  
 الاجنبى اما الاختفاء فيجب عليهن فيما يجب على الرجال ويعذر فيما يعذر  
 فيه واقل الجهر ان يسمع القريب الصحيح اذا استمع واما الاختفاء فالظاهر  
 هو القدر الذي يحقق به اصل اللفظ فان الشرح في اجزاء ما كلف منه  
 قرآنا كان او غيره ان يسمعه المستلفظ به مخفيا او نقديا كما سمعته في  
 التكبير ولا ينافيه استماع الغير الذي هو اقرب اليه من سمع نفسه او غيره  
 نعم ينافيه سماع الغير الذي هو ابعد من ذلك تمام لفظه وان كان بصوت  
 خفي فما يستعمله بعض الناس في الاختفاء على وجه يسمعه البعيد عنه  
 انه بصوت خفي كالبحوح في غير محله ولا يجوز من الجهر ما كان منكرا اذ على  
 المعتاد فان فعل فالظاهر الفساد ونحو القراءة الصحيحة فلو صلح وقد  
 اخل عامدا بحرف او حركة بناء او اعراب او مد واجبا وتشديدا او سكونا لان  
 او بدل حرفا بغيره وان كان الضاد بالظاء او ترتيب بين آياتها او كلماتها  
 او حروفها او موالاة كل بطلت صلواته وكذا لو اخرج حرفا من غير محله  
 او اثبت همزة الوصل في غيره او حذف همزة القطع فيه بل الاقوى والاحوط  
 اجتناب الوقف على المتحرلين والدرج للسكان بل الظاهر وجوب جميع ما ذكر

٣  
 الظاهر عدم المنافاة  
 اذا كان التفتت فيها

٢  
 ٢  
 الدج



في علم النحو والصرف نعم لا يجب ما ذكره علماء التجويد مما هو خارج عنهما  
 مد او ادغام مع الغنة وبدونها او امالة او اشباع او تفخيم او تهليل او  
 ترفيق او غير ذلك من المحسنات حتى ادغام التكوين والنون الساكنة في  
 احد حروف يرملون من ابتداء كلمة اخرى مثل لم يكن له ومن ربه وان كان  
 الاحوط مراعاته كما ان الاحوط القراءة باحد القراءات السبع وان كان لا  
 عدم وجوبها خصوصا ما اتفق وقوعه منهم في بعض الكلمات سلامها  
 غير واجب عندل ايضا بل يكفي القراءة على النهج العربي وان خالف ما  
 وقع منهم في حركة بنية او اعراب ومن لا يحسن الفاتحة يجب عليه تعلمها  
 وان تمكن من الايتام على الاقوى فان لم يستطع الا المبحون او المبدل فيه  
 بعض الحروف ونحو ذلك كالفاء والتمتام مما لا يخرج به عن اسم القراءة  
 اجزئ ذلك بل الاقوى عدم وجوب الايتام عليه كالآخر وان كان الاقوى  
 لهم ذلك اما لو كان قابلا للتعليم الا انه ضاع الوقت عليه فالاحوط له الايتام  
 ان تمكن منه والآخر ما يحسنه منها مما يعجز قرآنا بنفسه من غير حاجة الى  
 قصد وعوض عن الفاتحة بقدره قرآنا غيرها والاحوط له مع ذلك تكرار  
 ما يحسنه قدر ذلك ولو كان لا يحسن شيئا منها او غير المعتد به كقول المحدث  
 قرء من غيرها بعد اياتها مراعى المساواة في الملفوظ من الحروف  
 او الزيادة فان لم يحسن شيئا ذكر الله بالتسبيح والتكبير والاحوط الا  
 بذكر الاخيرين كما ان الاحوط ملاحظة قدر القراءة في الحروف واما  
 السورة فيجب تعلمها ايضا الا ان الظاهر عدم البدل لها كمالا او بعضا

وجوب مراعاة المد  
 المتصل والادغام  
 يرملون لا يخرج عنهم

بل وجوبها الا في  
 من قديم

مع التذلل لضيق وقت ونحوه بل يسقط غير المتيسر منها ومن في لسانه  
 آفة تمنعه من اللفظ قوة في نفسه ولو نوهها والاحوط تحريك لسانه بما يتو  
 والاخرس الذي يمكن تفهيم المعنى قرائته بعقد قلبه بذلك تحرك لسانه  
 مشير ايده على حسب ما يريد مقاصده والذي لا يمكن تفهيمه ذلك بحرك لسانه  
 مشير ايده الى انه بدل القراءة ملاحظا قدرها والاقوى عدم وجوب القراءة  
 على ظهر القلب فتكفي القراءة في المصحف ونحوه بل يجري اتباع القارئ  
 وان كان الاحوط اعتبار تعدد الحفظ بل والايتام في اجزائها وتخير فيما عدا  
 الاولين من فرائضه بين الذكر والفاخرة وان نسبها في الاولين نعم الا فضل  
 الذكر مطلقا للامام والمأموم والمنفرد وصورة سبحان الله والمجده  
 ولا اله الا الله واقه اكبر فياين به محافظا على العربية والكيفية الخاصة  
 وتجزي المرة على الاقوى الا ان الاحوط التكرار ثلثا فتكون اثنا عشر  
 تسبيحة والاولى اضافة الاستغفار اليها ومن لا يستطيعه ياتي بالمكن منه  
 والا اتي بالذكر المطلق والاقوى بقاء التخيير وان شرع في احدهما فضلا  
 عن نيته وان كان الاحوط عدم العدول عنه بعد الشروع ولو قصد التسبيح  
 مثلا فسبق لسانه الى القراءة فالاحوط عدم الاجتزاء به اما لو فعل ذلك غلا  
 من غير قصد الى احدهما فالاقوى الاجتزاء به وان كان من عادة خلافه بل  
 وان كان عازما من اول الصلوة على غيره والاحوط استيناف غيره ولا يجب  
 اتفاق الاخيرتين في القراءة او التسبيح بل في القراءة في احدهما والذكر  
 في الاخرى ويلزم الاخفات فيهما حتى البسلة في القراءة على الاحوط

اجزاء احكام  
 منها لا يخرج عن

فيه اشكال ولا خلاف  
 بل يترك

فيه اشكال ولا خلاف  
 بل يترك

بل لا يخرج عن قديم



اجراء حكم الجمل والشيا  
في الجمل والنسيجات  
الاخفات جمل الاخيرين  
اشكال بل وكذا في القراءة

ان كان الاقوى استحباب الجهر بها وحكم الجمل والنسيات هنا ما منعه  
والله اعلم **الحق** لا يستحب الاستعاذة بالله التبع العليم من الشيطان الرجيم  
سجل الشروع في القراءة في الركعة الاولى والجهر بالبسملة فيما يخفت فيه  
ولو الاخيرين والتزليل وتخمين الصوت به بلاغنا وافصاح الحروف  
الوقوف على فواصل الايات مراعاة المعانيها متعظا بها سائلا عند آية النعمة  
والثقة ما يناسب كلا منهما والسكنة بين السورة والحمد بمقدار نفس  
كذا بين السورة والتكبير للركوع او القنوت اذا لم يأت بما يستحب له ايضا  
من الحمد بعد الفراغ من ام الكتاب ونحو قول كذلك الله ربى بعد التوحيد  
وقراءة السور القصار من المفصل الذي هو من سورة محمد ص الى آخر القرآن  
كسورة اذا جاء نصر الله والمحكم في العصور والمغرب والوسط منه في العشاء  
والظهر كسورة الاعلى والشمس وطواله في الصبح كسورة هل الى ولا اقم  
والاوى اختيار القدر من السور القصار لاوى والتوحيد الثانية لما فيها  
من الفضيلة التامة بل لا يبعد استحبابها في جميع الفرائض اذا قرأها من  
حيث الفضل المزبور بل لو عدل من غيرها اليها لذلك اعطى اجر السورة  
التي عدل عنها مضافا الى اجرها بل ورد انه لا ترك صلاة الا بها بل هي  
موكدا عن ترك التوحيد في الجنس ثم يستحب قراءة سورة الجمعة في الاوى  
من صلاة الجمعة وظهرت يومها والمنافقين في الثانية بل الاحوط المحقق  
عليها وفي الاوى من جميع يومها وفي الاوى من المغرب والعشاء والاعلى  
في الثانية وفي غداة الخميس والاثنين سورة هل الى في الاوى والعشاء

في الثانية

منه

في الثانية **الفصل** في الركوع وفيه ايضا مجتبا **المجرب** ولا يجب في  
كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع واحد وهو ركن في الصلوة تبطل به  
زيادة ونقصا فاعمل وسهوا في غير الجماعة ولا بد فيه من الانحناء المتعارف  
بحيث فصل اليد والاحوط الراحة الى الركبة لو كان مستوى الخلفه وصورة  
لو اراد وضع شئ منها عليها لوضعها ولو مجموع اطراف الاصابع التي منها <sup>الهام</sup>  
فلا يكفي سمي الانحناء عندنا ولا بان يقوس بطنه وصدره على ظهره ونحو  
او احدا جبا نبيه على الآخر او يخفض كعليه ويرفع ركبتيه ونحو ذلك <sup>المستوفى</sup>  
كطول اليدين او قصيرها مثلا يرجع الى المستوى ولا بأس باختلاف  
افراد المستويين خلفه ثم يدور حكم كل مكلف منهم على يديه وركبتيه ومن  
لم يتمكن من الانحناء المزبور ولو باعتماد احدى اليدين منه ولا ينتقل الى الجلب  
وان تمكن من الركوع منه اما اذا لم يتمكن من الانحناء اصلا ركب جالسا على <sup>الركبة</sup>  
ان تمكن والاوى براسة قائما فان لم يتمكن فبالعينين تغيضا له وفيما للركبة  
منه وركوع الجالس بالانحناء الذي يحصل به مساهة عنقه ويتحقق على الظاهر  
بالانحناء بحيث يساوى بوجهه ركبتيه والافضل له الزيادة على ذلك بحيث  
يحاذى سجدة ولا يجب فيه على الاصح الانتصا على الركبتين شبه القائم ثم  
ينحني وان كان هو الاحوط ولو كان كالراعى خلفه او لعارض اكتفى بالنية  
عن القيام والركوع ولم يجب عليه الزيادة في الانحناء للفرق على الاقوى <sup>ان</sup>  
كان احوط ما لم يكن على اقصى مراتب الركوع بحيث يخرج بزيادة الانحناء  
عنه ولا يستطيع الانتصا ولو سجدنا ثم الاحوط لرج الاماء بالراس <sup>العشرين</sup>

بالحج عتقة  
م



له والرفع منه اما اذا تمكن من الانتصاب ولو باعتماد على وجه يخرج به عن  
الركوع وجب للقيام فاذا اراد الركوع انحنى وان لم يتمكن من الانتصا  
على الوجه المزبور لم يجب ان كان هو الاحوط ايضا ولو هو غير الركوع حتى  
وصل حقه فقصده اجزا على الاقوى وكذا السجود ويجب فيه الذكر تسجدا  
او تكبيرا او تهليلا او غيرها على الاقوى نعم يعتبر فيه التثنية بالذكر على الاقوى  
ولو بالتكرار كسبحان الله ثلثا او لا اله الا الله كذلك او غير ذلك والاحوط  
اختيار التسبيح من اقاربه محضرا بين الثلث الصغرى وهي سبحان الله وبين  
التسبيحة الكبرى التامة المجزية عن التثنية وهي سبحان ربك العظيم وسجدة  
واحوط من ذلك اختيار الاخيرة واحوط منه تكريرها ثلثا ولا يجب تعيين  
الواجب منها من غيره مع التكرار وان كان اولى وتجب فيه الطمأنينة ايضا  
بل الاحوط استئناف الصلوة مع تركها من اصرارها فاضلا عن العدول  
كان الاقوى خلافا بل تجب الطمأنينة قدر الذكر الواجب فلو صلى وقدر  
في شئ منه بعد ابطلت صلوة بخلاف السهو على الاصح وان كان الاحوط استئناف  
معها ايضا ولو شرع بالذكر الواجب عامدا قبل الوصول الى محل الركوع او  
قبل الطمأنينة او اتمه حال الرفع قبل الخروج عن اسماء وبعد لم يجز بالذكر  
المزبور قطعا بل الاقوى بطلان صلوة وان ذكر جديدا والاحوط التمسك  
بما استينافها بل الاحوط له ذلك في الذكر المندوب ايضا لو جاء به ركعت ولو لم  
يتمكن من الطمأنينة لمرض او غيره سقطت لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب  
قبل الخروج عن سمي الركوع ويجب فيه ايضا رفع الرأس منه حتى ينقصب قائما

بل اقوى ؟  
الاقوى انه لا يجزى ؟

اولئك  
وجوب تسبيح  
صغرى تسبيح  
تسبيح

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا



امور اخر لكن لا مدخلية لها في ذلك منها السجود على ستة اعضاء الكفين والركبتين  
والابهامين ويجب الباطن من الاولين مع الاختيار وفي الضرورة ينقل  
الى ظاهرهما ثم الى الاقرب الا قريبا لا يجري على رؤس اصابعهما كما لا يجري  
لوضع اصابعه وسجد عليها ثم لا يجب استيعاب تمام باطن الكف في السجود عليه  
بل يكفي الصدق العرف وهو المدار وكذا في الركبتين اللتين هما بمنزلة الركبتين  
من اليدين ولكن يجب صدق مسى السجود على ظاهرهما وان لم يستوعبه  
اما الابهامان فيجري السجود على الظاهر منهما والباطن والاحوط مراعاة  
طريقها ويجوز على ما بقي من سماه مع فرض قطعه ولو لم يبق منه شيء يمكن  
السجود عليه او كان قصيرا كذلك سجود على باقى الاصابع ولو قطعت جميع اصابع  
سجد على ما بقي من قدميه والاولى ملاحظة محل الابهام ولا يجب الاستيعاب  
في الجهة ايضا بل يكفي صدق السجود على سماها ويتحقق بمقدار درهم  
والاحوط عدم الانقص كما ان الاحوط ايضا كونه مجتمعا لا مفترقا وان كان  
الاقوى الاجتزاء مطلقا مع الصدق الذي هو المدار في المساجد السبعة  
والمراد بها هنا ما بين فصوص الشعر وطرف الانف الاعلى والحاجبين <sup>طولا</sup>  
وما بين الجبين عرضا ولا بد من رفع ما يمنع عن مباشرتها لمحل السجود  
من وسخ فيها او غيره ولا يجب الاعتماد عليها وان كان هو الاول  
فضلا عن التساوي فيه وعن مشاركة الغير كالذراع وباقي اصابع القدم  
وغيرها بعد صدق اسم السجود عليها مع ذلك وان كان الاول <sup>طولا</sup> لا بد من  
يجزى لولطأ صدره وبطنه على الارض معها اذا فرض صدق السجود عليها

بل لا يجزى غفره

مع ذلك وان كان الاول خلافة ونحوه الجبهة بوجوب وضعها على الارض  
وما في حكمها كما سمعته مفصلا والاحوط انفصاله عنها عند كل سجدة فلا  
يجدد سجدة على الملتصق بها قبلها بل هو الاقوى فيما توقف الصدق عليه  
منها وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع الا ان الاول هنا ابدال العظم  
بالاعلى في النسبة الكبرى التامة ومنها وجوب الطمأنينة فيه بمقدار الذكر  
نحو ما في الركوع ايضا ومنها وجوب كون المساجد السبعة في حالها الى تمام  
نعم لا بأس بتعدد رفع ماعد الجبهة منها قبل الشروع فيه مثلاً ثم وضعه حاله  
فضلا عن السهولة من غير فرق بين كونه لغرض كالحل ونحوه وبدونه ومنها  
رفع الراس من السجدة الاولى معتدلا مطمئنا كما سمعته في رفع الراس من الركعة  
ايضا ومنها ان يخفى للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون  
علوا يسيرا قد لبسته موضوعة على اكبر سطوحها فانه لا بأس بهج في الرفع  
والخفض فلو كان ازيد من ذلك لم تصح الصلوة حتى في الاخير على الاقوى  
ولا فرق بين الاحتذار والنسب في ذلك على الاصح كما ان الاقوى عدم اعتبار  
ذلك في باقى المساجد بعضها مع بعض ولا بالنسبة الى الجبهة فلا يقدح  
تح ارتفاع مكانها وانخفاضه ما لم يخرج به السجود عن سماه ولو وضع جبهة  
على المنوع من المرتفع عدا او سهوا جازله رفعها ولا يجب عليه الجهر على الرفع  
اما اذا وضعه على المنع لغير ذلك جرحه جرحا ولا يرفعها بحيث يحصل  
زيادة سجدة كما اذا طلب الافضل لاستواء ونحوه او كان يصعب عليه تمكين  
الجبهة من الخشونة او غير ذلك اما اذا لم يمكن الرفع المستلزم لزيادة سجدة



ما لا حوط اتمام صلوته ثم استبنا فاصطوحتا من راس **المبحث الثاني** من عجز عن  
 السجود الخفى بقدر ما يتمكن ورفع المجد الى جهته واضعا لها عليه باعقاد  
 محافظا على ما عرفت وجوبه من الذكر والطمانينة ونحوهما حتى وضع يده  
 المساجدة محالها وان لم يتمكن من الانحناء اصلا او على اليه بالراس فان لم يتمكن  
 فبالعقبين والاحوط له رفع المجد مع ذلك اذا تمكن من سجود الجهة عليه بل  
 الاحوط له وضع ما يتمكن منه من المساجدة على ظهره ايضا وان كان الاقوى  
 عدم وجوبه وكذا الكلام في المضطجع والمستلق ومن حصل فيه علة في جهته  
 فان لم يستغفر قتها او امكن سجوده على ما يحصل له الواجب منها وحب لو بان  
 يحفر حفرة ليقع السليم من جهته على الارض فان تعذر سجد على احد **المبحثين**  
 من غير ترتيب بينهما على الاصح فان تعذر سجد على ذننه فان تعذر اقتصر  
 على الانحناء الممكن ولو بان يحفر حفرة ايضا اذا فرض نقصان انحنائه بما  
 يزيد على البنية بل الاولى له مع استقرار راسه على حواشيها وان لم يأت  
 شئ من جهته او غيرها شيئا منها فان لم يتمكن من الانحناء اصلا او على كما  
 عرفت سابقا فان لم يتمكن منه اكتفى بالاختار بالبال والاحوط الاشارة  
 بالبد ونحوها مع ذلك **المبحث الثالث** يستحب التكبير على الاصح حال الانتضا  
 قائما او قاعدا للاخذ فيه والرفع منه رافعا يدير به على نحو ما سبق والاحوط  
 عدم تركه والدعاء بالمناثور قبل الشروع في الذكر وبعد رفع الراس من السجدة  
 الاولى وتكرار الذكر فيه والقطع على الوتر واخبار التسبيح من الذكر **المبحث**  
 من التسبيح وتثليثها او تسبيحها والانتضا مطمئنا بعد الجلوس من السجدة **الثانية**

الاحوط تقليد  
 المحدثين

لا الاحوط

بل الاحوط عدم تركه فاذا اراد النهوض قال بحول الله وقوته اقوم واقعد  
 اعتمد على يديه من غير عجز لهما وسبق برفع ركبتيه والدعاء في السجود بما  
 يريد وخصوصا طلب الرزق والجلوس على الورك الا يسرحا على ظاهر  
 القدم اليمنى في بطن اليسرى بين السجدين وبعدها بل يكره فيه وضع **المبحث**  
 على العقبين معتمدا على صدور القدمين وكذا يستحب السبق باليدين الى الارض  
 عند الهوى الى السجود وتسوية موضع الجهة مع الموقف واستبنا الجهة  
 في السجود بل جميع المساجد والارغام بمسمى الانف على مسمى ما يصح السجود  
 عليه وبسط اليدين مضمومتين الاصابع حتى لا يلام هذا الاذين وجها  
 لهما الى القبلة وشغل النظر حاله بطرف الانف وعند الجلوس بالخر ووضع  
 اليدين على الفخذين حال الجلوس منه اليمنى على اليمين واليسرى على اليسر  
**المبحث الرابع** يجب السجود بالسهو كما سمعنا من شاة الله في احكام الخلال  
 بتلاوة آياته في السور الاربع آخر النجم والعلق ولا يتكبرون في التزبدل و  
 بعدون في حم فصلت على الاصح فورا فان لم يفعل عدا او نسيانا الى به  
 في الزمان الثنا وهكذا وكذا المستمع دون السامع على الاقوى وان كان ساجدا  
 له على الاظهر والسبب مجموع الآية لا بعضها ولو لفظ السجود وتكرره **المبحث**  
 المسبب يستحب فيما عدا ذلك والمعروف احد عشر عند آية وله يسجدون في كل  
 وظلالهم بالغدو والاصال في الوعد ويفعلون ما يؤمرون في النحل وينبذ  
 خشوعا في بني اسرائيل وخر وسجد او يكيا في مريم وفي موضعين من سورة الحج  
 عند قوله يفعل ما يشاء وقوله افعلوا الخير وفي الفرقان في وزادهم نفورا والى

وجبة عليه السجود



عند قوله رب العرش العظيم وفي من عند قوله وخرأكمها واناب وفي السما الشف  
عند قوله واذا قرئ بل لعل الاولى السجود عند كل آية فيها امر بالسجود وليس في  
شي من هذا السجود تكبير افتتاح ولا تشهد ولا تسليم نعم يستحب التكبير للرفع  
بل الا حوط عدم تركه ولا يشترط في صحة ولا في وجوبه ولا في كونه طهارة من الخلق  
ولا الخبث فتسجد الخائض وجوبا عند سبب الوجوب ونذبا عند سبب الندب  
كما يسجد غيرها على الاقوى وان كان لم يتأكد لها الندب وكذا لا يشترط فيه  
استقبال ولا طهارة محل السجود ولا ستر فضلا عن صفات السائر من الطهارة  
وعدم كونه ذهابا او حيرا او جلدية او مفسوبا وان كان الا حوط خلية  
حال السجود نعم يستبرأ به بعد تحقن اسمه باحة المكان وعدم علو المسجد بما يرد  
على المقدار المزبور والاحوط مساواة السجود الصلوة في وضع باقي المساجد  
بل وفي وضع الجهة على الارض وما في حكمها ما يصح السجود عليه ولا يجب فيه ركب  
اصلا نعم يستحب فيه قول سجدة لك يا رب تعبد اورقا لا مستكبرا عن عبادتك ولا  
مستكفرا ولا متعظا بل انا عبد ذليل خائف مستجير اولاه الله حقا حقا  
لا اله الا الله ايمانا وتصديقا لا اله الا الله عبودية ووقفا سجدة لك يا رب  
تقيدا ووقفا لا مستكفرا ولا مستكبرا بل انا عبد ذليل خائف مستجير اولاه الله ايمانا  
بما كفرنا وعرفنا ما انكرنا واوجناك الحمد عوا الهى فالعفو والعفو والمكفر  
البنى في سجود سورة العلق اعوذ برضاك من مخطئك وبمعاذاتك من  
عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
او غير ذلك مما يتيسر كما انه لا بأس بفعل الجميع **المبحث الثاني** السجود لله في نفسه

في  
العفو

شروع

شروع بل هو من اعظم العبادات واكدها بل ما عبد الله بمثلها وما من عمل  
على ابلس من ان يرى ابن آدم ساجدا لانه امر بالسجود فقصه وهذا امر بالسجود  
قاطع ونجى واقر بما يكون العبد الى الله وهو ساجد وانته سنة القوابين  
وقد سجد آدم ثلثة ايام بلبا لها وسجد على ابن الحسين على حجارة خشنة  
حتى احصى عليه الف مرة لا اله الا الله حقا حقا لا اله الا الله ايمانا وجدانا  
جعفر بن محمد يسجد سجدة حتى يقال انه راقد وكانت لابي الحسن في كل يوم  
سجدة بعد طلوع الشمس وقت الزوال ويستحب ايضا لخصوص الشكر لله  
عند تجلده كل نعمة وودع كل نقمة وعند تذكرها والتوفيق لاداء كل فريضة  
او نافلة بل لكل فعل خير ولو الصلح بين اثنين مقتصر على سجدة واحدة او تسعين  
على معنى الفصل بينهما بتعفير الخدين كما هو الاولى او الجبين او الجميع  
للايمن منهما قائل لا ما ورد عند كل واحد منهما بل الظاهر استحباب التعفير  
في نفسه ايضا ويستحب في هذا السجود افتراش الذراعين والصاق الجفون  
والصدد والبطن بالارض كما انه يستحب في هذا السجود ايضا بل وفي غيره مسح  
موضع سجوده بيده ثم امرارها على وجهه وغيره من بدنه ويستحب فيه ايضا  
الطهارة من الحدث بل لا بأس بالتكبير للاخذ فيه والرفع منه وغير ذلك مما  
تقدم في سجود التلاوة وان كان لا يشترط فيه شي زائدا على حصول استواء  
والله اعلم **الفصل السابع** في التشهد هو واجب في الثانية مرة هي بعد رفع  
الراس من السجدة الاخيرة وفي الثلاثة والرابعة مرة من الاولى بعد رفع الرأس  
من السجدة الاخيرة في الركعة الثانية والثانية بعد رفع الرأس منها في الركعة الاخيرة



والواجب فيه من القول على الاقوى الشهادتان ثم الصلوة على محمد وآله  
 مع في الشهادتين اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله وفي  
 الصلوة على محمد وآله ما يتحقق به ذلك من غير فرق بين المظهر والظاهر والاول  
 بلفظ على وعلمه الا ان الاحوط لغيب وحده لا شريك له لا اولى وعطف الثاني  
 بالواو ضام الى الرسالة العبودية ومبدلا للظاهر بالمضمير فيقول واشهد  
 ان محمدا عبدك ورسولك كما ان الاحوط في كيفية الصلوة قول اللهم صل على  
 محمد وآل محمد نعم لا يجري تبديل اشهد با علم ونحو بل لا بد من ذكر الشهادتين  
 بلفظها المتعارف فيهما بل لا بد من الكيفية المتعارفة في شهادة التوحيد  
 الشهادة بالرسالة فلا يجزى غيرها وان افاد معناها وكذا لا بد من الترتيب  
 فيقدم التوحيد ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ الصحيح الموافق للعربية كما  
 في غيره من الاذكار الواجبة فذكر ع او سجود ويجب الجلوس مطلقا حال  
 التشهد باي كيفية كان ولو قاعا على الاصح ومن لا يستطيع اللغة العربية  
 تعلم فان عجز ولو بالاتباع لغيه ونحوه او كان الوقت ضيقا اجزائة الترجمة  
 وان علم البعض ترجم للتبارة ان عجز عن الترجمة فالاولى الذكر قدره والاولى  
 التحييد منه ان كان يحسنه والاستقط والاولى الجلوس قدره مع الاخطار  
 واما المسنون فيه فهو الجلوس منوركا واشغال النظر في الحجر واطافة ماور  
 من الزيادات فيها حتى التحيات التي رواها ابو بصير في التشهد الاخير وانما  
 التشهدين بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء الله وتكرير الحمد بعد  
 التشهد الاول مرتين او ثلثا وقول سبحان الله سبع مرات بل لا بأس بان

وجوب جميع ذلك لا يخرج  
 من ذلك

هذا هو تركه بوقفا  
 م

وتقبل

وتقبل شفاعته وارفع درجته في الدعاء للنية بعد الصلوة عليه وفي التشهد  
 ويكفي ابتدائها بالحمد لله عا ذكر فيها من الاقوال المندوبة والله اعلم **الفصل الثاني**  
 في التسليم وهو واجب الصلوة وجوه منها على الاصح يتوقف التحليل منها عليه  
 الاقوى الاجتزاء باحد صيغتيه وهي السلام علينا او السلام عليكم والسلام  
 عليك ايتها النبي ورحمة الله وبركاته فهو من توابع التشهد لا يحصل التحليل  
 ولا تبطل الصلوة بتركها عدا فضلا عن السهو ولكن الاحوط المحافظة عليها كما  
 ان الاحوط الجمع بين الصيغتين بعدها مقدما للصيغة الاولى مضيضا اليها  
 وعلى عباد الله الصالحين والى الثانية ورحمة الله وبركاته وان كان الاصح  
 عدم وجوب شيء من ذلك وانما يكفي قول السلام علينا او السلام عليكم وعلى  
 كل حال الاصح عدم وجوب شيء من ذلك وانما يكفي قول الله اعتبارا بانه يخرج  
 بل لو نوى عدمه عند اخرج به فضلا عن السهو وان كان الاحوط له استيناف الصلوة  
 تح وليس المنفرد ولا الامام والمأموم قصد التحيية به خفضه والرد كذلك فلو فعل  
 احدهم كذلك بطلت صلوة من لا بأس باخطار المنفرد المالكين الكائنين <sup>غيرها</sup>  
 ممن يندرج في اللفظ والامام المأمومين مع ذلك والمأموم الامام مع ذلك  
 بالبال على وجه يشبه الدعاء لم دون التحيية مع ان الاصح عدم وجوب ذلك ولا  
 ليس عليه الا ذكر هذا اللفظ تعبدا ولا بد من العربية والاعراب والهيئة في  
 الصيغتين حتى لو جاز بالسلام منكرا لم يجز على الاصح ويجب قلة نحو يا سبعة  
 في التشهد كما انه يجب جاله الجلوس والطائفة ويستحب فيه التورك ويريد ان  
 ايماء المنفرد والامام بتسليمته الى يمينه بمؤخر عينه او بافقه او غيرها على وجه

وجوب الترتيب  
 في جميعه



لا ينافي الاستقبال وتسلم المأمور بتسليمين أحدهما إلى اليدين والآخرى  
 إلى اليسار إن كان فيه أحد المأمومين والاقتصر على تسليم واحدة كالأوليين  
 والله أعلم **الفصل الثاني** في ترتيب أفعال الصلوة على حسب ما عرفت من أصل  
 وقد قدم مؤخر أو آخر مقدما عند بطلت صلوة بل وكذا السهو إذا كان قلام  
 ركنا على ركن أما إذا قدم على غير الركن كما لو ركع قبل القراءة ساهيا فلا باء  
 كما أنه لا بأس بتقديم غير الأركان بعضها على بعض سهوا ولكن يعود على ما يحصل  
 به الترتيب مع إمكانه ويصح صلوة **الفصل الثالث** في أفعال الصلوة  
 بمعنى عدم الفصل على وجه تمنى صورها بحيث يصح سلب الاسم عنها بل تبطل  
 الصلوة بتركها بالمعنى المزبور عدا وسهوا مع فرض حصول المحو فيها وكذا تجب  
 الموالاة في القراءة والتكبير والذكر والتسبيح بالنسبة إلى الآيات والكلمات  
 بل والحروف ومدار الجميع على المحو المذبور بالنسبة إلى اسمائها فلا يقدح اختلاؤها  
 في العرف نعم متى فصل ذلك عدا بطلت صلوة وإن كان سهوا فلا بأس مع عدم  
 فوات موالاة الصلوة بذلك لعدم بطلان الصلوة بنسيان أصلا فضلا  
 عن موالاة ولكن مع كونه في المحل بعيد ما تحصل به الموالاة أما إذا كان بحيث  
 فانت موالاة الصلوة به فقد عرفت الفساد ولو مع السهو وكذا إذا كانت  
 نفس تادية تكبيرة الأحرام استأنف الصلوة من راس لأنه بمنزلة نسيانها  
 بل وكذا الكلام في التسليم المحلل فإن فوات الموالاة فيه بمنزلة نسيانها أيضا  
 فيجوز عليه حكم ذلك بالنسبة إلى صدور المنافي عدا وسهوا عدا الأسها  
 والله أعلم هذا كله في فوات الموالاة التي يحصل بسببها المحو أما إذا لم يكن كذلك

بلقاء

بل فانت موالاة بمعنى المتابعة العرفية التي لا يقدح فيها التحلل في الجملة  
 فالظاهر بطلان ما فانت فيه عن عمد أمام السهو فلا كما تفرقة في الجملة  
 ويلحق بهذا المقصد أمور **الأول** استحباب القنوت مرة في الفرائض اليومية  
 عدا الجمعة جهرية كانت وأخفائية بل لا حوط عدم تركه فيها ومحل قبل الركوع  
 في الثانية على الأصح بعد الفراغ من القراءة ثم لو نساء فيه فعله بعد رفع يديه  
 منه فإن لم يذكره فيه فعله بعد الفراغ منها دون باقي أحوال الصلوة وإن ذكره  
 فيها فإن لم يذكره حال الانصراف فعله متى ذكره ولو طال الزمان ولا يفعله  
 في غير محله إذا تم تركه أما صلوة الجمعة فيستحب فيها قنوتان أحدهما في الركعة  
 الأولى قبل الركوع وثانيهما بعده في الركعة الثانية وكذا يستحب في كل نافذة  
 شائعة في المحل المذكور بل ووحداية كالوتر قبل الركوع بعد القراءة بل هو  
 في الأخير من المؤكد ولا يعتبر فيه قول مخصوص بل يكفي فيه كلما تيسر من ذكره  
 دعاء وحدها بل يجوز البسلة مرة فضلا عن الثلث كالسبح من غير فرق  
 بين المستعمل وغيره وحال النسيان وعدمه نعم لا يثبت رجحان ما ورد عنهم  
 من الأدعية فيه بل والأدعية التي في القرآن وكلمات الفرج خصوصاً في الجمعة  
 والوتر حتى سلام على المرسلين منها كما أنه يستحب التطويل فيه ورفع اليدين  
 تلقاء الوجه والأولى بسطهما جاعلا البطن إلى السماء والظهر إلى الأرض مشغلا  
 للنظر بهما والتكبير عند إرادته رافعا لليدين به على حسب سمعته سابقا  
 ثم تضمهما ثم ترفعهما للقنوت والجهرية للإمام والمنفرد بل والمأموم وإن كان  
 الأولى لذلك بحيث لا يسمعه الإمام ويجوز الدعاء فيه وفي غيره بالفارسية



في جواز الدعاء  
بالفارسية  
وباللحن مادة  
اشكال ٣

وغيرها بمعنى عدم بطلان الصلوة بذلك وان لم يحصل وظيفة القنوت على  
الظاهر وكذا غيره من الاكثار المندوبة في الصلوة فلا ينوي الخصوصية بشئ  
منها وجواز الدعاء بالمحزون مادة او اعرايا اما الاكثار الواجبة فلا يجوز فيها  
غير العربية الصحيحة **الثاني** استحباب التقيب الذي هو المبلغ في طلب الرزق من  
الضرب البلاد بعد الفراغ من الصلوة ولو نال على الاقوى وان كان في الغزاة  
أكد والمراد به الاشتغال بالدعاء بل والذكر بكل قول حسن جامع شرعا بالذات  
من قرآن او دعاء او ثناء او تنزيه او غير ذلك متصلا بالفراغ منها على وجه  
لا يشترك الاشتغال بشئ آخر كالصنعة ونحوها ما تذهب به هيئته عند  
المقترعة التي هي المدار في السفر والحضر والاختيار والاضطرار بل وفي الفصل  
بينه وبين الصلوة وعدمه ولا فرق فذلك بين الغرض غيرهما والاولى فيه  
الجلوس في مكانة الذي صلى فيه مراعاة حال الصلوة ولا يعتبر فيه قول محض  
كما عرفت ولكن افضله امورها تسبيح الزهراء ع الذي ما عبد الله بشئ من التمجيد  
افضل منه والاخلل رسول الله ص فاطمة ع بل هو في كل يوم في دبر كل صلوة  
الى الصادق ع من صلوة الغزاة في كل يوم ولم يلزمه عبد فشق وما قاله عبد  
قبل ان يثنى رجله من المكتوبة الاغفر له وارحمه صلى الله عليه وسلم خصوصا الغداة  
وخصوصا اذا تبعه بلا اله الا الله والاستغفار والظاهر استحبابه في نفسه  
وان لم يكن في التقيب نفس هو مؤكدي فيه وعند ارادة النوم لدفع الرواية  
كما ان الظاهر عدم اختصاص التقيب في الغزاة بل هو مستحب بعد كل صلاة  
وكيفيته اربع وثلاثون تكبيرة ثم ثلث وثلاثون تحميدا ثم ثلث وثلاثون تسبيحة

وجواز

وجواز تقديم التسبيح على التحميد وجعل لكل الاولى ما ذكرنا ويستحب ان يكون  
بل كل تسبيح بطين القبر وان كان مشوبا بل السجدة منه تسبيح بيد الرجل من  
غير ان يسبح ويكتب له ذلك التسبيح وان كان غافلا والاولى اتخاذها بعد  
التكبير في خيط الرزق وان كان لا بأس بغير ذلك ولو شك في شئ من التسبيح  
تلا في المشكوك فيه خاصة اذا كان في محلة والاولى له الاستغفار كما انه لو  
سهى فزاد على عدد التكبير مثلا رفع اليد عن الزايد وبنى على الاربعة وثلاثين في  
الاولى البناء على تكبيرة واحدة ثم استغفار ثلث وثلاثين تكبيرة وكذا التحميد  
اما التسبيح فلا بأس بزيادة سهوا وعلى كل حال فتقصانه مغفوت لما ينزل عليه  
كما ان فصله بما ينال في هيئته كذلك ومنها التكبيرة الثالثة بعد التسليم فلا  
لها يدبر على هيئته غيرهما من التكبير ومنها قول لا اله الا الله وحده انجز  
وعنه ونصر عبده واعز جنده وغلب الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد  
يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير او يقول الله اكبر لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو  
على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب  
وحده اللهم اهله لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى  
صراط مستقيم بل لا بأس بالعمل بهما ومنها لعن اربعة من الرجال واربعة  
النساء وبنى امته ومنها دعاء شبيرة الذي علمه اياه رسول الله ص وهو اللهم  
اهدني من عندك واخص علي من فضلك وانشر علي من رحمتك وانزل علي  
من بركاتك ومنها قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر



مائة مرة او ثلثين ومنها دعاء الحفظ من النسيان ومنها قول اللهم صل على محمد وال محمد ولجنتي من النار وارزقني الجنة وروحي الحور العين ومنها قراءة آية الكرسي والقائمة وآية شهادة الله انه لا اله الا هو الى آخرها وآية قل اللهم مالك الملك الى آخرها ومنها قول اعوذ بوجهك الكريم وعزتك التي لا ترام وقد رتبك التي لا تمنع منها شئ من شر الدنيا والآخرة ومن شر الاوجاع كلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومنها الاقرار بالنبوة والائمة وابعدها عن غير ذلك مما تضمنته الكتب المعدة لذلك خصوصا بحار الانوار للمجلس وغيره من كتب اصحابنا رضوان الله عليهم **الثالث** تختص المرأة باستحباب الزينة بالحلي والخضاب والاحفات في قوتها والجمع بين قدسيها في حال القيام وضمت يديها الى صدرها بيلها حاله ايضا ووضع يديها على خديها حال الركوع غير رادة ركبتيها الى وراء والبدنة للجمود بالعود والنظم حاله بل يكون لاطنة بالارض في غير متجافنة كما انها اذا ارادت القيام تنسل انسلالا واذا ارادت السجود تجلس معتدلة والتربع في جلوسها مطلقا بخلاف الرجل فانك قد عرفت استحباب التورك في غير مطلقا في الجلوس من القيام **المقصد الثالث** في مبطلاتها مضافا الى ما عرفت سابقا وهو امور **احدها** الحدث الاضرب الاكبر فانه مبطل لها اينما وقع فيها ولو عند الميم من التسليم على الاصح عدا او سهوا او سبقا في غير ما عرفت من المسلو من المبطل والمستحاضة من دون فرق بين من دخل فيها بتييم فاحث سهوا ثم احسا الماء وبين غيره على الاصح وبين من حدث للنسيان التسليم مثلا وغيره **ثانيها**

تعد

تعد التكفير في الصلوة تأدبا وخضوعا لغير تقيده اما اذا كان سهوا فلا حرج الاستيناء وان كان الاقوى عليه كما انه لا بأس بحال التقيده بل لو تركها لمها امكن البطلان لكن الاقوى خلافه نعم ينبغي المحافظة على هيئته المشروعة عنهم دون غيرها والمراد به وضع احد اليدين على الاخرى نحو ما يصنع غيرنا من غير فرق بين كونه فوق السرة او تحتها وجود الحاييل بين الموضوع والموضع عليه وعدمه بل لا بين وضع الكف على الكف والذراع والعضد بل الظاهر تخففه بوضع الذراع على الذراع نعم الظاهر الاقتصار على ما يسمى تكفيرا وخضوعا لا مطلقا الوضع وان كان لغرض كالحك ونحوه والاحوط اجتناب حتى في حال الجلوس وان لم يكن متعارفا بين من شرعه الاحل **الثاني** الالتفات بالكل الى الخلف او الى اليمين او الى الشمال بل وما بينهما على وجه يخرج به عن الاستقبال فان تعد ذلك كله مبطل للصلوة بل الاقوى ذلك 2 الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض مكانه ولو مجرد لبدن على وجه يخرج به عن الاستقبال نعم لا يبطلها الالتفات بالوجه يمينا وشمالا مع بقا البدن مستقبلا على انه مكروه بل الاحوط اجتنابه خصوصا الطويل منه خصوصا المقادير لبعض افعال الصلوة خصوصا اذا كان منها خصوصا تكبيرة الاحرام وان كان الاقوى الصحة مطلقا كما ان الاقوى البطلان مع السهو او القهر ولو بمرور شخص ونحوه فيما عرفت ابطاله بالبعد الامع الالتفات بما لا يخرج به عن المشرق والمغرب وان كان بالكل **رابعها** تعد الكلام ولو بحرفين مهملين حصل ثابتهما من اشباع حركة اولهما او حرف مفهم بذاته كقوله تعالى

في الالتفات بالوجه الى الشمال فلا يترك الاحتياط



وخلال غير المقدم

مبطل للصلوة بخلاف ما لو وقع سهوا ولو زعم كمال الصلوة وغير غير المقدم  
كذلك وان اتم بالقراءة ما لم يكن قد اتصل بقول الصلوة فافسدها  
الظاهر عدم البطلان بمجرد فاعلمنا نحو ذلك وبذلك كما انه لا بطلان بحرف  
المد واللين وان زاد فيه ولا بصوت التنجيم والتنجيم واللين والتنجيم ونحوها  
نعم يبطلها بحكاية اسماء هذه الاصوات حتى اه الا اذا كانت نحو فاق من الله  
ان لم يذكر متعلقها نحو من ذنوبي وشبهها مع ان الاحوط اجتنابها ما لم يكن  
ضمن دعاء او مناجاة هذا كله في كلام الآدميين اما ما كان قرآنا غير ما  
يوجب السجود وغير القرآن بين السورتين او ذكر او دعاء بغير المحرم فلا  
باس به وان فعل للدلالة على امر من الامور بانيانه في غير محله او بعلو الصوت  
فيه او غير ذلك لا على ان يستعمله فيه فانه يبطله على الاصح بل لو قصد الامير  
معانته على ان يكونا مدلولين له بفتح البطلان كما يتجه لو كان محرم نحو الدعاء  
على مؤمن ظمنا وان كان جاهلا نعم لا بأس بالجهل بالموضوع كما لو زعمه كاذبا  
وهو مؤمن وكذا يبطل على الاقوى لو تكلم بالمشارك من القرآن مثلاً من غير تشخيص  
للقراءة اما اذا كان مختصا فالاحوط اجتنابها اذا لم يأت به بعنوان انه حكاية  
قرآن بل يتجه البطلان فيما اتفق جريانه على ان لا يشخص مع عدم علمه بالقراءة  
والظاهر ان السلام اذا كان تحية من الكلام فيجوز فيه الحكم المزبور وكذا  
غيره من الفاظ التحية التي لم يقصد فيها الدعائية والقراءة نحو صجل الله  
بغير ومساك الله وادخلوها بسلام وفي امان الله وغير ذلك وكذا تسليم  
نعم لا بأس بما كان دعاء منه او قرآنا كما انه لا بأس برد سلام التحية بل هو واجب

وان كانت

وان كانت التحية بغير الصيغة القرآنية نعم لا بطلان مع التردد حتى لو اشتغل  
بالضد من قراءة ونحوها في الاصح وانما عليه الاثم خاصة لكن يجب الرد بالمثل  
وان كان مخالفا للصيغة القرآنية بل الاحوط مراعاة المثلية في الصيغ الاربعة  
في التكبير والتعريف والافراد والجمع وان كان وجوب ذلك لا يخلو من منع  
اذا كان الجواب بالصيغة القرآنية ولو كان سلام التحية ملحونا او بصيغة  
عليكم السلام وجب الرد بغير الملحون وبتقديم السلام والاحوط ملاحظة  
الدعائية مثلاً مع ذلك واحوط منه استئناف الصلوة من راس وكذا الوسلم  
وقد افسد استحبابه بربا ونحوه او كان صبيا مميذا او امرأة اجنبية او  
رجلا كذلك على امرأة تصلح ولو قام الغير بالرد لم يجز ذلك للمصلحة على ترك  
وفي قيام الصبي وان كان مميزا منع ويجب سماع الرد فيها ولو تقدير اكما  
في غيرها نعم لا ينبغي المبالغة في رفع الصوت وكذا تجب الفورية فيه على  
الوجه المتعارف فلورد متراجعا بطل صلوة ولو كانت التحية بغير لفظ  
السلام كالصباح والمساء بالخبر لم يجب الرد على الاصح والاحوط الرد مع  
الدعاء ونحوه ولا بأس بالجد عند العطاس كما في غير الصلوة بل الاقوى استحباب  
تسميت العطاس بذلك والاحوط خلافاً **خامساً** القهقهة ولو اضطرر انعم  
لا بأس بالسهم منها كما لا بأس بتعدي التسميم الذي هو مقابل لها فالمراد بهاج  
الضحك المشتمل على الصوت والمد والترجيع فيه بل مطلق الصوت على الاحوط  
بل الاقوى البطلان بالضحك المشتمل عليه تقدير امكن منع نفسه عنه الا انه  
قد امتلا جوفه ضحكا واحمر وجهه وارفع مثلاً سلسا بعد البكاء بالصوت

في الصحة اشكال اذا  
اشتغل بالصلوة ما دام  
متكافئاً للرد



لغوات امر دينوى او طلبه على الاقوى بخلاف ما كان منه السهو عن الصلوة  
غير مشتمل على صحت او على امر اخرى فانه غير مبطل وان كان الاحوط  
الاستيناف في الوسط كما ان الاحوط ذلك فيمن غلبه البكاء فمهر ايضا بل هو  
الاقوى سابعها كل فعل صالح لها مذهب لصورتها على وجه يصح سلب الاسم  
عنها وان كان قليلا كالوثبة والصفقة لعبا والعقطة هز أو نحوها  
فانه مبطل لها عمدا وسهوا بخلاف غير المأخوذ وان كان كثيرا كحركة الاصابع  
ونحوها من العيش الذي لا يفي صورته ولا يفوت موالاة افعالها اما اذا  
كان الفعل مفقوتا للموالاة فيها بمعنى المتابعة العرفية غير مباح للصورة  
فهو مبطل مع العمد دون السهو على الاقوى بخلاف ما لم يناف المتابعة  
العرفية فان عمد غير قاصح فضلا عن سهو وبذلك ظهر لك الحكم في السكوت  
الطويل والفعل القليل والكثير وغيرها مما لم يرد او ورد من الاشياء  
او غيرها لئلا يحد و قتل الحية والعقرب وحمل الطفل ووضع <sup>ضمه</sup>  
وارضاعه عند بكائه وعد الاستغفار في الوتر بالسجدة ونحوها وعد <sup>كلمات</sup>  
بالخصى ومناولة الشيخ العص والجهر بالذكر والقرآن للاعلام وغير ذلك  
ما هو غير مناف للموالاة وان كان كثيرا ولا مباح للصورة نعم الظم البطلان  
بالسجدة فيها عمدا على كل حال **ثانها** الاكل والشرب وان كانا قليلين نعم  
لا باس بابتلاع السكر المذابة وبقايا الطعام في الفم ونحو ذلك مما  
غير مباح ولا مفقوت للموالاة وهما كغيرهما في ابطال المأخوذ منها عمدا وسهوا  
والمفوت للموالاة غير المأخوذ عمدا لاسهوا ولا فرق في جميع ما ذكرنا من

في اشكال فلا يترك  
الا حيا طم

في  
كذا

المطلوب

المطلوبات بين النافلة والفريضة نعم يستثنى من ذلك العطش <sup>ن</sup> المتنا  
بالدعاء في الوتر وقد نوى الصوم في سبحة تلك الليلة ويخفى مفاجاة  
الغمر وكان الماء امامه ومحتاج الى خطوتين او ثلثة فانه يجوز له رج الخط  
المزبور والشرب حتى يروى وان طال زمانه اذا لم يفعل غير ذلك من  
منافيات الصلوة حتى اذا اراد العود الى مكانه رجع القهقري فلا يستل  
القبلة نعم الاقوى الحاق غير حال الدعاء من احوال الوتر بل يقوى الحاق  
مطلق النافلة به الا ان الاحوط خلافه كما ان الاحوط بل الاقوى الاقتصار على  
الوتر المندوب ما الصوم فالظاهر عدم الفرق بين الواجب منه والمندوب  
كما ان الاقوى الاقتصار على خصوص شرب الماء دون الاكل وان قل زمانه  
بل ودون شرب غير الماء بل الظاهر انه لا يتعدك منه الى جذب التباك على  
الوجه المعلوم بناء على منافاة للصلوة كما هو الاقوى والله اعلم **تاسعها**  
تعمد قول آيين بعد تمام الفاتحة لغير تقية على الاقوى بل هو كذلك وان لم  
يقصد ما قصده غيرنا من التنبه على الاقوى من غير فرق في القول بين  
يكون سرا او جهرا للامام والمأموم اما السامعي فلا باس كما لا باس مع التقية  
بل قد يجب ان كان لوترها حاج اثم وصحت صلوة على الاصح كما ان الاصح صحتها  
مع قولها في غير المقام المزبور بقصد الدعاء وان كان الاحوط خلافا **عاشرها**  
الشك في عدد غير الرابعة من الفرائض والاوليين منها كما تستعمل فحله  
**الحادي عشر** في زيادة جزئها او نقصا كما عرفت وتعرف ايضا واما  
الفرق بين السورتين في الفريضة بعد الفاتحة فالاقوى عندنا كراهته

في اشكال فلا يترك  
الا حيا طم



وان كان الاحوط اجتنابه وكذا عقص الرجل شعر راسه على الاصح ويكره فيها  
ايضا مضافا الى ما سمعته سابقا نفع موضع السجود والعبث والبصاق وفرقة  
الاصابع والتمطيل والثاقب لا خيارى والتأوه والافين ومدافعة البول  
والغايط كما تقدم ما لم يصل الى الضرر فيخرج وان كان الاقوى صحة الصلوة  
معصية ولا يجوز قطع الفريضة اختيارا بل الاحوط ذلك في النافلة ايضا وان كان  
الاقوى الجواز كما ان الفريضة تقطع للخوف على نفسه او نفس محترمة او على  
عرضه او ماله المعتد به ونحو ذلك بل قد يجب قطعها في بعض هذه الاحوال  
بل الاحوط له استينافها من راس لو عصي فام يقطعها بل هو الاقوى فيما  
اذا وجب قطعها للضرر الذي لا يجوز تحمله مع اسكان دفعه في النفس او غيرها  
والله اعلم **المقصد الرابع** في صلوة الآيات وفيه مباحث **المبحث الاول** في  
وهو كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضها وان لم يحصل منها خوف  
الزلزلة وغير المعتاد من الرياح الاسود والاحمر والاصفر والظلمة الشديدة  
والصاعقة والصيحة والهدية والنار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الآيات  
المخوفة عند غالب الناس سيما وبها كانت اراضية كالحسف ونحوه على الاصح نعم  
لا عبرة بغير المخوف من الآيات ولا بخوف النادر ولا بانكساف احد النيران  
ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا لاحد الناس وان اخاف كانكساف بعض  
الكواكب كذلك بخلاف ما اذا انكسفت على وجه من شأنه ان يحصل لعامة  
الناس المخوف منه فانه يجب الصلوة مع ولو حصل مانع من غيم ونحوه فاخير  
الرصد بكسوف وخسوف ووقته ومقدار مكثه فالاحوط الصلوة خصوصا

الواجب هنا الاتخ  
عزق

مع التقدر والعدالة وان كان الاقوى عدم الوجوب لا مع الطائفة بل  
ولو لم يستقرا ما وقع لهم من ذلك **المبحث الثاني** وقت اداء صلوة الكسوفين  
الى تمام الانجلاء على الاصح وكذا كل آية يسع وقتها الصلوة والاحوط بنية  
الاداء في الاول قبل الاخذة بالانجلاء والفريضة المطلقة في غيره ويدرك  
وقت الفرض ما درك ركعة كالمدة اليومية اما اذا لم يسع كالزلزلة غالبيا او  
الهدية والصيحة فتجب الصلوة حال الآية فان عصي ففي غيره طول العمر والكل  
اداء وبذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الاسباب الا اذا جازى  
الاولى نعم الاقوى بل الظاهر ذلك ايضا في الكسوفين اذا اتفق قصور وقتها  
عن اداء الفعل بل عن الركعة وان كان خلاف المشهور فتجب الصلوة مع عند  
حصول السبب بخلافها من ذوات الاسباب فهي وقته في حال وسببه في  
آخر وكذا غيرها من الآيات التي يتدوّن غالبا اذا اتفق قصور او لم يعلم  
المكلف حتى قصر وقتها عن الركعة ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت  
الذي هو تمام الانجلاء عندنا ولم يكن القرص محترقا كله لم يجب القضاء على  
الاقوى وكذا غيره من آيات ذوات الاوقات اما اذا علم واهل ولو نسيانا  
على الاصح او كان القرص محترقا وجب القضاء وكذا من انكسفت له فساد  
بعد خروج الوقت بل وكذا تجب الصلوة لغير الوقت من الآيات اذا اهل  
صلوة بعد العلم ولو لنسيان اما اذا لم يعلم حتى مضى زمان الاتصال بالآية  
عرفنا فالاقوى عدم الوجوب والاحوط الصلوة ويختص الوجوب في تلك  
فلا تجب على غيره نعم يقوى الحاق المتصل بذلك المكان مما بعده كما كان الواجب

هذا المختار  
م

م  
م



**البحث الثالث** اذا حصل الكسوف مثلا في وقت فريضة يومية حاضرة واطع  
وقتها معا كان مخيرا في الايمان بايهما شاء على الاصح ولو شرع في صلاة الكسوف  
فظهر له ضيق وقت الاجزاء اليومية على وجه يخشى فوات اليومية اذا تم قطع  
الكسوف الذي يفرض سعة وقته قطع وصل اليومية ثم عاد الى صلاة الكسوف من  
محل القطع بشرط ان لا يقع منه منات غير الفصل المزبور بل الاقوى جواز ذلك  
او رجحانه لا درك وقت الفضيلة اليومية فضلا عن الاجزاء وان كان الاحوط خلا  
بل الاقوى ان له الشروع في صلاة الكسوف حال عدم علمه بسعة الوقت لها و  
لليومية ومن خاف الفوات قطع وصل الفريضة ثم بنى على صلوة بل هو كذلك مع  
علمه بضيق الوقت لها فيشرع في صلاة الكسوف محافظة على اتصال الصلوة  
به ثم يقطع ويصل الفريضة ثم بنى على صلوة من محل القطع لكن الاحوط له في  
هذا في سابقه استئناف صلاة الكسوف بعد ذلك ولا فرق في هذه الاحكام بين  
الوقفة من صلوة الآيات وذات السبب نعم يجب فعلها فوراً وبذلك تقدم  
على اليومية مع السعة كما انه لو صاف وقت الكسوف واتسع وقت اليومية قد  
عليها بل يقطعها لو كان قد ظهر له في الاشياء ذلك وان كان اذا لم يفعل ثم  
صحت صلوة كما انه كذلك لو اشتغل بالكسوف لذلك فلا يستفرو وجوبه بسعة وقته  
ولم يفعل في وقت ضيق اليومية والله اعلم **البحث الرابع** هي ركعتان كل واحدة  
منها خمس ركوعات فيكون المجموع عشرة وتفصيل ذلك بان يحرم مقدار النية  
كما في الفريضة ثم يقرأ الحمد والسورة ثم يركع ثم يرفع راسه ثم يقرأ الحمد والسورة  
كل حتى يتم خمسا على هذا الزنبي في سجدة سجدتين ثم يقوم ويفعل ثانيا

بلا يخفى غرقة ثم  
عدم جواز الشروع في صلوة  
الآيات عند خوف فوات اليومية  
لو تخلف غرقة فضلا عما علم  
بضيق الوقت للنية  
ثم

الاحوط اعادة اليومية  
في الفصل الاول واصله  
الكسوف فثانئاً ثم

فلا

فلا اذا لم يشهد ويسلم فاذا فعل ذلك محافظا على ما عرفت وجوبه في  
الفريضة من الشرائط وغيرها تمت صلواتها وبرئت ذمته ولا فرق في السورة  
بين كونها متحدة في الجميع او متغايرة نعم يجزئه تفريق سورة واحدة على  
كل ركعة فيقدر في كل قيام آية او بعض آية بعد قراءة الفاتحة في القيام لا  
فيكون مجموع قرائته في الركعتين الفاتحة مرتين والسورة كذلك ولا يجوز  
الاقتصار على بعض سورة في تمام الركعة والاحوط بل الاقوى وجوب القراءة  
عليه من حيث نقص كما ان الاحوط والاقوى عدم مشروعية الفاتحة له مع  
نعم اذا اكمل السورة ولو في القيام الثاني وجب عليه الفاتحة في القيام الثالث  
ثم سورة او بعضها وهكذا كلما ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام  
منه بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يقرأ من حيث  
قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سور سجدة  
ثم قام للشائبة فلا اقوى وجوب الحمد والقراءة من حيث قطع وقد ظهر من ذلك  
انه لا اشكال في القرآن فيها بل الاقوى جواز في القيام الواحد كما سعت في  
الفريضة فان الظاهر اختادها معها فيما عدا ما عرفت وتعرف ما تختص به  
بجميع ما قدمناه في الفريضة من واجب نداء في القيام والقعود والركوع  
والسجود وفي الشرائط واحكام السهو والشك في الزيادة والنقصان بالنسبة  
الى الركعات وغيرها فلا يجوز تخلف صلواتها على الراحلة اختيا على الاصح  
والركوعات الزائدة هنا اركان ايضا تبطل الصلوة بزيادتها ونقصانها  
وسهو او كذا القيام المتصل بها على نحو ما تقدم في الفريضة فلو سلك في عدم

الاحوط ترك القرآن  
في صلاة القيام الواحدة  
ثم



ركعتا بطلت كما في كل فريضة شائنة فانها شائنة وان شملت ركعتا على  
 خمس ركعتا اما الشك في ركوعها فهو كالفريضة ياتي به مادام في المحل ويحذف  
 ان خرج عنه ولا تبطل صلوة بذلك الا اذا بان له بعد ذلك نقصا او رجع  
 الشك في ذلك الى الشك في الركعات كما اذا لم يعلم انه الخامس فيكون آخر الركعة  
 الاولى اما السادس فيكون اول الركعة الثانية ويستحب فيها الجماعة اداء  
 وقضا مع احتراق القصر وعدم تكن اسلم صورها ان يذكر الماسوم الا كما  
 قبل الركوع الاول او فيه الركعة الاولى والثانية فيجعلها اولى له ويفترق  
 عن الامام في محل المفارقة ويتم صلوة مع منفرد وان كان الاقوى جواز غير  
 ذلك ايضا كما ذكرناه في كتابنا الكبير لان الاحوط تركه ويتحمل الامام فيها عن  
 الماسوم القراءة خاصة كما في الفريضة دون غيرها من الافعال والاقوال ويستحب  
 فيها ايضا قبل كل ركوع ثمان بعد القراءة فتكون المجموع في الركعتين  
 خمس قنوتا ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس والثانيها  
 قبل العاشر بل يجوز الاقتضاء على الاخير منها وان يكبر عند كل هوى للركوع و  
 كل رفع من الاثر في رفع الخامس فله العاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده وحسب  
 فيه التطويل خصوصا كسوف الشمس وقراءة السور الطوال كيس في الروم والكهف  
 ونحوها واكمال السورة في كل قيام والمساواة تقريبا في القراءة وكل الفتوت  
 والركوع والسجود في التطويل والجهر بالقراءة فيها لئلا ادناها حتى كسوف  
 الشمس على الاصح وكونها في المساجد بل في رجبها **المبحث الخامس** صلوة الايتام  
 بعد حصول بسببها واجبة على كل مكلف حر او عبدا حاضرا وضا فاعني ان

يؤتيه غنيمة

بجواز

رجل او امرأة الا الخائض والنفساء فانه لا يجب عليها ذات الوقت منها اداء وقضا  
 اما غيرها فلا حوط لها فعلها بعد الطهارة وان كان الاقوى عدم الوجوب والله اعلم  
**المفصل الخامس** في حكم المحلل وفيه مباحث **الاول** قد عرفت ما يتعلق بالشرايط  
 منه وان من اجل الطهارة من الحدث منها بطلت صلوة مع العلم والجمل والهدوء  
 والسهو بخلاف الطهارة من الخبث فانك قد عرفت تفصيل الحال فيها كما عرفت  
 في غيره من الشرايط اما ما يتعلق بالصلوة منه فقد عرفت ايضا ان كل من اجل  
 شئ من واجباتها عمد بطلت صلوة ولو حركة من قرائتها وادكارها **والثاني**  
 مع العلم بالحكم وبدونه وكذا من زاد فيها جزءا في ابتداء النية بل وفي الاثناء  
 من غير فرق بين القول والفعل في ذلك ولا بين الموافق لاجزائها والمخالف ل  
 الاقوى البطلان لو زاد فيها بعنوان الذنب كما لو سجد سجدة فيها او قنت في  
 جميع ركعاتها او تشهد كذلك نعم لا بأس بما ياتي به من القراءة والذكر في الاثناء  
 لا بعنوان انه منها ما لم يحصل به المحو للصورة وكذا غير البطل ولا مستلزم من  
 الفعل القليل الذي عرفت فيما سبق كما انه لا بأس بزيادة غير الركن ونقصانه  
 فيها سهوا وان خرج عن المحل بخلاف الركن فان زيادته في غير الجماعة ونقصه  
 حتى يخرج عن المحل يبطله نعم يتدارك الناقص ان ذكر في محله ويعيد ما فعله  
 مما هو مترتب عليه بعد كمن نسي القراءة او الذكر او بعضها او الترتيب فيها  
 او اعراضا او القيام فيها او الطمأنينة فيه او غير ذلك مما يجب فيها عدا الجهر  
 والاختفات فان الظن عدم وجوب تلايها فيها وذكر قبل ان يصل الى حد  
 الركعة اما الذكر في الركوع او الطمأنينة فيه وذكر قبل ان يخرج عن سمي للركوع

هذا الاحتياط  
 هو ترك

فيها



او الانتظام من الركوع او الطائفة فيه على الاقوى وذكر قبل ان يدخل في السجود  
 او الذكر في السجود او الطائفة فيه او وضع احد المساجد حاله وذكر قبل ان  
 يخرج عن سمي السجود او الانتظام من السجود الاول او الطائفة فيه وذكر قبل  
 الدخول في سمي السجود الثاني او السجدة الواحدة وذكر قبل الوصول الى احد  
 الركعتين او قبل التسليم في السجدة الاخيرة او التشهد او بعضه او الترتيب فيه  
 او اعرابه او الطائفة فيه وذكر قبل الوصول الى احد الركعتين او قبل التسليم في  
 التشهد الاخير او التسليم وذكره قبل حصول ما يبطل الصلوة عمدا وسهوًا  
 لم يتدارك ما ذكرناه من بطلت صلوة ثم لو لم يذكر شيئًا منها الا بعد الخروج من  
 المحل المزبور لم يتدارك بعد ذلك وكانت صلوة صحيحة لا السجدة والتشهد او  
 بعضه فانه يقضيها بعد الفراغ من الصلوة واما الركعتان فانه لم يذكر الا  
 بعد ان صار في ركن آخر او بعد صدور ما يبطل الصلوة عمدا وسهوًا في السجدة  
 الاخيرتين بطلت صلوة كن نسي النية حتى كبر او التكبير حتى ركع او الركوع حتى  
 سجد او السجدة حتى ركع او حتى سلم وصدر منه ما يبطل الصلوة عمدا وسهوًا  
 والاندراك ثم يعيد ما فعله سابقا مما هو مترتب عليه بعد وكانت صلوة  
 صحيحة لكن الا حوط في صورة نسي السجدة حتى سلم الاعادة وان لم يكن صدق  
 منه المبطول والتدارك للنية او التكبير لو كان هو المنسي بمعنى استئناف الصلوة  
 من راس ولو ترك سجدة وسلك في الاثنائها من ركعة او ركعتين اعاد  
 الصلوة احتياطا بعد الا تمام وقتها كما لو شك في ذلك بعد الفراغ ولو  
 علم انها من ركعتين وقتها وان كانتا الاوليتين على الاصح ولو دخل في السجود

مثلا

مثلا وعلم انه قد فات ركوع او قراءة مثلا او ركوع او سجدة اتم صلوة واحتمل  
 بالاعادة في الاول والثاني بعد قضاء السجدة وكذا بعد الفراغ ولو علم فوات  
 سجدة مثلا او قراءة قبل ان يدخل في الركوع تلافاها واحتمل بالاعادة الصلوة  
 من راس وكذا لو نسي الركعة الاخيرة مثلا فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام  
 واتى بها ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطلها قام واتم ولو ذكرها  
 بعد استئناف الصلوة من راس من غير فرق بين الرابعة وغيرها والركعة  
 والازيد وكذا يستأنف لو زاد ركعة قبل التسليم بعد التشهد او قبله جلس  
 بمقداره او **المسألة الثانية** في الشك وفيه مسائل **الاول** من شك في الصلوة فلم  
 يدركه صلى الله عليه وسلم لان كان ذلك بعد مضي الوقت لم يفت ولا فعل ولو لم يفت  
 الا مقدار اختصا الاخيرة اقتصر عليها وفي تنزيل ادراك مقدار الركعة  
 هنا منزلة تمام الوقت وجهها اما الاقل فالقوى كونه بمنزلة الخروج والظن  
 ان الظن هنا كالشك في الحكم **المسألة الثانية** لا يفت في الشك في شيء منها  
 بعد الفراغ من غير فرق بين الركعتين وبين الركعة وغيرها **المسألة الثالثة**  
 لا عبرة بكثر الشك في عدد الركعات وغيره من الافعال بل يفتي على وقوع الفعل  
 ما لم يكن ذلك معندا فينبغي على عدمه ولو كثرت شك في فعل خاص في الفريضة  
 كان كثير الشك فيه دون غيره على الاقوى بل وكذا لو كان كثير فيها لاحكام له  
 كالشك بعد تجاوز المحل مثلا بل وكذا لو كان كثير في غير الصلوة دونها على  
 كل حال فلم يرجع فيه العرف ولا يجب عليه ضبط الصلوة بالحصى او بالقيم **المسألة الرابعة**  
 وان كان هو الا حوط وكذا لا عبرة بشك المأموم في عدد الركعات مع ضبط



الامام دون الظان على الاقوى فضلا عن المتيقن وبالعكس وان كان المأمور  
فاسقا او امرته بل يرجع الشاك منها وان لم يحصل منه ظن الى الضابط وان  
كان ضبطه بطريق الظن لا القطع على الاقوى وحكم المأموم والامام في السهو  
بغير ذلك حكم المنفرد على الاقوى فان لم يكن احدهما ضابطا عمل كل منهما بما  
يقضيه الشك مع اتفاقهما في الشك اما مع اختلافهما كما لو كان المأمور  
شاكيا بين الثلث والاربع والامام بين الاثنين والاربع فان جمع بين شكهما  
رابطة كالثلاث فبما لو شك الامام بين الاثنين والثلاث والمأموم بين الثلث  
والاربع او بالعكس رجعا اليها وانما الصلوة والاعتين لا يفرد كما لو كان  
شك احدهما بين الاثنين والثلاث والاخر بين الاربع والخمس والاحوط  
استيفاء الصلوة في الاولى وكذا لاحكم في الشك في عدد ركعات الاحتياط  
وعدد سجدة السهو بل ينبغي على الاكثر ما لم يكن مفسدا والابن على الاقل  
الشاك في النافذة مخير بين البناء على الاقل او الاكثر ما لم يكن مفسدا ايضا  
والابن على الاقل والافضل الاول ولو عرض وصفا لنقل للفرض او بالعكس  
فالظن بقاء حكم الشك على الاصح كما ان الظاهر مساواة النافذة للفريضة  
الشك في الفعل وفي تدارك المنسى في المحل وعدم بعده والاحوط استيفاء  
بزيادة الركن بل هو الاقوى في التقصا ثم لاقتضاء السجدة والتشهد فيها ولا  
سجود سهو لما يوجب **المسئلة الرابعة** من شك في شيء من افعال الصلوة وقد  
دخل في عين مما هو مترتب عليه وان كان مندوبا لم يلتفت كما انه يات  
به اذا لم يدخل من غير فرق بين الاوليين والاخيرتين على الاصح كما ان الاخ

ارادة

الحكم في السجدة لا يخلو  
عن اشكال ولا يبعد البناء  
على الاقل لكن الاحتياط  
لو ترك بالعادة بطلانها

بزيادة

ارادة مطلق الغير المترتب على الاول حتى السجدة بالنسبة الى الفاشقة فلا يلتفت  
الى الشك فيها وهو اخذ في السجدة بل ولا الى اول السجدة وهو في آخرها  
بل ولا الى الآية وهو في الآية المتأخرة بل كلا الى اولها وهو في آخرها ولا الى  
السجدة وهو في الفتوت ولا الى الركوع او الانصباب وهو في الهوى للسجود  
ولا الى السجود وهو قائم او في التشهد نعم الاقوى وجوب تدارك السجود اذا راعاه الصلوة  
شك فيه وهو اخذ في القيام وفي الحاق التشهد به في التدارك وجهه الا  
ان الاقوى خلافه اما اذا كان الشك في الشيء قبل الدخول في الغير المزبور فلو كان  
عليه التلا في طو تركه بطلت صلوة كما لو تدارك بعد الدخول في الغير ترك  
والاقوى جريان ذلك في غير صلوة المختار فمن كان فرضه الجلوس مثلا وقد  
شك حاله وقت كونه بدلا عن القيام في انه هل سجد ام لا او تشهد ام لا لم يلتفت  
على الاقوى ولو شك في صحة الواقع وفساده لا في اصل الوقوع فالاقوى  
عدم الالتفات وان كان في المحل لكن الاحتياط لا ينبغي تركه هنا ولو بانما  
الصلوة ثم استيفاءها من راس كما لا ينبغي تركه في كل ما شك فيه ولم يدخل في  
فعل آخر مستقل عنه كالقراءة والركوع والسجود والتشهد والقيام والتسليم  
ونحو ذلك وان كان الاقوى ما عرفت ولو كان الشك في التسليم لم يلتفت اذا  
كان وقد دخل فيما هو مترتب على الفراغ من التعقيب ونحوه او في بعض المناسبات  
او نحو ذلك مما لا يفعل المسلم الا بعد الفراغ كما ان المأموم اذا شك في  
الكبر وقد كان في هيئة المحل جماعة من الانصار وضع اليدين على الفخذ  
ونحو ذلك لم يلتفت على الاقوى وكل شكوك اقره لانه في المحل ثم ذكر ان فعله

فيه اشكال والاحوط  
اعادة الآية بالشك  
فيما فيه الاحتياط

الاصح اعانة  
التشهد بنية الاحتياط

بالتفات تام  
بالقراءة لا يخرج من

الاقوى الحاق هذا  
الشك بالشك في  
اصل الوقوع بل هو

الاحوط ان يأن بالخطا اعانة  
التسليم لا ان يكون مستقرا في  
التسليم بالاحوط







الاقتضائية على الواحدة ان لم يكن قد دخل في ركوع الثانية والافعل الواحد ثم استأنف الصلوة احتياطاً ولو طرد له الشك ثم جهل كيفيته من راسه فالحصر في الصحيح ان يوجب الجميع وهو ركعتان من قيام وركعتان من جلوس وسجود ثم إعادة احتياطاً والاستأنف لانه لم يترك صل **المسألة السابعة** المردود بها فيما سمعت تساوي الطرفين لا ما يشمل الظن فان الأقوى كونه بحكم اليقين في الفعل والترك والركعات وغيرها فلو شك ثم ظن بعد ذلك فيما كان شاكاً فيه كان العمل على الأخير كالعكس وكالشكوك المترتبة كالوشك وهو قائم بين الثالث والرابع فلما رفع راسه من السجود شك بين الاثنين والرابع فلما أخذ بالشهاد شك بين الاثنين والثالث والرابع ولو تردد في ان الحاصل له ظن او شك كما يتفق كثير البعض الناس كان ذلك شكاً ولو حصل له شيء أثناء الصلوة وبعد ان دخل في فعل آخر لم يدر انه كان ظناً او شكاً فهو شك **المسألة الثامنة** ركعات الاحتياط واجبة فلا يجوز ان يدعها ويبعد الصلوة من الأصل وان كان الأقوى الاجتزاء بالاعادة عنها لو اتم بتركها على وجه يرتفع الخطاب بها ومن اشتغلت ذمته بركعتي الاحتياط مثلاً فمات من حينه قبل فعلها كان على الولي قضاء الصلوة والاحوط الاتيان بهما اولاً ثم أعاد الصلوة وكذا الاجزاء المنسية واما سجدة السهو فلاحوط قضاؤها خاصة واحوط من إعادة الصلوة بعد ذلك **المسألة التاسعة** الأقوى ان صلوة الاحتياط ولو كانت ركعة من قيام ملاحظ فيها الجزئية والاستقلال والقدر اللازم <sup>المستأنف</sup> بين النفل والركعات الأخيرة من الفرض بالنسبة الى البطلان بتخلل المنافي

المصححة  
بفعل موجب  
للتكليف  
تم

بينها

بينها وبين الصلوة كركعات الصلوة فضلاً عن وقوعه فيها وانه لا بد لها من نية وتكبيره احرام وقراءة الفاتحة سراً حتى البسلة على الاحوط وركوع وسجود وتشهد وتسليم ولا فتوت فيها وان كانت اثنتين فضلاً عن اذنا والاقامة كالاسورة فيها **المسألة العاشرة** قد عرفت ان الذي يقضى من اجزاء الصلوة السجود والتشهد وابعاضه خصوصاً الصلوة على النبي فينوي انها عوض ذلك المنسي مقارناً بالنية لاولها محافظاً على ما كان واجباً فيها حال الصلوة فانهما كالصلوة في الشرائط والموانع بل لا يجوز الفصل بينهما وبينها بالمنافي كالاجزاء في الصلوة اما الدعاء والدكوة والفعل القليل وغير ذلك مما كان جائزاً في اشائها فالأقوى جوازه والاحوط تركه وكذا بين الصلوة وركعات الاحتياط نعم يؤخر جميع ما هو مستحب بعد الفراغ من التعقيب نحو عنها ولو فصل بينها وبين الصلوة بالمنافي عمدتاً وسهواً استأنف الصلوة من راسه والاحوط فعلها ما قبل ذلك وكذا المنافي عمدتاً اتمده اما اذا وقع سهواً فلا بأس وكذا الكلام في ركعات الاحتياط ولو فعل في الاشياء ما يوجب سجود السهو فالأقوى والاحوط فعله بعد الفراغ ولو نسي ركناً في ركعات الاحتياط او زاد فيها فالأقوى البطلان واستيناف الصلوة والاحوط فعل الاحتياط ثم الاستيناف ولو نسي سجدة او تشهداً فيها قضاها بعد الصلوة ولو نسي بعض اجزاء التشهد المنسي وأمكن التذكار فعله اما اذا لم يمكن كما اذا ذكره بعد تخلل المنافي عمدتاً وسهواً مثلاً استأنف الصلوة والاحوط فعل التشهد قبل ذلك ولو تعددت منسياً كما لو نسي



سجدة من الركعة الاولى واخرى من الثانية اتى بها واحدة بعد واحدة  
 لا يشترط التعيين على الاقوى وان كان احوط كما ان الاحوط ملاحظة الترتيب  
 معه واشد منه احتياطا ملاحظة بالنسبة الى التثنية والسيود فيقدم  
 السابق في الفوات على اللاحق بل لو شك في السابق واللاحق كان الاحوط  
 له تقديم كل منهما وتأخير الآخر ثم الاعادة بل لو بني على سبق سابق فقد مر  
 ظهر لاحقا او بالعكس كان الاحوط الاعادة على ما يحصل به الترتيب ثم  
 استيناف الصلوة **المسئلة العاشرة** لو فعل الاجزاء المنسية او سجد السهو  
 فبان عنده ان لا سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعل فيقطع لو كان في الاشياء  
 وصلوته صحيحة اما ركعات الاحتياط فان بان الاستغناء عنها بعد الفراغ  
 منها وقعت نافلة وان كان في الاشياء اتمها كذلك والاحوط له اضافته ركعة  
 ثانية لو كانت ركعة من قيام وان بان نقص الصلوة بمقدار ما فعله من <sup>حتياط</sup>  
 بعد الفراغ تمت صلوة على الاقوى والاحوط الاستيناف وان كان قبل  
 الدخول في الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مثالا من التدارك الذي قد  
 عرفت وان كان في الاشياء اتمه واكتفى به مع الموافقة في الحكم والكياف <sup>اللوكان</sup>  
 ركعتين من جلوس القى ما في يده ورجع الى حكم من تذكر النقص وان كان قد  
 دخل في ركوع الاخرة منها والاحوط له الاستيناف ايضا مطلقا اما لو دخل  
 في ركعتي قيام فظهر له نقص الواحدة قبل الوصول الى ركوع الثانية منها  
 سلم على الركعة وصح صلوته ولا يقدح زيادة التكبير وان كان بعد الوصول <sup>الى</sup>  
 ما في يده ورجع الى حكم من نقص في تدارك سجدة وتصح صلوته سواء كان شكه

٢  
 وجوب الرجوع الى حكم  
 من ذكر النقص لا يخلو  
 عن وقوعه

مرجبا

موجبا للركعة مع الركعتين كالشك بين الاثنين والثلاث والاربع او لم يكن  
 كذلك كما لو كان شكه بين الاثنين والاربع خاصة فبان نقص لو واحدة ولو  
 ظهر له نقص اثنتين وقد دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثالثة وسلم ولو كان  
 قد دخل في ركعتي جلوس اعرض عنها وتدارك ما نقص من صلوته وان كان قد  
 ركع في ركوع الاخرة منها والاحوط احتياطا شديدا في جميع هذه الصور <sup>الاستيناف</sup>  
 ايضا **المسئلة الثامنة** في السهو يجب سجود السهو للكلام ساهيا ولرطن الخرج  
 والسلام في غير محله والشك بين الاربع والخمس بل كل زيادة في الصلوة <sup>في</sup>  
 لم يذكرها في عملها وان تداركها بعد الصلوة كالسجدة والتشهد اما اذا ذكرها  
 في المحل وتداركها فلا سجود على الاقوى كما لا سجود في نسيان الفوت ونحو  
 من المسحبات التي كان عازما على فعلها ونساها ولا في الشك في الزيادة و  
 النقص وان كان هو الاحوط والكلام وان طال له سجدة تأسه بعد ان كان  
 كلاما واحدا ثم ان تعدد كما لو تذكر في الاشياء ثم سهى بعد ذلك فتكلم تعدد <sup>السجود</sup>  
 كما في غير من الاستيناف الظاهر بتعده بتعدها اتحاد جنبها او اختلف  
 وكذا الكلام في السلام لو وقع مرة واحدة سجدة كذلك ولو بجميع صيغة وان  
 تعدد مرات سجدة كذلك وان كان الاحوط بتعده لكل تسليم ولا ترتيب  
 سجود السهو بترتيب سبابه على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المنسية <sup>كلمات</sup>  
 الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما ان الاحوط تأخير الاجزاء المنسية عن الركعات  
 الاحتياطية وان كانت متقدمة في الفوات والاقوى التحيز بل الاقوى علم  
 وجوب تعيين استبا سجد السهو بل لو اخطأ وسجد للسهو عن الكلام وكان



سهو غيره مثلا اجزاء على الأقوي والأحوط إعادة الجهر ولا يجوز تأخير سجود  
السهو عن الصلوة وأجزاءها المنسية وركعاتها الاحتياطية فلو أخر عصى  
بالتأخير و صلوة صحيحة على الأصح ولم يسقط وجوب الجهر عنه بذلك ولا  
فوريته فيسجد سجدة كما لو نساء مثلاً فانه يسجد حين الذكر فلو أخره عصى أيضاً  
وتجب فيه النية مفارقة لأول سجدته ولو بالاستمرار من الهوى اليه ولا يجب فيه  
التكبير وإن كان الأحوط فعله كما أن الأحوط مراعاة جميع ما يجب في سجود  
غدا الذكر حتى الطهارة من الحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرها  
من الشرايط والموانع التي للصلوة كاللحاح والضمك في الأشياء وغيرها  
فضلاً عما يجب في خصوص السجود من الطهارة والنية والسجود على الأعضاء وفتح  
الجبته منها على ما يصح السجود عليه والانتصاب مطمئناً بينهما وإن كان في وجه  
ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود وتعدد نظره والأقوي أيضاً عدم وجوب  
الذكر فيه مطلقاً فضلاً عن الذكر المخصوص وإن كان الأولى بل الأحوط أن  
يقول فيها بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله أو ذلك مع إبدال الصلوة  
باللهم صل على محمد وآل محمد أو يقول فيها بسم الله وبالله السلام عليك  
أيها النبي ورحمة الله وبركاته أو ذلك بعطف السلام بالواو نعم يجب بعد  
رفع الرأس منهما التشهد والتسليم على الأقوي والواجب من الأخير المخرج  
والأحوط السلام عليكم أما التشهد فالواجب منه الخفيف وهو الشهادتان  
والصلوة على محمد وآله بل الأحوط الاقتضا على ذلك وإن كان الأقوي حراً  
غيره مما يجوز في الصلوة خصوصاً المتعارف من فيها الآن والله أعلم

وجوب الذكر المخصوص  
في سجود غفرته

وجوب أقل الواجب  
الصلوة فوقي

المقتضى

**المقتضى السادس في قضاء الصلوة وفيه مباحث المجتهد الأول** يجب  
الفريضة اليومية عند الجمعة خارج الوقت على كل من لم يفعلها فيه لعذر  
أو غيره إلا إذا كان عدم الفعل في مجموع الوقت لصفر أو جنون ولو من فعله  
على الأصح مطبقاً كان أو أدوارياً أو أعماً وإن كان من فعله أيضاً على الأقوي  
نعم الأحوط قضاء آخر أيام أفاقته إن أفاق لها وأوليلته إن أفاق ليلها بل إذا  
قضاء جميع ما فاتة خصوصاً إذا كان من فعله خصوصاً إذا كان على وجه  
المعصية أو حيض أو نفاس ولو من فعلها أو كفر أصلي تعقبه إسلام أتاه  
المرتد فيجب عليه القضاء كما أنه يجب في الأصح على المخالف إذا استبرأ ولم  
قد أدت الصلوة على وفق مذهبه بل الأحوط له ذلك وإن أداها على وفق  
مذهبه أنما إذا كان قد فعل على مقتضى مذهبه لم يكن عليه قضاء على الأصح  
ولو استبرأ ثم ضل ثم استبرأ قضى ما فاتة زمان ضلاله على الأقوي و  
أن فعل على مقتضى مذهبه أيضاً ولو أسلم الكافر والوقت باق عليه وكذا  
المخالف إذا استبرأ وإن كان قد أدى الفرض على وفق مذهبه كما أن الأقوي  
وجوب غسل النجاسة عليه إذا لم يكن قد غسلها على ما عندنا بل الأحوط و  
الأقوي إعادة الوضوء والغسل للعبادات الجديدة وفاقداً الطهورين يسقط  
عنه الأداء دون القضاء على الأصح وكذا يجب القضاء على شارب المسكر  
بل الأحوط والأقوي ذلك وإن لم يكن عاصياً كما إذا شرب بضرورة أو إكراه  
أو الجهل به كما أنه يجب القضاء على المجنون والمخايض والنفساء والمغنى عليه إذا  
حصل العذر بعد أن مضى من الوقت مقدار صلوة المختار بحسب حاله من الحضور

وجوب القضاء إذا كان  
من فعله وظن أنه عليه  
أو يخلو عن ذلك



والسفر وغيرها ولم يفعل او ارتفع وقد بقي من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل  
فانه يجب القضاء للصلاة او احدهما في المقامين كما تقدم سابقا في الوقت  
ويجب تمييز المميز من الاطفال على الصلوة اذ اهلها وقضاها فرائضها و  
نوافلها شرائطها واحكامها لا على كل عبادة وان كان الذي يقوى عدم  
شرعيتها بمعنى خطا لم يبا كذا كما انه يجب على الولي منعه بل غير المميز ايضا  
عن كل ما فيه ضرر عليهم او على غيره من الخلق وعن كل ما علم من الشرع اراة  
عدم وجوده في الخارج لما فيه من الفساد والظلم ان الغناء منه كما ان الظلم ان كل  
ايمان النجاسة وشرها مما فيه ضرر عليهم دون النجاسة وان حرم تناولها  
لم يما غير ذلك من المحرمات على البالغ كلبس الحرير والذهب ونحوها فالأقوى  
عدم وجوب منع المميز منها فضلا عن غيره وان كان الأولى ذلك وكذا يجب  
غير اليومية على حسب ما عرفت سابقا في محل حجة النافلة المنذورة في وقت  
يستحب قضاء الرواتب ونحو غيرها من النوافل وان كانت موقفة استحبابا  
مؤكدًا حجة انه يجب الربط شأنه وملائكته منه بل يباهيهم بها ثم قد لا ينال ذلك  
المريض ونحو مما غلب عليه بالعذر فمن لم يقضها استحب له الصدقة بقدر  
طوله وادناه لكل ركعتين فان لم يقدر فكل اربع فان لم يقدر فكل صلاة الليل  
ومد لصلوة النهار ولكن الصلوة افضل ولا فرق في قضاء النوافل بين الاوقات  
جميعها فله قضاء او تارة متعددة في ليلة واحدة فضلا عن غير الوتر منها كما ان لا  
فرق في قضاء الفريضة ايضا بينها فيقض صلو النهار في الليل وبالعكس لا بين  
حالي السفر والحضر فيقض صلو السفر قصرًا في الحضر وبالعكس **المبحث الثاني**

بجواب

يجب ترتيب الفرائض اليومية مع العلم بمعنى قضاء السابق فواتا فالسابق  
غيرها من الفرائض فيجوز قضاء الخسوف مثلاً قبل الكسوف وان تأخر في الفرائض  
كما انه يجوز تقديمه على اليومية وان تقدمت في الفوات وبالعكس نعم الأقوى  
سقوطه في اليومية مع الجهل به اذا استلزم التكرار مشقة لا تحمل اما اذا لم يكن  
كذلك كالوفاء ظهر ومغرب مثلاً ولم يعلم السابق منهما صلى ظهراً بين مغربين  
او مغرباً بين ظهرين ويكفي في حصول الترتيب فيه الأولى فالأولى لو كان العتق  
متداخلاً وعدداً كالظهر من ايام متعددة او العصر من ايام متقطعة بل الظن حصول ذلك  
فيما لو كانت الفرائض ظهراً وعصرًا من ايام متعددة فيصالح رابعة مطلقة بنوى  
بها الأولى ما في ذمة ان ظهر فظهر وان عصر فعصر والتأني ما في ذمة وهكذا  
اما المختلف عدداً وصنفاً فلا طريق لحصول الترتيب فيه مع الجهل به الا التكرار فلو  
فاته الحسن فرائض ولم يعلم السابق من اللاحق كرها خمس مرات صلى خمسة  
ايام وعلم حصول الترتيب ولو زادت فريضة اخرى صلى ستة ايام وهكذا ولو  
فاته صلوات معلومة سفرًا وحضرًا لم يعلم السابق منهما كفي في حصول الترتيب  
صلوات ربا عيات كل يوم قصرًا وتامًا هذا كله اذا اراد الاحتياط والا فقد  
عرفت ان الأقوى سقوط الترتيب مع الجهل اذا كان في التكرار مشقة لا تحمل  
والأقوى وجوب مراعاة الترتيب مع العلم به على القاض عن الغير ولو برعاً  
باجارة ولو سقط الترتيب للجهل به ففي جواز من القضاء المتعدين دفع  
أحوطه العلم ولو وقع كذلك صح احدهما فالسنة من الشخصين مع اللذين دفعها  
دفعه يصح منها نصف سنة وهكذا في الظاهر جواز تعدد المستأجرين للقضاء

وجوب التكرار هنا  
وعلم الاكتفاء بالفريضة  
المطلقة لا بخبر تم

بأنقوا ذلك  
وجوب شرائط الترتيب  
على الأجير المناهض لا على  
عزقة



عن واحد مع عدم العلم بكيفية الاداء منهم كما ان الظن سقوط الترتيب مع جهل  
 الولي او الوصي المتبرع به بل الاقوى ذلك وان علم ان الميت كان عالما به  
 فضلا عن احتماله وان كان الاحوط ملاحظته في الاول خصوصا مع صحة ثلث  
 مثلا وعدم تقييده بمصرف غيره ولا ترتب الحاضرة على الفاتنة مسلم على الاصح  
 وان استحب له العدول اليها اذا دخل منها ذكر الفاتنة ولم يتجاوز حمله على ما  
 عرفته سابقا كما انه لا يجب الفورية في القضاء على الاصح ايضا ومن فائدتها  
 من الجنس غير معينة قضي صحيحا ومغبرا واربعاء عما في ذمة مخبريها بين المجهور  
 الاختصاص ولو كان مسافرا قضي مغبرا واثنين كلك ولو فائدتها صلوة معينة  
 مرات لم يعلم عددها كرر من تلك الصلوة حتى يعلمن بالوفاء وكذا لو فائدتها  
 صلوات لم يعلم كميتها ولا عينها **المبحث الثالث** يجب على ولي الميت جلا كذا  
 الميت او امرته على الاصح حر او عبد ان يقضي عنه ما فات من صلوة وصوم  
 تمكن من القضاء واهمل بل الاحوط قضاء ما فات من الصوم في السفر وان لم  
 يتمكن منه والمراد بالولي هنا اكبر الولد الذكر راي من لم يكن اكبر منه على الاصح لان  
 المراد به اكبرهم من الذكور ثم الاناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق  
 وصان الحرية وان كان هو الاحوط نعم لا يعتبر فيه البلوغ عند الموت ولا  
 العقل بل لو اختص احد الاولاد بالبلوغ والآخر بغير السن كان الفاضل هو الولي  
 لا الاول على الاقوى وكذا لا يعتبر فيه الارث فلو كان محجوبا بقتل اوراقه  
 كفر تعلق به القضاء ولو كان اكبر خنثى مشكلا فالولي غيره من الذكور وان كان  
 اصغر منه على الاقوى ولو اشبهت الاكبر فالاقوى لسقوط مع احتمال الترتيب

عنه  
 الاحوط ترتيب الفاتنة  
 الواحدة بل فوائدتها  
 ذكرها م

سرى شرط في الصلوة  
 تمكن الميت من القضاء  
 بل يكفي فوائدتها

والقرعة

والقرعة ولو تساوى الاولاد في السن تساوى في القضاء بالتقسيم عليهم  
 على الاقوى ويكلف كل بالكسر كل منهما نحو الكفائي فلهما ان يوقعا دفعة عن  
 الميت وان كان متحدا في ذمة الميت ولو افطرا فيه بعد الزوال وكان قضاء شهر  
 رمضان فالاحوط الكفانة على كل منهما ويجوز للاجنبي التبرع بالقضاء عن  
 الولي على الاصح فضلا عن الاولياء بعضهم عن بعض فضلا عن الاجارة والا  
 لولد الولد القضاء عن الميت ايضا اذا كان هو الاكبر حال الموت وان كان الا  
 خلا فخصوصا فيما اذا كان الميت اولاد وله اولاد اكبر من اولاده وانه  
 سبحانه اعلم **المقصد السابع** في صلوة الجماعة وفيه مباحث **المبحث الاول** الجماعة  
 من المستحبات المؤكدة في الفرائض جميعها خصوصا في اليومية منها وخصوصا  
 في الادائية منها وخصوصا الصبح والمشاين منها وخصوصا الجيران المجد  
 بل من يسمع النداء وان فضل الجماعة على الفرد باربعة وعشرين درجة او  
 بخمسة وعشرين او بسبع وعشرين او بتسع وعشرين والركعة باربع وعشرين  
 ركعة كل ركعة احب الى الله من عبادة اربعين سنة بل الصلوة جماعة افضل  
 من الصلوة فرادى في مسجد الكوفة الذي الصلوة فيه بالف صلوة فهي <sup>افضل</sup>  
 من الف صلوة بل روى انها بالف صلوة بل لو كانت الصلوة جماعة خلف  
 العالم الذي روى فيه ايضا ان الصلوة مع الف صلوة نضا عفاجرها  
 وكانت بثلاثة آلاف صلوة بل لو وقعت مع ذلك في مسجد جامع ضوئها <sup>بمضروب</sup>  
 عده اى المائة فهي مع غيره ثلثمائة الف هذا كله مع اتحاد المأموم فلم  
 تعد تضاعف في كل واحد بقدر المجموع في سابقة الى العشرة فان زادوا



العشرة لو صادت السموات كلها موادا والاخبار اقلاما والنفوس الملائكة  
 كتابا لم يقدر ان يكتبوا ثواب ركعة واحدة وعلى كل حال فهي غير واجبة  
 لا شرعا ولا شرطا الا في الجمعة والعيد مع الشرايط المذكورة في محلها بل  
 هي غير مشروعة ايضا في شئ من النوافل الاصلية حتى صلوة العديدين على الاقوى  
 والاحوط على صلوة الاستسقاء نعم لا بأس بالجماعة فيها صار فعلا بالعارض او  
 شبه كصلوة العيد والغريضة المتبرع بها عن آخر والمعادة مستحبا وبأتم  
 اليومية بآخر وان اختلف في الفرض والتمام والاداء والقضاء بل والوجوب والنداء  
 بل يقوى جوازه بفريضة الطواف كالعكس وكذا مصلية الآية بمصليةها الا  
 والجنائز والعيد كذلك نعم لا ياتر كل من الثلاثة بالآخر ولا هم بمصلحة اليومية  
 الطواف ولا العكس بل الاحوط عدم اتمام مصلية العيد بمصلحة الاستسقاء  
 والعكس وان انفصالي النظم كان الاحوط عدم الجماعة في صلوة الاحتياط ولو  
 بصلوة احتياط بل الاحوط تركها ايضا في النافلة المنذورة واقل عدد معتد  
 به الجماعة المندوبة اثنان احدهما الامام كما ان منتهى ما تذكر الركعة به في  
 ابتداء الجماعة ادراك الامام راكعا حال ركوع المأموم على الاصح ولو بعد الفراغ  
 من الذكر على الاقوى نعم لا بد من اجتماعهما معا في الركوع الذي هو اريد به للصلوة  
 فلا يتركها احا باذراك الامام راكعا راسه من الركوع وان انقضى ركوع المأموم  
 قبل ان يخرج الامام عن حده على الاحوط بل الاقوى ولو ركع المأموم فثقل في  
 ادراكه ركوع الامام على نحو المزبور حكم بعد مكن علم عدم الادراك فتبطل صلوة  
 نعم له الدخول في الايتام مع احتمال الحق على الاقوى كما لمطهر بذلك فان لم

محذوف

حتى صلوة ولا تبطل ولو علم عدم الحق قبل حصول الركوع منه لم يجز له ان  
 يلزمه الا انفراد او انتظار الامام الى الركعة الثانية ولو خاف ان يماوم من غير  
 بالصف دفع الامام راسه من الركوع فوى وكبر في موضعه وركع ومشى في ركوعه  
 او بعد دفع الراس من او بعد الجلوس للسجود او بين السجدين او بعدها او  
 حال القيام للثانية وهكذا لكن الاحوط ان لم يكن الاقوى ان يكون مشية حال  
 عدم الاشتغال بالقول الواجب ذكر او قرآن او نحوها مما يعتبر فيه الطمأنينة  
 وان لا يستلزم الانحراف عن القبلة وان لا يكون حال ايتامه بعيدا على وجه  
 لا يجوز الايتام معه اختيارا ومن هنا جاز له فعل ذلك طالبا للكان الا فضل  
 كما جاز للتخلص من كراهة الانفراد في الصف بل الظاهر جوازه بدون ذلك  
 سواء كان في المسجد او غيره وسواء كان المشي الى الامام او الخلف او احد  
 الجانبين اذ ليس فيه الا فضل قليل في اثناء الصلوة وقد عرفت انه غير قارض اذا  
 لم يكن ماحيا والاقوى عدم وجوب جرا الرجلين عليه في المشي بل في المشي متحفظا  
 على وجه لا تنحى صورة الصلوة ويدرك فضل الصلوة جماعة بالدخول مع الامام  
 على ان حال يكون وان كان لا يدرك الركعة الا بما عرفت فله الدخول معه  
 في التشهد الاخير ان ينوي ويكبر ثم يجلس معه فاذا سلم الامام قام وصلى من غير  
 حاجة الى استئذان فيه وتكبير وقد حصل فضل الجماعة وان لم يحصل ركعة  
 بل الدخول معه وهو في السجود الاخير فيسجد معه سجدة او سجدين <sup>بلفظه</sup>  
 الى التسليم فيقوم لصلوته وقد حصل فضل الجماعة لكن يستأنف هناك  
 تكبيرا والاحوط له اتمام الاولى بالتكبير الاولى ثم استئنا صلوة جلة **المبحث الثاني**

الاحوط عدم الدخول  
 بقصد الركوع مع  
 الامام الا طمأنينة بالآية  
 غير وجهه ان يكبر لا  
 على ان ادراكه للحق  
 هو انفسه قبل الركوع  
 او انتظار الركعة الثانية

الاحوط ترك الدخول معه في غير حال التشهد  
 ولو دخل فلا حرج ما ذكره في كتابه ولا ينافي



لا يصح الجماعة مع الحائل المانع لمشاهدة من يعتبر مشاهدته فيها من الامام  
او المأموم في سائر الاحوال كالقيام والقعود ونحوها جدا وكان الحائل اذ  
ولو شخص انسان الا اذا كان موما لم يعلم فساد صلوة ثم انما يعتبر ذلك اذا  
كان المأموم رجلا اما المرتبة فلا باس اذا كان الامام رجلا وعلقت باحواله حتى  
تتمكن من المتابعة مع ان الاحوط خلاف ذلك فيها ايضا ولو كان الحائل  
قصيرا لا يمنع المشاهدة في حال من احواله فلا باس بل الاقوى ذلك ايضا لو  
منها حال الجلوس خاصة وان كان الاحوط خلافه وكذا لو كان الحائل شابا  
يمنع الاستطراق دون المشاهدة في حال الركوع خاصة لقرب وسطه فلا  
احوال القيام ثقب اعلاه <sup>سائر الاحوال ولو كان</sup> <sup>لا يمنع المشاهدة</sup> وفي حال الهوى البحر  
لثقب اسفله فلاحوط والا قوى عدم الجواز ثم ليست الظلمة ولا الغبار ونحوها  
حائلا فلا يقدح كما لا يقدح الفصل بالطريق والنهر مع عدم استلزام ذلك  
البعد الممنوع في الجماعة ولو كان الحائل زحاجا ونحوه مما لا يمنع المشاهدة  
للارتسام فلاحوط ان لم يكن اقوى اجتنابه ايضا ولا يقدح حيلولة المأموم  
بعضهم لبعض كما لا يقدح عدم مشاهدة بعض الصف الاول او اكثره الامام  
بعد فرض عدم كون ذلك للحائل بل هو لاستطالة الصف ولا اطولية الصف  
مثلا من الاول ولو كان الامام في محراب اخلا في جدار ونحوه لم يصح اقتداء من  
على اليمن والشمال لوجود الحائل بخلاف المصل مقابل للباب فانه صحيح لعدم  
الحائل بالنسبة اليه وفي صحة اقتداء من كان على جانب يخرج اكفاه بعدم الحيلولة  
بالنسبة اليه مع اتصال الغير به وجه اقوى لهما الجواز واحوطهما لعدم وكذا

في شكل الاحاطة  
مربعك

بلا يخفى غرضه

بين

بين الاسطوانات على وجه تكون حائلا بينه وبين من تقدمه مع الاتصال بين  
لم يخل الاسطوانات بينهم امام مع عدم فلا ريب البطلان ولو تجدد الحائل في  
الاثناء فالا قوى بطلان الجماعة بل هو كذلك لو دخل غير عالم به لعمى ونحوه ثم  
ارتفع في الاثناء ثم لا باس بغير المستغفر من الحائل كالشخص المستطرق ونحوه  
وان حال انما بين الامام ومأمومه وكذا لا تصح مع علو موضع الامام على موضع  
المأموم علوا معتدابه دفعا كالا بنية ونحوها لا اخذاريا على الاصح من غير  
فرق بين المأموم البصير والاعمى والرجل وغيره ثم لا باس بغير المعتد به مما هو  
دون الشبر ونحوه ولا بالعلو الاخذار الذي يكون العلوية قد يجبا على  
لا ينافي انبساط الارض معه اما اذا كان اخذاره مثل الجبل فلاحوط ان لم يكن  
اقوى ملاحظة قدر الشبر فيه ولا باس بعلو المأموم على الامام ولو بشئ كثير  
كذا لا يجوز تباعد المأموم عن الجماعة امام بما يكون كثيرا في العادة بالنسبة الى  
الصلوة جماعة الا اذا كان في صف متصل ببعضه بعض حتى ينتهي الى القريب  
اوليس بينه وبين ما تقدمه التباعد المزبور وهكذا حتى ينتهي الى القريب لكن  
الافضل والاحوط تقدير البعد المذكور بالخطوة التي تملأ الفرج ملاحظا  
فيه موقف المصل فيجوز ما كان بعندها من البعد لا يزيد بل احوط من ذلك  
مراعاة الخطوة المتعارفة وفواصل الصفوف لاحقة لا تغلح اذا كان  
قدامهم من ليس بينهم وبينه البعد المتأخر او متصلا بمن كان كذلك ممن هو على  
جانبه اما الصف الاول فنواصله بخلة بصلوة من بعد عن الامام البعد المتأخر  
والفصل لعدم التكبير بعد التهيؤ للصلوة جماعة غير مغل فللبعيد الاحرام



قبل احرام القريب فضلا عن حال عدم العلم به وان كان الاحوط خلافه ولو  
 البعد في الاثناء ولو لانتفاء صلوة الصفوف المتخللة مثلا لكون فرضهم الفصد  
 او لعدم علمهم الى الانفراد فالاقوى بطلان الاقتداء والعمل على الانفراد وان  
 بقوا جالسين نعم لو امكن الانتقال الى مكان قريب من الامام على وجه لا تبطل  
 الصلوة صح تجديد الاقتداء كما انه يصح لو عادت الصفوف الى الجماعة على  
 الاقوى وكذا لا يجوز تقديم المأموم على الامام في الموقف في الابتداء والاثناء  
 فلو تقدمه باقيا على الايتام بطلت صلوة نعم لو نوى الانفراد ثم عاد الى  
 فئوى لاقتداء صح على الاقوى كما يصح ذلك لو تقدم سهوا او غلطا او اكرها  
 بل لا يجوز المساواة في قول قوي لا ينبغي ترك الاحتياط فيه حتى في جماعة الذين  
 يصلون من جلوس فيقدمهم امامهم بركبتيه ويجري ذلك كما يجري تقدم  
 في الجملة في غيرهم ايضا ولا بأس بعد التقدم في الموقف في زيادة المأموم في  
 ركوعه وسجوده على الامام لطول قائمه ونحوها فضلا عن المساواة والمج  
 فيها العرف ولا بأس بالصلوة جماعة بلا استئذان على الكعبة والاحوط عدم  
 المأموم فيها الى الكعبة من الامام بحسب الدائرة البركانية واحوط منه ملاحظة  
 الكعبة مع ذلك واحوط منه اقربية الامام اليها عينا ودائرة <sup>العالم</sup> ~~المحيط~~ <sup>المنشأ</sup>  
 لا بد في الجماعة من نية الايتام فلو لم ينوها لم تحصل له الا ان صلوة صحيحة اذا  
 لم تكن الجماعة شرطاً منها كالجمعة وان الزم نفسه بمقابلة افعاله لافضاله  
 اذا لم يقع منه ما يحل بصلوة المنفرد ولو شك في نية الاقتداء وقد ظهر عليه  
 احوال الايتام كالانصاف ونحوه فالاقوى عدم الالتفات لمصلحة احكام المنا

بل لا يخرج عن مقتضى فبراعى  
 الاتصال العيني والظاهر  
 انه لا يقدح في الفضل  
 بل لا يقدح مع تقدم الامام  
 واشتراطهم عليه  
 الاحوط  
 عدم الاقتداء بعد  
 الانفراد بل لا يخلو  
 عن قوة  
 بطلان الجماعة  
 بالتقدم في هذه المواضع  
 لا يخرج عن مقتضى  
 الاقوى اعتبار صف  
 تقدم الامام عرفاني  
 جميع الاحوال الاحوط  
 م  
 لا يجوز  
 ولا يجوز  
 ولا يجوز  
 ولا يجوز  
 ولا يجوز

امام

اما اذا لم يكن كذلك فان علم انه قام اليها فذلك لا يبي على الانفراد ولو لم  
 نية الاقتداء على الاقوى كما ان الاحوط له ذلك ايضا في السابق ولا بد فيها من التقدم  
 الى امام متقدم معين بالاسم او بلا شارة او بالصفة فلو كان بين يديه اثنان و  
 الايتام باحدهما او بهما لم يصح ويكفي في التعيين ان ينوي هذا المتقدم مع العلم  
 بعد الله ولا يقدح مع ذلك اعتقاد كونه زيدا فبان خلافاً نعم لو عينه باسمه  
 قاصداً للصلوة فبان غير صحيح فالاقوى بطلان وان كان هو عكلا عند مثله  
 بل وكذا لو قصد الايتام بهذا الحاضر مريداً به ما هو في اعتقاده من كونه زيدا  
 فظهر انه مرد على الاقوى والاحوط خصوصا اذا كان عمره عند غير عدل ولا  
 تجديبه نية الانفراد وان علم بذلك بعد التكبير قبل القراءة ولو صلى اثنان و  
 الفراغ علم نية كل منهما الامامة للآخر صح صلواتهما اما لو علم نية كل منهما الايتام  
 بالآخر استأنف كل منهما الصلوة ولو شك فيما اضراء فالاحوط الاستئناف  
 وان كانت الصحة قوية ولا يجوز الايتام بالمأموم كما ان الاحوط له عدم نقل  
 نيته الى امام آخر اختيارا وان كان القول بالجواز قويا خصوصا اذا كان له مرجع  
 على الاول لفضل ونحو مما يعود الى الصلوة نعم له نية الانفراد اختيارا في جميع  
 الاحوال على الاقوى مع ان الاحوط اجتنابه ايضا كما ان الاحوط للمنفرد عدم  
 الايتام في الاثناء وان كان الجواز قويا اما لو عرض للامام ما يمنعه من تمام  
 ولو لذكر حدث سابق جاز لهم تقديم امام آخر غيره واتمام الصلوة معه لا يقدح  
 ذلك لو عرض له ما يمنعه من تمامها اختيارا كالوصار ففرضه الجلوس ويكون  
 غير المسبوق القراءة في اولي الفريضة الا خفائية على الاقوى والاحوط تركها

بل الاحوط تقدم  
 تقدمه

اذا كان الشك بعد  
 الفراغ او قبله  
 نية الانفراد بعد  
 الشك

الاحوط بل الاقوى  
 في جميع هذه المواضع  
 عدم العدول الى  
 من الايتام الى الانفراد



وبسبب ذلك الاستسقاء بالترديد والتجديد والصلوة على محمد وآله كما ان قوتى  
والاحوط عدم القراءة في اولي الجهرية اذا سمع ولو الهمة بل ينبغي له ان يثبته  
بل الاحوط له الطمانينة حال قرأته الامام وان كان لا قوتى علم الوجه نعم  
اذا لم يسمع حتى الهمة جاز له القراءة بل الاستسقاء قوتى الا ان الاحوط مع ذلك  
الترك اما الاخيرة فان منها فالقوتى مساواة المأموم فيها للمنفرد في وجبة  
القراءة والذكر وان قرأ الامام فيها ولو اظهر الايتام بالمحالف تنبيه  
وجبة القراءة اخفاها وان كانت للصلوة جهرية ولو اجعلها عن السورة تركها  
وركع معه بل لا يخلو قطع الفاتحة لذلك من قوتى وان كان الاحوط الاستسقاء  
الصلوة بعد ذلك بل لو وجد ركعا ولم يتمكن من قراءة شيء من الفاتحة قوتى  
وكبر معه واعتد بها ركعة في وجهه الا ان الاحوط والا قوتى الاستسقاء بعد ذلك  
كالذي اعجل عن التشهد جالسا ولا يكفيه التشهد قائما ويجب على المأموم ان يسمع  
متابعة الامام في الاضلاع بمنى مقارنة لفعله لفعله او اخره عنه على وجهه يكره  
فاحشا والاك ان غير جاز كالقائم ولكن لو فعل عامدا انتم والاقتداء باق و  
الصلوة صحيحة وان كان الاحوط الاستسقاء خصوصا اذا كان الخلف  
في ركعتين بل ركن فضلا عما اذا كان على وجه تذهب به هيئة الجماعة وليس له  
تاركها في ذلك الفعل فان فعل بطلت صلوة وان لم يكن ركعا كما لو رفع رآه  
من الركوع او السجود قبل الامام عامدا انتم عاد اليه للمتابعة بل لا يبعد البطلان  
لو عاد سهوا في الفرض المزبور وكان ركعا اما اذا كان ترك المتابعة سهوا  
اولى رفع الامام راسه مثلا فلا قوتى وجوب تاركها وان استلزم زيادة ركن

الاحوط القراءة  
في القبة المطلقة  
ولا في الجهرية

في المسائل  
في الاحوط لا يترك بما ذكر  
في المتن او يفتد الزيادة  
واتمام الحمد والتشهد  
في بقاء الاقتداء مع التقدم  
عند اشكال وكذا مع  
الناظر الفاحش  
فلا حوط الانفراد

فانه

فانه مفتقر في الجماعة في نحو ذلك لكن لو لم يفعل فالقوتى صحة صلوة وان  
انتم بذلك والاحوط استسقاء فيها كما ان الاحوط للراكم قبل امام سهوا الذكر  
ثم عادته بعد ذلك لو ركع مع الامام كما ان الاحوط لمن ركع قبل الامام سهوا  
ولم يرجع استسقاء الصلوة اذا كان ذلك والامام مشغولا بالقراءة كما ان  
ذلك فيما لو تقدم الركوع قبل الامام وهو في حال القراءة وكذا لو رفع راسه  
قبل الامام ولم يات بالذكر الواجب ان البطلان في ذلك لانفوات المتابعة  
هذا كله في الافعال واما الاقوال فيجب المتابعة في تكبيرة الاحرام منها بل لا قوتى  
عدم شروع المأموم فيها الا بعد فراغ الامام فلو كبرج قبل ذلك لم يصح اتا  
غيرها من الاقوال فالقوتى عدم وجوب المتابعة في الواجب الذي يمكن فيه  
سماع المأموم له فضلا عن غير الواجب غير المسموع الا ان الاحوط ذلك  
خصوصا في التسليم بل الوجوب فيه بالخصوص كالتكبير لا يجز من وجهه لكن على  
كل حال لو تقدم تسليم قبله لم تبطل صلوة بل لو فعل ذلك ساها ولم يعده  
بعد قول الامام لم تبطل ايضا ولا يخل الامام عن المأموم شيئا من افعال الصلوة  
غير القراءة في الاولين اذا انتم به فيها اما اذا لم يدركها بل انتم به في غيرها  
فانه تجب عليه القراءة في الاضلاع اول صلوة الا انها اخفات وان كانت الصلوة  
جهرية وان اعجل الامام عن السورة تركها وركع معه بل القوتى ذلك في قطع  
الفاتحة فيقتصر على ما تيسر منها ولو البسلة ولو علم بذلك في ابتداء ايتام  
لكن الاحوط له الانفراد كما ان الاحوط له في ابتداء الايتام انتظار الامام  
الى حال التلبس بالركوع فينوي ويكبر ويركع مع الامام ولا يتلبس بالفتحة

الاحوط الاستسقاء  
مع التارك المتكبر  
لزيادة الذكر

الاحوط المسموع  
في الركعة

الاحوط عادته  
مع سجد التماس

قد تقدم الاشكال  
في المسئلة



ولو انتم بالثانية للامام تحمل عنه القراءة فيها وفرد هو ما يتيسر في الثالثة<sup>الامام</sup>  
 لانها ثانية بالنسبة اليه ويتابعه استحبابا في التشهد الذي ليس فرضه وكذا  
 القنوت والاحوط ان لم يكن الاقوى الجناح كما ان الاحوط له التسبيح **عوض**  
 التشهد ويتخلف عن الامام في القيام للجلوس للتشهد كما انه يتخلف عنه في  
 كل فعل وجب عليه دون الامام من ركوع او سجود ونحوها فيفعله ثم لا يجوز  
 الا ما عرفت من القراءة فلا قنوت الحاق قراءة الاخيرتين او ذكرها اذا قرئ  
 اعجاله فيها والاحوط له نية الانفraz مع السبق بركنين بل وركن ولو شرع  
 المأموم في ناطة وخشي من انماها فوات الركعة الاولى من الجماعة فضلا عنها  
 جميعها استحباب القطع ولو قبل احرام الامام للصلوة ولو كان قد دخل في  
 فريضة استحباب نقل نيته بها الى النفل واتمامها ركعتين اذا كان في ذلك  
 لدراك الجماعة نعم يعتبر فيه ان لا يكون قد تجاوز محل العدول كما لو ركع<sup>الثاني</sup>  
 بل الاحوط عدمه عند القيام اليها ولو خشي فوات الركعة باتمامها ركعتين  
 بعد ان عدل الى النفل فلا قنوت جواز القنوت كالتأفلة ابتداء في الاحوط  
 خلافا كما ان الاقوى والاحوط عدم جواز قطع الفريضة بغير العدول<sup>المعبر</sup>  
 بل الاحوط عدم العدول بها الى النفل اذا علم عدم التمكن من ادراك الجماعة  
 بالعدول الى النفل واتمام ركعتين بل يتيها ويجعلها جماعة نداء **المبحث**  
**الرابع** يعتبر في الامام العدلة ظاهرا فلا تجوز الصلوة خلف الفاسق ولا<sup>مجهول</sup>  
 الحال والمراد بها حسن الظاهر باجتناب منافيات المروءة الدالة على عدم<sup>بالا</sup>  
 مرتكها بالدين والكبائر التي منها الاصرار على الصغائر وهي كل معصية عظيمة

P بشرط ان يحصل الظن  
 بان في الشخص حالة  
 تمنع من ارتكاب  
 الكتاب

في نفسها

في نفسها وتعرف بالنص عليها كالكفر بالله وانكار ما انزله والياس من<sup>روحه</sup>  
 والامن من كونه والكذب عليه وعلى رسوله واوصيائه ومحاربة اوليائه وتل  
 النفس التي حرها الله الا بالحق ومعونة الظالمين وعقوق الوالدين و  
 قطيعة الرحم والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة والسحر وشهادة  
 الزور وكتمان الشهادة واليمين الغموس ونقض العهد والوصية واكل  
 البقيم ظلما واكل الربوا والميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله واكل  
 السبت والحياة والغلول والجفح المكيال والميزان وحبس الحقوق من  
 غير عذر والاسراف والتبذير والاستغفار بالملاهي والمار وشرب الخمر  
 والزنا واللواط وقذف المحصنات وترك الصلوة ومنع الزكاة وترك شئ  
 مما فرض الله او يتوعد النار عليها في كتاب او سنة صريحا او ضمنا او<sup>بعظنه</sup>  
 في انفس اهل الشرع وكذا يعتبر فيه ان لا يكون ابن زنا وان لا يكون قاعدا  
 لقائمين على الاصح وكذا المضطجع للجالس اما القاعد للقاعد والمضطجع  
 للمضطجع والقيام لهما والجالس للمضطجع والمقيم للمضطجع فضلا عن<sup>الحجة</sup>  
 لغيره ومستحب النجاسة لعذر غيره فلا بأس بل القن جواز امانة المسلوس  
 والمبطون والمستحاضة للطاهرة نعم لا يجوز ايتام القاري بمن لا يحسنها  
 بعدم اخراج الحروف من حنجريه او ابداله بآخر او حذفه او نحو ذلك حتى  
 الحسن في الاعراب على الاقوى وان كان لعدم استطاعته غير ذلك لكن الظاهر  
 ان ذلك اذا انتم به في محل القراءة التي تحملها الامام عن المأموم ما عني  
 فلا قنوت الجواز كما ان الاقوى جواز الايتام بمن لا يحسن غير القراءة من الاذكار

نور  
 او يتوعد  
 او توعده



فيما لا يخفى

الواجبة التي لا يتخللها الامام عن المأموم اذا كان لعدم استطاعته غير الشك  
واما غير المحس لمصلحة مع الاتحاد في المحل الذي لم يحسنه قال قولي الجواز  
العدم كما ان الاقوى الجواز مع الاختلاف اذا نوى لا نفراد عند محل الاختلاف  
فيقر لنفسه بل جواز تجديد الايتام اذا تجاوز المحل المرزوق قولي لكن الاحوط  
خلافه ولا يجب على غير المحس الايتام بمن احسن وان كان هو الاحوط نعم يتجه كونه  
في تارك التعلم مع التمكن من الاخر من يوم مشه لا غيره وان كان غير محسن  
على الاقوى بل الاحوط ذلك وان كان في غير محل القراءة ويجوز الايتام بمن  
لا يتكلم من كمال الافصاح بالحروف وكما في التادية او نحو ذلك مما لا دخل  
فيه بالقدر الواجب من القراءة وكذا يعتبر في الامام المذكورة اذا كان المأمو  
ذكر اخاصة او خشي كك او مع الانثى اما اذا كان المأموم انثى خاصة جاز  
ان تؤمها انثى فضلا عن الخشي على الاكبر ولا يجوز ان يؤم الخشي ذكر ابل ولا  
خشي على الاصح ولا يعتبر في الامامة المندوبة التي لا توقف صحة الصلوة عليها  
علم الامام بالمأمومية فضلا عن نية الامامة اما الواجبة كالجمعة فالاقوى فيها  
وان كان الظن الاكتفاء عنها بنية الجمعة كما ان المجتهد بينهما في المعادة فضلا  
امامة ولو نذر الامامة فالاقوى صحة الصلوة مع عدم نيتها وان اخل بالنية  
والراتب في المسجد وصاحب المنزلة ولو بعبادة المنفعة اولى بالامامة من غيره  
وان كان افضل الا ان الاول لها الاذن له فيها كما ان الاولى له الاجابة مع على  
الظاهر والهاشمي اولى من غيره المساوي له في الصفات غيرها واذا انتاح  
الامة رغبة في ثواب الامامة او مع ضم ما لا ينافي بالاخلاص بل يوافق بعض

الاقوى لعدم

بل هو الاقوى

الاحوط التارك

الضمان

الضمان الراجحة يرجح من قدمه المأمومون جميعهم تقديمنا شيئا عن ترجيح  
لا اغراض دينية وان اختلفوا فارد كل منهم تقديم شخص كان الاولى ترجيح  
الفقيه المجتهد الجامع للشرائط على غيره خصوصا اذا انضم اليه مع ذلك ثبوت  
النفوى والورع ونحوهما فان لم يكن او تعدد قدم الاجود قراءة والا فالافقه  
في الصلوة ومع التساوي في ذلك فالافقه في غيرها والا فالاسن في الاسلا  
والافقه ذلك من المرجحات الشرعية التي لا تخفى ومع التساوي فالخير والاحوط  
القرعة ويكون ايتام المسافر بالحاضر وامامته وبالعكس في مختلف الكيفية  
فقد او تماما اما مع عدمه كالايتام بالصبح والمغرب بل وغيرها اذا لم يكن  
اختلاف بينهما كما لو اتم القاضيه منهما بالمؤدى وبالعكس فلا كراهة على الاكبر  
وان كان الاحوط في تحصيلها الاجتناب مطلقا بل يقوى ثبوتها فيما لو اتم  
الحاضر بمثله او المسافر بمثله في المختلف قصر او تمام قضاء واداء ولا يلحق  
نقصا الفرضين بغير القصر والتمام بهما في الكراهة والاحوط مفارقة كل من  
المأموم والامام الآخر عند انتهاء صلوته ولا ينظره بحيث تفوت الموالاة  
وان كان القول بجواز الانتظار في التسليم فيسلمون جميعا الا مع من وجه  
خصوصا للمأموم اذا استغل بالذكر والحمد ونحوهما الى ان يحكي الامام وكذا  
الاحوط للامام اذا سلم الجلوس على هيئة المصلي حتى يتم من خلفه من المأمومين  
صلوته التي فارقم فيها وان كان الاقوى جواز قيامه من موضعه حيث يشاء  
والاولى له ايضا استنابة من يتم الصلوة بهم عند مفارقتهم ولكن يكبر له  
استنابة المسبوق بركعة فصاعدا بل الاولى عدم استنابة من لم يشهد الا

قائمة



كما انه يكره امامة الاجنم والابرص ولو لبعضهم وخصوصا مع حصول  
 الاثر في الوجه الذي هو سبب الكراهة ايضا ولو من غيرهما وامامة الاعرج  
 المعذور في ترك الختان ومن يكره المامومون امامته والمتيم للتمطرير  
 الحايك والحجام والدباغ بغير اسنانه بل الاولى عدم امامته كل ناقص ككامل  
 وكامل الاكل والاقوى جواز ايتام المجتهد ومقلده بآخر ومقلده مع اختلافها  
 في الاجتهاد واستعمال محل الخلاف في تلك الصلوة كالستر بالسجادة ونحو  
 والا حوط عدمه بل الاقوى انه انفراد لو كان في السورة مثلا عند تركه لها بل لا  
 ذلك وان قرنها الامام ندبا او قرنها الاطام الماموم نعم الاقوى انه لا بأس  
 بالايتمام بمكان على ثوبه او بدنه نجاسة غير معفو عنها لا يعلم بها وان علم  
 بها الماموم بل الظن ذلك مع الجمل بحال الامام انه غير عالم بها او يتا  
 اما اذا علم انه ناس لها فالاقوى عدم الجواز كما انه لا يجوز مع العلم بفساد  
 صلوة لترك وضوء وغيره وان كان الامام غير عالم بذلك هذا اذا علم انما  
 قبل الايتام وان نسيه حاله اما اذا علم بعد الفراغ صحة صلوة على الاقوى  
 ان وجب على الامام الاعادة او القضاء ولو علم في الاثناء انفرذ ونمت صلوة  
 والا حوط ان لم يكن اقوى استيفاء القراءة مع بقاء محلها وكذا الحال لو بان  
 فسق الامام او كفره على الاصح اما لو بان كونه امرا ونحوها من لا يجوز انما  
 مطلقا كالمجنون وشبهه او للرجال خاصة فالاقوى والا حوط استيفاء  
 ولو نسي الامام خاصة في اثناء الصلوة شيئا من افعالها ولم يعلم به الماموم  
 صلوته وان كان المنسي ركنا اذا لم يشاركه في نسيانه ما تبطل الصلوة بل ما

الاقوى العلم

اذا

اذا علم به بتهمة عليه فان لم يقننه او ترك يقننه وكان الغائب مما لا ينظر  
 به الصلوة سهوا فالاقوى بقاء ايتامه وان كان المنسي للامام القراءة والا حوط  
 الانفراد او الاستيفاء بعد الفراغ خصوصا في القراءة وسحق ان يقف الماموم  
 عن يمين الامام ان كان واحدا وخلفه ان كانوا اكثر وامرته بل هو الا حوط  
 كان الماموم رجلا وامرته وقف الرجل عن يمين الامام والمرته خلفه ولو كانوا  
 اكثر من ذلك اصطف الرجال خلف الامام والنساء خلفهم ويستحب ان يعيد المنفرد  
 صلوة التي صلاها اذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة اما ما كان او ماموما  
 حتى لو كانوا اثنين فاراد العود جماعة على ان يكون احدهما اماما والاخر ماموما  
 على الاصح والاقوى فيه التكليف بها وان كان الظن الاجتزاء بها لو بان فسق  
 الاولى اما من صلى جماعة اماما او ماموما فاستحب اعادة ايضا لا من وجبه  
 الا ان الا حوط خلافه ويستحب للماموم المسبوق مثلا او كان خلف الخالف التسبيح  
 والتحميد والتكبير والثناء على الله اذا اكمل القراءة قبل ركوع الامام او قنوته  
 بل يستحب له ابقاء آية من قرائته ليركع بها ويستحب نظم الجماعة اقامة الصفوف  
 وتسوية قريحتها والمخاض بين المتكاتب وان يكون في الصف الاول اهل الفضل  
 وبمينة افضلهم والصف الثاني من دونهم وهكذا ويكره وقوف الماموم وحده  
 في صف الا ان تمسلى الصفوف بل الاولى ان يكون جناحا وان يصلي المتكاتب  
 نافذة اذا اتمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت  
 الصلوة على الاصح ويستحب ايضا للامام ان يسمع من خلفه كل ما يقوله عدا ما  
 وجب الاخفات فيه بخلاف الماموم بل الظاهر كراهة سماعه شيئا مما يقوله

في تركه  
 في تركه  
 في تركه

في تركه  
 في تركه  
 في تركه



هو العالم **المقصد الثامن** في صلوة المسافر والكلام في شروطها **او**  
**احدها** قصد قطع المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهابا او ايابا او  
 ملفقة من اربعة ذهابا واربعة ايابا في يوم واحد او في ليلة واحدة **او** في  
 منها مع اتصال ايام بذهابها وعدم قطع بميت ليلة فسادا في الاثناء  
 اذا قطع بذلك على وجه لم تحصل به الاقامة القاطعة للسفر بل ولا غيرها من  
 قواطعه فالاقوى كونها مسافة ايضا فيقصر ويفطر الا ان الاحوط احتياطا  
 شديدا التمام مع ذلك وقضاء الصوم والمراد بالفرسخ ثلثة اميال والميل  
 اربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله عرض اربع وعشرون اصبعاً كل  
 اصبع عرض سبع شعيرات وكل شعيرة عرض سبع شعيرات من اوسط شعر  
 البرذون فلو نقصت عن ذلك ولو يسيراً بقي على التمام كما انه كذلك لو شك  
 في بلوغها على الاصح بل وكذا لو ظن على الاقوى نعم لا بأس بشوقها بالبيئة  
 بل وجب العدل في وجه قوتها والاحوط الجمع كما ان الاحوط ذلك مع تعارض  
 البينتين وان كان الاقوى لتمام في الاخير ولا يكلف الاختيار المستلزم للحج  
 اما غيره كالسؤال ونحوه فالاحوط وجوبه ولو كان الشك للجمل بمقدارها  
 الشرعي فالاحوط للجمع وان كان الاكتفاء بالتمام لا يخلو من قوة ولو قصر  
 في المسافة مثلاً اعاد وان ظهر بعد ذلك انه مسافة الا اذا فرض التقرب  
 فيه مع مصادفة الواقع فانه يخرج في وجهه والاحوط الاعادة كما ان الاحوط  
 له ذلك لو صلى تماماً ثم ظهر انه مسافة خصوصاً في الوقت ولو ظهر في أثناء  
 السير ان المقصد مسافة قصر وان لم يكن التبايل بينهما ولو قصد الصبي والمجنون

سواء كان في السفر  
 أو في غيره من  
 الأماكن

في المسألة  
 والاحتياط لا يترك

لو اريد الجمل بمقدار  
 المسافة شرعاً  
 فالاقوى وجوب  
 الجمع  
 بل لا يخفى عرقه

النف

الذي يمكن منه ذلك فارتفع عندهما في الاشياء قصر في وجهه والاحوط للجمع  
 حساب المسافة في صفار البلدان ومنو سطاته من سور البلد ومنتهى البيوت فيها  
 لا سور فيها وآخر المحلة في البلدان الكبار الحارفة للعادة بحيث تكون المحلة  
 منها قدر البلد المعتادة والاولى مع ذلك الجمع بين القصر والتمام خصوصاً مع  
 عدم انفصال الحال بعضها عن بعض والمدار على قصد قطع المسافة وان  
 حصل ذلك منه في ايام لم يتخلل بينها احد قواطع السفر ما لم يخرج بذلك  
 عن اسم السفر عرفاً كما لو قطع في كل يوم شيئاً يسيراً مثلاً للثبوت لا الصعوبة  
 السير فانه يتم ح والاحوط الجمع ولو تردد في اقل من اربعة فراسخ ذهاباً ورجوعاً  
 مثلاً حتى قطع ثمانية او اكثر لم يكن مسافراً وان لم يدخل في تروده محل الترخيص  
 وان كان ذلك من نيته على الاصح بل الظاهر ذلك في كل تلفيق من الذهاب و  
 الاياب عدا الاربع فلو كان للبلد طريقان ولا بعد منهما مسافة فسلك  
 الا بعد قصر وان كان ذلك لارادة التقصير على الاصح ولو سلك الاقرب  
 كان دون الاربعة لم يقصر فيه حتى لو كان من نيته الرجوع بالبعد الذي هو  
 مسافة والاحوط له الجمع نعم يقصر متى شرع في الرجوع في الابعد اما اذا  
 لم يكن مسافة فلا يقصر لو رجع فيه ايضا ولو كان سبعة والاقرب فرسخاً او قصد  
 الرجوع فيه من اول الامر والاحوط الجمع ح ولو سلك مستديراً كما  
 الذهاب فيها الوصول الى المقصد والعود اليها سواء زاد على الاول او نقص  
 فيلحق التلفيق ح بالنسبة الى ذلك ولو فرض كون المقصد به يتحقق الرجوع  
 الى البلد لكونه منتهى الدائرة من الطرف الآخر كان لكل ذهابا في وجهه قوتاً ولو



قصد ما دون المسافة ثم تجد له رأى فقصد آخرى مثلها لم يقصر ولو زاد  
المجموع على مسافة التقصير فان عاد وقد كملت المسافة فإنا قد قصرنا بالضرب  
وكذا لو طلبه اية شردت او غريما او ابقا ولم يكن قاصدا في طلبه مشاوا  
قطع مسافا ثم يتعين عليه التقصير لو عين ولو في الاثناء مقصدا يبلغ  
المسافة ولو خرج ينتظر فقه ان يشر واسافر معهم فان كان على حد نشأ  
قصر في سفره وموضع انتظاره وان كان دونها اتم حتى يفسر له الرفقة  
وياسفر ثم لو اطمئن بحصولها قصر بخروجه عن محل الترخص ثم لا فرق في  
اعتبار قصد المسافة بين التابع وغيره سواء كانت التبعة لوجوب الطاعة  
كالزوجة والعبد ونحوهما او اختيارية كالخادم ونحوه او قهرية كالآية  
والملك ونحوهما فان تبعه القصد لقصد المتبوع كاف في وجوب القصر ثم  
يعتبر العلم بكون قصد المتبوع مسافة فلو لم يعلم بذلك بقى على التمام ولا  
يجب الاستخبار ولا على المتبوع الاخبار كما انه يبقى عليه اذا كان عازما على  
المفارقة حتى في الزوجة والعبد ونحوهما ممن يجب عليه طاعة المتبوع بل  
لو احتمل العتق والطلاق قبل بلوغ المسافة بقيا عليه في وجبه لكن الاقوى  
خلافه حتى لو كان ذلك مظهرنا لهما ما لم يكن على وجه ينافي اصل قصد المسافة  
فيمحى اما اذا كان القاصدين لهما لكن قد عزم على المفارقة على فرض حصولها  
فالظاهر القصر والاحوط الجمع **ثانيها** استمرار القصد فلو عدل عنه قبل  
بلوغ اربعة فراسخ اتم وكذا لو تردد ومضى ما صلاه قصر ولا يحتاج الى اعادة  
في الوقت فضلا عن خارجه وان كان بعد بلوغ اربعة بقى على التقصير وان لم

قصد المسافة تباع  
الظن المذكور في كتاب  
بمحقق

ليوم على الأصح ويكفي في الاستمرار المزمور بقاء قصد النوع وان عدل عن شخص  
كما لو قصد السفر الى مكان مخصوص فعدل عنه الى آخر يبلغ ما مضى وما بقي  
مسافة التقصير فانه يقصر على الأصح ولو تردد في الاثناء ثم عدل الى الجزم  
قبل ان يقطع شيئا رجع الى القصر اما لو قطع حال التردد ثم رجع الى الجزم  
فلا قوى الاكتفاء ببلوغ ما قطع حال الجزم وما بقي مسافة واسقاط ما  
تحلل بينهما مما قطع حال التردد والاحوط له الجمع مع قصور ما بقي من المسافة  
واقه العالم **ثالثها** ان لا يوفى قطع المسافة باقامة عشرة ايام فصاعد في  
اثنائها او مربية وطنة ولو الشرعي والام في طريقة كالوعزم على قطع اربعة  
فراسخ قاصدا لنية الاقامة في اثنائها او على ما سها او كان له وطن كذلك  
وقد قصد المربية وكذا لو كان مترددا في نية الاقامة او المرور في المنزل المنزلة  
على وجه ينافي القصد الى قطع المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصد لها  
ولكن يحتمل عروضا مقتضى لنية الاقامة في الاثناء او المرور في المنزل فانه يقصر  
ولو عدل عن نية الاقامة والمرور فان كان ما بقي له بعد العدول يبلغ مائة  
في نفسه من دون تلفيق لما بقي قصر فيه والا فلا ونية الاقامة والمرور بالوطن  
كما انها تنافي حصول السفر لو حصل في ابتداء القصد تقطاعه ايضا بعد  
تحققه بمعنى ان من سافر ووجب عليه القصر فنوى اقامة في مكان او مر في وطن  
له عاد الى التمام وكذا لو بقي مترددا في مكان ثلثين يوما واحتج في عود القصر  
الى مسافة جديدة والا قوى حصوله في اقامة العشرة والتردد ثلثين يوما من  
محل الضربة الارض بخلاف المنزل فانه لا يقصر مع الخروج منه الا بعد ثمانية



محل الترخيص كما استعرف وان كان الاحوط فيهما ذلك ايضا خصوصا في محل  
 محل الإقامة ولو كان بينه وبين وطنه الآخر الذي قصد السفر اليه او المحل الذي  
 عزم على نية الإقامة فيه فتا التقصير قصر في طريقة خاصة ولا يكتفى فيها  
 الاربعة فرائخ هنا لا تقطع سفره باحد الامرين فلا يتلفقح ذهابه و  
 ايامه ولو كان له عدة مواطن اراد الوصول من احدها الى آخر اعتبر ما بينهما  
 فان كان مسافة قصر في الطريق خاصة فاذا وصل الى وطنه انقطع سفره  
 فيتم فيه فاذا اراد الوصول الى الآخر فعل كذلك ولو كان له مقصد آخر متجا  
 عن وطنه الاخير الذي هو فيه اعتبر ما بينهما فان كان فتا قصر في الذهاب  
 والاياب والمقصد والا فلا ويكتفيه في الفتا هنا الاربعة فرائخ وان لم  
 الرجوع ليوم على المختار اما اذا كان دون ذلك فلا يجزئيه وان قصد الرجوع  
 ليوم الى وطنه الاول بغير الطريق الذي ينقطع سفره به نعم متى شرع في  
 الرجوع المزبور وكان يبلغ الثمانية فضا عدا قصر وقد ظهر مما عرفت  
 قواطع السفر **ثلاثة اولها** الوطن والمراد به المكان الذي يتخذ الانسان  
 مقرا وموطنا له على الدوام مستمر على ذلك غير عادل عنه من غير فرق بين  
 ما نشأ فيه وما استجد ولا يعتبر فيه بعد الاتحاد المزبور حصول ملك له  
 فيه ولا الاتحاد ولا اقامة السنة اشهر على الاقوى كما لا يكتفى فيه بمجرد النية نعم  
 لا بد فيه من اقامة في الجملة على وجه يعدها بها انه وطن له عرفا نعم يجزئ عليه  
 حكم الوطن مادام يتخذ كذلك اما اذا عدل عنه الى غيره ولم يكن له فيه ملك ذلك  
 عنده حكم الوطينة فان كان له فيه ملك قد جلس فيه حال الاتحاد المزبور سنة

ولو منفردة

ولو منفردة جرى عليه حكم الوطينة على الاقوى مادام ما كافتوا اخرجه عن ملكه  
 خرج عن حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن سكنه السنة اشهر  
 المزبورة بل كان في غيره جرى عليه حكم الوطن في وجهه والاحوط الجمع اما اذا كان  
 ملكه فيه نخلة ونحوها مما هو غير قابل للسكن لم يجز عليه حكم الوطن في الاقوى  
 والاحوط الجمع وكذا لو كان له منزل وقد عدل عنه قبل اتمام السكنى فيه سنة  
 او كان له منزل في بلد قد سكن فيه سنة اشهر متواليه فضلا عن المنفردة الا انه  
 لم يكن متخذ وطن ومقرا وانما كان لغرض تجارة ونحوها بل الاحوط الجمع بين  
 حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل عن الاستيطان فيه فعلا وان كان له فيه  
 منزل قد سكنه سنة اشهر فضا عدا حال الاتحاد وطنا وعلى كل حال فلا  
 يكتفى في الوطينة القوية والزوجة ومنزل الاهل من الوالدين ونحوهم على ما  
 وان كان لا يزعمونه لو اراد الملك عندهم **ثانيها** الإقامة والمراد بها ان يعين  
 على مكث عشرة ايام فضا عدا متواليه بلبا اليها المتوسطة في مكان واحد او  
 يعلم بقاءه فيه كذلك على الاصح اما الظن فلا يكتفى فضلا عن الشك ويكتفى  
 تليفق اليوم المنكسر من يوم آخر على الاصح والاحوط الجمع ولا يعتبر في نية  
 الإقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الاصح بل لو قصد حلا  
 بنيتها الخروج الى بعض بيابنها ومزارعها ونحوها من حدودها مما لا  
 صدق اسم الإقامة في البلد عرفا جرى عليه حكم المقيم على الاقوى وان خرج  
 ولو ان كثر تردده الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم تجاوزه محل الترخيص  
 وكذا لا ينافي الفصل بالشط ونحو بعد صدق اسم اتحاد البلد كجانب بغداد

في مسائل الاحوط  
 الجمع  
 في مسائل الاحوط  
 الجمع



والحكمة في نية الإقامة فيها والفرق في الجانبين نعم لو لم يكونا بلدا واحدا كما  
 وسجل الكوفة وبغداد والكاظم على الاظهر لم تصح الإقامة في مجموعهما باعتبار  
 الوحدة فيها كما لا يعتبر فيها قصد عدم الخروج عن حدود البلد وتوابعه  
 التي يصدق معها الإقامة في البلد ولو كان قصد في ابتداء النية الخروج  
 الى ما دون المسافة مما هو خارج عن حدود البلد لم يكن مقيما على ذلك  
 وكذا لو عزم على الإقامة في رستاق من قرية الى قرية ولم يعزم عليها في واحدة  
 منه بل لا يبعد ذلك لو بدله ذلك بعد النية قبل الصلوة تماما بل لو كانت  
 البلاد خارقة المعتاد منفصلة المحال نوى الإقامة في المحلة منها ولو كانت  
 بل وكذا لو لم تكن منفصلة المحال نعم لا يعتبر في محل الإقامة كونه بلدة او قرية  
 بل لا ينتهي في البرية القفراء لكن لا يتوسع في جعل الحدود بل يقتصر على  
 المتيقن مع ان الاحتياط فيه لا ينبغي تركه ولا تصح نية الإقامة في بيوت  
 الاعراب ما لم يطمئن بعدم الرحيل مقدارها او يعزم بصدقه على المكث بعد  
 في مكافئ لورحلوا ولو نوى الإقامة ثم بدله فان كان قد صلى بتلك النية  
 فريضة تماما بقي على حكمه الى ان يسانر بل هو كذلك لو صلاها غافلا  
 وان كان الاحوط له الرجوع كما ان الاحوط له ذلك ايضا لو صلاها تيمنا  
 البقعة بعد الغفلة عن نية الإقامة وان كان الاقوى فيه الرجوع الى  
 ولو فاشته الصلوة على وجه يجب عليه قضاءها ففضاها تماما ثم عدا  
 بقي على حكم التمام بل لا يبعد ذلك وان لم يقضها الا ان الاحوط فيه الرجوع  
 بل وفي سابقه ايضا اما اذا فاشت على وجه لا يجب القضاء معها لحين

هذا الاحتياط  
 لا يترك

نحو

ونحو فعدك عن النية عاد الى القصر والاقوى عدم الحاق غير الصلوة  
 بهما مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوها فيعود الى  
 القصر مع العدول وان كان قد فعل شيئا منها حتى الصوم بعد الرقلا  
 وان كان الاحوط له الجمع في الجميع كما ان الاقوى عدم لحاق الدخول في ركوع  
 الثالثة بالانتماء وان كان الاحوط معه الجمع بل الاحوط له ذلك بالقيام  
 الى الثالثة ولو بدا المقيم الخروج الى ما دون المسافة بعد الصلوة بتمام  
 اتم في الذهاب المقصد والايام بل كان عازما على اقامة مستأنفة سواء  
 كان في محل الإقامة الاولى او غيره وان لم يكن عازما عليها ولا على العود  
 محل الإقامة قصر مطلقا مع كون المقصد مسافة وان بقي مترددا فيها  
 لبعض الأغراض وان كان عازما على العود دون الإقامة اتم في الذهاب  
 المقصد وقصر في الاياب خصوصا اذا كان الرجوع الى محل الإقامة باعتبار  
 كونه منزلا في سفره الجديد والاحوط الجمع خصوصا مع بقاءه على كثرة التردد  
 الى محل الإقامة كما ان الاحوط ذلك ايضا لو كان مترددا في الإقامة بعد العود  
 وعدمها بل وفي المتردد في العود وعدمه بل وفي الداهل عن ذلك وان كان  
 القول بالانتماء في الذهاب المقصد والقصر في غيره لا يخرج من قوله ولو بدا المقيم  
 السفر ثم بدله قبل قطع المسافة ان يعود ويقوم عشر قصر قبل حال خروجه  
 واتم عند نيته على الاقوى اما اذا بدله العود دون الإقامة قصره على الاقوى  
 والاحوط الجمع وكذا لو ردت الرجوع او رد لنسيان حاجته ونحوه ومن دخل  
 في صلوة بنية القصر ثم عن له المقام اتم ولو نوى الإقامة ودخل في الصلوة

عند في الصوم  
 شكل فلا يترك  
 الاحتياط

المسألة الثانية  
 والاحتياط في جميع  
 عدم الإقامة بل العود  
 الجمع في الذهاب المقصد  
 والعود وان كان التمام  
 في بعض الصور  
 في بعضها الآخر لا يخرج  
 عن قبحه



فيه ما تقدم من  
الاحتياط  
والمروءة

ففت له السفر قبل الدخول في الثالثة قصرها واجتنبه بل الاقوى ذلك  
من كان قبل التمام والاحوط الجمع كما استرنا اليه سابقا **قال الله** التردد في  
وعدمه ثلثين يوما ولو بتلفيق المكسرها ايضا على الاصح في مكان واحد  
على حسب سمعة في الإقامة من غير فرق بين البلد والمقارعة وان كان الاوط  
في الاخيرة الجمع وفي الاجتزاء بالشهر الهلالي وان كان ناقصا اذا اتفق لخاصة  
لاول الهلال وجه قوي لا ينبغي ترك الاحتياط معه وحكمه حكم الإقامة في وجه  
الصلوة تماما وفي انقطاع السفر على وجه يحتاج العود معه للقصر في فتا  
جديدة على الاصح وفي حكم التردد الى مادون المسافة وفي غير ذلك مما  
لا يخفى جريان فيه ولا فرق في تردده بعد بلوغ المسافة بين ان يكون في  
وقت مفارقتها لذلك وبين ابطال السفر والرجوع الى محله ثم يعتبر فيه  
ان يكون تردده وهو مقيم في مكان واحد اما لو كان ذلك منه وهو يسير في  
سفره بقي على القصر ان كان قد بلغ مستاء والاعاد الى التمام او كان قد خرج  
في اثنا السنتين الى مكان آخر غير الاول ولودون المستاقاة لا يجري عليه  
الحكم على الاقوى وان كان من قصر الرجوع ليوم او ليلة **الاصح** من  
شروط القصر ان يكون السفر سائعا فلو كان معصية لم يقصر سواء كان  
معصية كابق العبد ومخيم او غايته على وجه يقيمها في الحرم كالسفر لقطع  
الطريق ونيل المظالم من السلطان ونحو ذلك على الاقوى ثم ليس من واقع  
الحرم في اثنا اذ لم يكن على وجه يؤدي الى حرمة السفر نفسه فيبقى على القصر  
صح اما لو كان كذلك كركوب اية مغسوبة ونحوها فانتم على الاقوى كما انتم

م

منه ما كان ضدا الواجب قد تركه وسافر على الاقوى ايضا وان كان الاوط  
فيه الجمع خصوصا اذا قصد التوصل به الى ترك الواجب هو شرط ابتداء  
واستدامة فلو كان ابتداء سفره طاعة فقصد المعصية في الاثناء انقطع  
ترخصه وان كان قد قطع مسافا كما انه يترخص لو عدل عن سفر المعصية  
في الاثناء الى غيره اذا كان التبا مسافة ولو اربع فراسخ فان لم يكن وكان  
العود مسافة ففي ضم ما بقي اليه وجه لكن الاقوى خلافة فيتم صح حتى يشرع  
العود كما انه يتم بينهما لو كانت المسافة ملفقة منها ولم يكن التبا اربع فراسخ  
ثم الاحوط الجمع فهما كما ان الاحوط ذلك ايضا لو عاد الى الطاعة بعد  
المعصية في الاثناء وضرب في الارض وكان ما بقي لا يبلغ مسافة الا  
بضمه لما مضى بعد طرح ما تخلل بينهما من المصاحبة للمعصية وان كان ذلك  
القصر فيه واول من في ذلك ما لو قصد المعصية ولما يضرب في الارض  
لو سافر للصيد لهوا نحو ما يستعمله ابناء الدنيا ثم يتم يقصر في رجوعه  
اذا كان يبلغ المسافة كما في كل مسافر معصية ولو كان الصيد لقوته وقوت  
عيله قصر ايضا اما لو كان للتجارة افطر لو كان صائما واحتيا بالانعام  
والقصر في الصلوة وان كان القول بالقصر فيها لا يخفى من فرق ولا فرق  
نما ذكرنا بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد اقرار قصد المسافة بين كونه  
دائرا حول البلد وبين التبا عد عنها وبين استمراره ثلاثة ايام وعدمه  
على الاصح وتابع الجايز على وجه يكون من اعوانه وجنده يتم حتى لو كان  
سفر الجائر طاعة فانتم يقصر في نفسه دون اتباعه بل قد يوق بالتمام للثبات

وهو على تمام  
الاحتياط  
في تمام مع قطع  
الاحتياط الموجب  
للقصر

مع الرجوع ليوم  
ولا يفهم ما تقدم  
من الاحتياط

الاحوط في كل من  
الانعام في العود ايضا  
كما قبل الاول بتمام  
بعض المعصية  
لا يبعد عن جاز  
من سفر المعصية



المعدن نفسه لا مثال امر الجائر لو امر بالسفر ففعله امثالا لامره وان كان  
مباحا الا ان الاحوط الجمع اما من كان تابعه لا كراه لتحصيل غرض منه من  
دفع مظلة ونحوها فلا ريب ان حكمه القصر والله هو العالم **الحاسر** ان لا يتخذ  
السفر عملا له كالمكاري والملاح وغيره من اصحاب السفن والساعي ونحوهم  
من عمله ذلك فان هؤلاء يتبون الصلوة في سفرهم الذي هو عملهم وان استعملوا  
لاقتصرهم لا غيرهم كعمل المكاري مثلا متاعه واهله من كان الى مكان آخر  
من غير فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها الى الاماكن القريبة الى  
بلاده مما يبلغ مسافة فكرها الى غير ذلك من البلدان البعيدة وبين غيره  
كذا لا فرق بين من جدد في سفره منهم بان جعل المنزلين مثلا منزلا واحدا  
من لم يكن كذلك نعم الظن القصر في السفر الذي ليس عملا لهم كالوفاء للملاح  
مثلا سفينة وسافر للزيارة او غيرها كما ان الظاهر ذلك في نحو الجملانية  
الذين يستعملون السفر في خصوص اشهر الحج بخلاف من كان منهم يتخذ ذلك  
عملا له في تمام السنة كالذين يكرهون الاعاجم من اماكنهم الى الحج ذهابا وايابا  
على وجه يستغرق ذلك تمام سنة او معظمها فانه يتم الحج والتاجر الذي يله  
في تجارته المسمى في عرفنا المستغنى يتم ايضا اذا كان قد اتخذ ذلك عملا له كما  
سنته اما اذا كان في الصيف دون الشتاء وبالعكس فانه يصلي قصر في  
وجهه والاحوط الجمع ولو كان التردد عملا له لكن دون المسافة كالحطاب  
ونحو قصر اذا سافر ولو للاحتكاك اذا صار عملا له فانه يتم الحج والملازم في الجمع  
على صدق اتخاذ السفر عملا له عرفا ولو في سفر واحدة لطولها وتكرار ذلك منه

اذا كان ذلك في السفر  
مع عدم تحقق الإقامة  
عقب الأولين وفي  
الثانية اشكال احوط  
الجمع تم

لا يخرج عن اشكال فلا يترك  
الاحتياط تم  
لذا صار السفر الى  
المسافة عملا له  
تم

من كان

من مكان غير بلده الى مكان آخر يتم يعتبر في استمراره على التمام ان لا يقيم في  
بلده عشرة ايام ولو غير متويزة بل وان كانت ملفقة من مجموع ايام يخرج  
اشاها الى مادون المسافة ما غير بلده فلا بد من بينهما مع بقاها تماما فلا يخرج  
حصولها من غيرنية ولا ينفها من دون حصولها تماما بل لا يجري على الاصح بقائه  
لثلاثين يوما متزدا في مكان فضلا عن العشرة فلا ينفطع حكم عملية السفر  
عنه الا باقامة عشرة بعدها لكن الاقوى عدم احتياجها الى نية كعشرة  
البلد وعلى كل حال متى حصلت العشرة المزبورة انقطع حكم عملية السفر  
وعاد الى القصر لكن في السفر الاولى خاصة دون الثانية فضلا عن الثالثة  
وان كان الاحوط فيها الجمع ولا فرق في الحكم المزبور بين المكاري والملاح  
والساعي وغيرهم من افراد من عمله السفر اما اذا لم تحصل العشرة المزبورة  
بقي على حكم التمام وان كان الاحوط الحاق الخمسة بها الا ان الاقوى خلافه  
والبدوي الذي يطلب القطر والسجود لم يتخذ مقرا مخصوصا بل مقرا بنية يتم  
في صلواته الا اذا انشاء سفر الزيارة مثلا على غير الحال الذي اتخذ فانه  
يقصر حتى لو مضى لاختيار منزل مخصوص وكان يبلغ مائة على الاقوى  
والاحوط الجمع فيه ومبدا مسافته من محل البيوت التي هي بحكم الوطن له و  
ترخصه حفاظا على المخوف الذي تتمتع به في غيره والسائح في الارض الذي  
لم يتخذ وطنا منهيته والاحوط الجمع ومن سافر معرضا عن وطنه لم يتخذ  
وطنا غير يقصرو من كان في ارض واسعة قد اتخذها مقرا الا انه ككل  
مثلا في مكان منها يقصر اذا سافر عن مقر سنته مثلا والراعي الذي ليس له

فقد مضى الى الاحوط  
اعتبار ذلك في السفر  
تم

في الثانية اشكال  
احوط الجمع

فيه اشكال تم



مكان مخصوص يتم في صلوة **الناس** ان يضرب في الارض حتى يصل الى محل  
 الترخيص فلا يقصر قبله على الاصح وهو المكان الذي يتوارى عنه صوت  
 بيوت البلد واشكالها الاشباح او يخفى عليه الاذان فايها حصل كفى  
 ٢: القصر والاحوط مراعاة حصولهما معا والمدار في السماع والرؤية على  
 المعتادين دون الخارجين فاقدهما او احدهما يقدرهما في المستوى كما  
 انه يقدر عدم الحائط لو كان بل يقدر البلد ايضا لو كانت في شاطئ او  
 مكان منخفض وان كان الاحوط في المرتفعة خفاؤها ولا عبرة بالاعلام  
 والمنازل والقباب بل والسور على الاصح بل قد عرفت ان الاعتبار ما عرفت  
 من خفاء صور جدران البيوت واشكالها الاشباح والاحوط اعتبارا  
 خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه اذا فاق وغيره فضلا عن التميز  
 كونه اذا فاق الا انه لم يميز بين فصوله وان كان القول بالاكتماء بخفاء تميز  
 فصوله لا يحسن من قوع ولو كان صوت المؤذن خارق المعتاد رد اليه كما انه  
 لو كانت البيوت على خلاف المعتاد من العلو والاختصاص ردت اليه ايضا  
 نعم يعتبر فيه كونه على مرتفع معتاد في اذان مثل ذلك البلد لو ساق بل  
 الظاهر اعتبار كونه في آخر البلد وفي ناحية المسافر نعم يقوى الاكتفاء اذا  
 البلد وان لم يكن في آخرها اذا كانت البلاد صغيرة او متوسطة ولها مادة  
 مرتفعة كالنخلة كبر بلا ويكفي في البلد ويحصى من جدران البيوت  
 خفاء البيوت ولا يحتاج الى تقدير الجدران على الاصح ومتسع البلاد  
 على وجه تكون محالها كالقرى المتعدة يعتبر اذان محلته وبيوتها ولو

بل يخرج عن قوع

من ذلك

من ذلك في اعتبار ذلك متاعا لاهل الحسنة والبادية ونحوهم فان الظاهر  
 تعدد الجميع وان شمله اسم واحد ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه كما لا ينبغي تركه  
 ٢: اعتبار مقدار محل الترخيص بالنسبة الى كل سفر مختبر خصوصا محل الإقامة  
 بل والشئ وان كان الاقوى اختصاصا اعتبارا بالوطن اما غيره فيكفي في غير  
 ٢: الارض وينقطع السفر بالوصول الى محل الترخيص من وطنه او محل عزمه  
 نية الإقامة فيه وان كان الاحوط له تاخير الصلوة الى الدخول في المنزل فاذا  
 هذه الشرائط وجب على المسافر القصر ولو صلح تماما في غير الاماكن الاربع  
 مع علمه بالحكم بطلت صلوة ووجبت عليه الاعادة في الوقت والقضاء في  
 خارجه اما اذا كان جاهلا بان حكم المسافر التقصير فلا اعادة عليه الوقت  
 فضلا عن خارجه بل يقوى <sup>والمحقق</sup> الحلق بالصواب الصلوة في ذلك اما لو كان جاهلا  
 ببعض الخصوصيات كجهل انقطاع كثرة السفر باقامة العشرة او انقطاع  
 سفر المعصية بقصد الطاعة في اثباتها فاقصر فلاحوط ان لم يكن اقوى عدم  
 معذوريته بذلك فيعيد الصلوة ح وقفا وخارجا كما ان الاقوى عدم معذوريته  
 من قصر جهلا بموجب التمام من الإقامة ونحوها بل الظاهر عدم المعذورية  
 بنسيان فضل عن جهله فيعيد ح ما صلاه قصرا في الوقت وخارجا نعم  
 لو نسي المسافر سفره فصلى تماما اعاده في الوقت دون خارجه ولو اتفق  
 حصول القصر منه اتفاقا لا عن قصد لم يجز ذلك وكذا الجاهل بان حكم  
 القصر واذا دخل الوقت وهو حاضر متمكن من فعل الصلوة ثم سافر  
 حتى تجاوز محل الترخيص والوقت باق قصر والاحوط الاتمام معه كما انه

شكلا  
 ضد في الكفاية  
 ٢



يتم لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر الوقت باق والاحوط القصر معه  
 وكذلك العبرة في القضاء بحال الفوان لا الوجوب على الاصح وبسبب موثقا  
 يقول عقب كل فريضة مقصورة ثلاثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 والله اكبر والاولى عدم الاكتفاء بها عما ورد من استحباب التقيب بها بعد  
 كل فريضة وان لم تكن مقصورة واما الاماكن الاربع وهي مسجد الحرام ومسجد النبية  
 ومسجد الكوفة والحائري الحسيني فانه يحضر فيها بين القصر والتمام بل الاخير  
 افضل وان كان الاول والاحوط كما ان الاحوط والاقوى عدم الحاق غيرهما  
 من البلدان الاربعة وباقي المشاهد بل الظم الافتصا فيها على الاصل منها  
 دون الزيادات الحادثة في بعضها نعم الاقوى الحاق السطوح والمواقع  
 المنخفضة من المساجد بها والاحوط القصر في الحايب الداخلة في الجدران  
 منها كما ان الاحوط ذلك لو دخل بعض المصلين وخرج بعضه والظاهر ان  
 الروضة المشرفة بزيادتها من الحايب بل لا يخرج الحاق الرواق به من وجوبه  
 ان الاحوط الافتصا على ما حول الصريح المبارك مما لا يزيد على خمسة  
 عشر ذراعا بزيادة اليد والله العالم

عند في تحصيل الحايث  
 اشكال

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين القرائين  
**اتابعد** فيقول العبد العاثر محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر انه قد  
 التمتني جماعة من اخواني في الدين ان يكتب لي رسالة في احكام الصوم على  
 وجه الاختصاص ولم يكن لي بد من اجابتهم فاستخرجت الله تعالى واجبتهم الى ذلك  
 مستعينا به ومتوكلا عليه **كتاب الصوم** وفيه فصول **الاول** في النية وفيه  
 مباحث **الاول** يشترط فيه النية كغيره من العبادات على الوجه الذي قد ساء  
 في الطهارة والصلاة من انها الداعي دون الاخطار وانه لا يجب فيها بعد  
 الاخلاص وقصد الاستئصال غير التيقين مع تعدد نوع المأمور به لاسمع اتحاده  
 فلا يلزم ح فيها التعرض للوجوب والتدب ولا القضاء والاداء ولا الاصاله  
 والتحمل فلو لم ينوها بل لو نوى شيئا منها في محل صدق على وجه لا ينافي التيقين  
 ولا يقتضي تغير النوع صحيح لو كان مشترعا وان اثم بشرعية كما لا يجب معرفة  
 انه الكف او الترك بل لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فلو نوى الامساك  
 عما تدخل في فيه صحيح على الاقوى بل لو نوى الصوم وكان يتحيز ان الجنازة عمدا مثلا  
 لا تبطل لكن لم يفعلها فيه ولم يلاحظ في النية الامساك عما عداهما صحيح على الاقوى  
 ايضا نعم لو لاحظ في نيته ذلك بطل **المبحث الثاني** لا يقع في شهر رمضان  
 غيره واجبا او ندبا من المكلف بصومه وغيره كالمسافر ونحوه على الاصح من غير  
 فرق بين الجاهل والتامى والعالم نعم يكفي فيه نية صوم عده من غير تعرض فيها للكونه

الاقوى وجوبه في كل  
 في القضاء من غير التيقين  
 في منه عدم اخر لنفسه  
 او غيره



وجوب التعيين في الأخيرين  
خصوصا الأول منها لا يخرج  
عن قف

منه حتى في المتوخي له والجاهل بعدم صحة غيره فيه على الأصح وإن كان الاحتمال  
خصوصا في الأخيرين ذلك بل لو نوى غيره فيه جاهلا به أو ناسيا له اجزأ عنه مجالا  
العالم به فانه لا يقع لواحد منهما على الأصح وإن كان جاهلا بعدم صحة غيره فيه  
ثم علم وجدة النية قبل الزوال وفي الحاق الواجب للمعين بنذر ونحوه بشهر  
رمضان في الاجتزاء عنه لو نوى غيره فيه جهلا أو ناسيا أو صر ولكن الأقوى خلافه  
ولا بد فيما عدا شهر رمضان من نية التعيين بمعنى القصد إلى صنف الصوم المحض  
كالكفارة والنذر المطلق بل النذر المعين كذلك على الأقوى وكذا قضاء شهر  
رمضان وان تضيق أو لم يكن في ذمة المكلف صوم واجب سواء بل وكذا المندوب  
المعين كأيام البيض فضلا عن المندوب المطلق فإن الجميع عداه يجب التفرغ  
في النية للتعين المزبور فلا يجري الافتصاص على نية القرينة بدونه وإن كان جاهلا  
نم لو لاحظ في النية ما في ذمته وفرض اتحاده كان معينا **المبحث الثاني** على النية  
في الواجب للمعين بالأصل أو بالعارض مع التوبة عند طلوع الفجر الصادق  
على وجه تقارنه وهو سهل بناء على أنها الذاعى أو أى جزء من ليلة اليوم الذى  
يريد صومه وإن قام أو تناول المفطر بعد ما فيه مع استمرار العزم على مقتضاها  
لكن في خصوص شهر رمضان الاجتزاء بنية واحدة للشهر كله والاحوط تجديد ما  
مع ذلك لكل يوم ولو فات بعض الشهر اجتزأ بنية واحدة لما بقى من الشهر أيضا  
كما انه تجزئ النية لكل يوم من غير نية للمجموع من أول الشهر أما غير شهر رمضان  
من الصوم المعين فلا بد من نية لكل يوم مع التذكرا ما مع نسيانها فيه أو نسيان

نحو

شهر رمضان جدها قبل الزوال واجتزأ بهامع عدم تناوله المفطر و  
عدم افساده الصوم السابق بربا أو نحوه ولا يجزئ تجديد ما بعده على  
الأصح وكذا غير التسيان من الاعذار الشرعية كالجهل بكونه المعين أو  
نسيانه أو نحو ذلك فانه يجزئها قبل الزوال ويجزئ به دون ما بعد الزوال  
إذا كان معينا غير شهر رمضان وأما هو فقد عرفت الكلام فيه والله العالم  
وكيف كان فحلها في غير المعين يمتد اختيارا من أول الليل إلى الزوال دون  
ما بعده على الأصح ولا فرق في ذلك بين سبق التردد بل العزم على العلم  
وغيرهما بل لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الإفطار ثم بدله الصوم قبل الزوال  
فتوى وصام صح على الأقوى وأما محلها في المندوب فيمتد من الليل إلى أن  
يبقى من الغروب زمان يمكن تجديد ما فيه على الأقوى ويوم الشك في أنه  
من شعبان أو رمضان بنية أنه من شعبان ندبا اجزأ عنه رمضان الواجب  
بعد ذلك وكذا الوصام بنية أنه قضاء أو نذر اجزأه لو صادف على الأقوى  
بل لو ظهر له في الاشتغال بخج إلى تجديد النية وإن كان هو الاحوط ولو بعد الزوال  
نم لو صام بنية أنه من رمضان يقع لاحدها على الأصح بل وكذا الوصام على  
أنه إن كان من شهر رمضان كان واجبا وإلا كان مندوبا على وجه التردد في  
النية أما لو نوى القرينة المطلقة وكان التردد في الشيء نفسه لا في نيته فالأقوى  
الصحة وإن كان الاحوط خلافه أيضا ولو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم

بما هو مقتضى

بما هو مقتضى



بان انه من الشهر ولم يكن قد تناول مفطرا جدد النية ما بينه وبين الزوال  
واجترى به وان كان ذلك بعد الزوال امسك وجوبا وقضاء بعد ذلك  
والاحوط له تجديد النية مع ذلك ولو نوى الافطار في يوم من شهر رمضان  
عصيانا ثم تاب فجدد النية قبل الزوال لم ينقض على الاقوى **المبحث الرابع**  
كما يجب النية في ابتداء الصوم تجب الاستدانة على مقتضاها في انشاء  
فلو نوى القطع بمعنى انه انشأ رفع اليد عما لبس به من الصوم ولو زعم  
الاختلال ثم بان عدمه بطل بخلاف ما لو عزى على انشاء ذلك فيما ياتي او  
نوى القاطع فان الاقوى الصحة معها وان كان الاحوط خلافه وكذا يان في  
الاستدانة المزبورة التردد في الانشاء كما ياتي في ذلك ابتداء النية نعم  
لو كان تردده في البطلان وعدمه لعروض عارض لم يكن فيه بأس وان  
استمر ذلك الى ان سئل وليس في الصوم عدول مطلقا على الاصح من  
غير فرق بين كونه من فرض الى آخر او نفل كذلك او من احدهما الى آخر  
والله هو العالم **الفصل الثاني** فيما يسك عنه وهو امور **الاول** وانما  
الاكل والشرب للعتاد كالخبز والماء وغيره كالخضار وعصارة الاشجار  
**الثالث** الجماع للذكر والانثى والبهيمة على الاقوى قبل الاودبر على الاصح  
حتا او ميتا على الاظهر صغيرا او كبيرا واطنا كان الصائم او موطوءا  
ويفسد صوم الحنثي بوطنى الذكر لها دبرا كالاوطى لها وبوطيها للزوجة

بطلان من نفقته

مع وطى الذكر اياها من قبلها دون المرتبة والذكر ولو وطئت كل من الحنثي  
الاخرى فلا بطلان كما لا بطلان بمطلق الجماع مع النسيان او القهر لما  
عن الاختيار وبالا يلاج في غير الفرجين بلا انزال وادخال غير الذكر من  
اصبع وغيره ولو طعن بزعم غير الفرج فدخل فيه من غير قصد فلا شيء  
عليه بل وكذا العكس على الاقوى ولو ارتفع القهر او النسيان فزعم من  
حينه فلا بأس بخلاف ما لو تراخى ويتحقق الجماع بغيره بحسنة او  
مقدارها من مقطوع مما مثلا فلو دخل بجملة ملتوبا ولم يبلغ الحد فلا  
فساد وان كان لو انتشر بلغ كما لا فساد مع الشك في الاصل او في غير  
الحسنة والله العالم **الرابع** تعد الكذب على الله ورسوله والائمة  
على الاصح بل يقوى الحاق باقي الانبياء والاصياء كما يقوى عدم الفرق  
فيه بين كونه في الدنيا والدين وبين الفتوى وغيرها بعد تحقق اسم **الخامس**  
وبين الرجوع عن الكذب الى الصدق فورا وعدمه وبين الاستاد وغيره  
والتوبة وعدمها والجمل بالبحكم وعدمه وبين اللغة العربية وغيرها بل وفي  
الاشارة والكناية والكتابة ونحوها من الافعال التي يراد منها الاختيار  
في وجه قوى فلو سئل سائل هل قال النبي كذا فاشار نعم في مقام لا ولا  
في مقام نعم ترتب الفساد كما انه لا فرق في الكذب بالقول بين الصريح  
وغيره فلو اخبر صادق عن النبي ثم قال ما اخبرت به عنه كذبا واخبر بالليل

هذا داخل في قصد المفسد  
وقد تقدم ان الفساد فيه  
لا يخرج عن ذلك



منه مثلا كاذبا ثم قال بالتهاد ما اخبرت به البارحة صدق فقد لم لو  
نقل قول الكاذب عليهم او قصد الهزل او قصد الكذب فبان صدق او  
الصدق فبان كذبا او كان ناسيا للصوم او تكلم بالخبر غير موجه خطأ  
الى احد او موجه الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد بل لو نقله بنية  
فكذلك على الظاهر **الحامس** ومس الرأس في الماء ولو مع خروج البك  
كله دفعة او تدريجا حتى انتهى الى حصول تمام راسه تحت الماء جنانا  
لو غمد على العاقب وان استغرقه لا بأس والمراد بالرأس مجموع  
ما فوق الرقبة لا خصوص المنافذ وان كان هو الا حوط لكن لا يقدح  
خروج الشعر ونحوه مما لا ينافي الصدق ولا بأس بالافاضة ونحوها مما  
لا يمتري مسا وان كثر الماء بل لا بأس برمس البعض وان كان المنافذ  
الاصح بل لا بأس برمس جميعه في غير الماء من المايعات ولو ماء مضافا  
وان كان الا حوط الاجتناب خصوصا في المضاف كما لا بأس به كذلك اذا وضع  
على راسه ما يمنع وصول الماء اليه ولو لوطوا على اشكال في اخير  
احوط الاجتناب ولو شك في التمام بنى على الصحة وخبر العدل فضلا  
عن العدلين يقوم مقام العلم على الاقوى وذو الرأسين يطل بنفسها  
معاما لم يكن احدهما رائدا فيكون المدار على الاصل والاحوط الاجتناب  
خصوصا مع عدم تميز الاصل منها ولا بأس بما كان منه عن نسيان او قهرا او

الفاد في الصدقين بالخيرين  
لا يخرج عن قفتم

انما في محل النظر في المايعات  
اذ ان الحاق المضاف بالملق  
لا يخرج عن قفتم  
بل لا يخرج عن قفتم  
بل لا يخرج عن قفتم

بل الا حوط  
في العدل الواحد  
يجب الاجتناب فيجب  
المقدّم مع عدم التميز  
الفاد لا يتحقق الا  
ببعضها

سواء

سقوط من غير اختيار او القاء نفسه في الماء بتخييل عدم تسببه ذلك ولو  
ارتسم الصائم مقتسلا بطل صومه وغسله اذا كان القصد الغسل بادر  
مستحي الارتماس وكان الصوم مقينا اما اذا كان نافلة او مستحيا يجوز له  
ابطاله فانه يصح غسله دون صومه وكذا لو نواه بالملك والخروج ولو  
ارتسم في المقصود مثلا ناسيا للصوم صح صومه دون غسله والناسي للصوم  
والغضب يستحان معامنه وغير المعذور من الجاهل كالعالم **السادس**  
ايصال الغبار ولو بتكيسه من الوصول لعدم الغفظ ونحوه من غير فرق  
بين غبار الدقيق وغيره كما لا فرق بين الغليظ وغيره على الاقوى نعم لا بأس  
بما يصير الخرز منه وكذا لا فرق على الاقوى بين كونه نفسه مثيرة للكس  
ونحوه وبين غيره حتى الهواء اذا ترك الغفظ منه حتى وصل الى المحل الذي  
يفطر به الصائم نعم لا بأس به مع النسيان او الغفلة او بتخييل عدم الوصول  
او القهر الا اذا خرج بهيمة الطين الى فضاء الغم ثم ابتلعه ولو خرج الغبار  
بنخامة او بصاق لم يحكم بحرقه بالافطار ما لم يعلم ايصاله اياه على الوجه  
المنتهى عنه والاقوى الحاق دخان التبخال ونحوه به في الافشاء **السابع**  
تعذر البقاء على الجنباة الى الفجر من غير فرق بين شهر رمضان وقضائه بين  
غيرهما من الواجب المعين والموسع بل والتدبير وجبه قوى وان كان الاقوى  
خلافه بل الاقوى البطلان بالاصباح جبا وان لم يكن عن عمد قضاء

ببرم

هذا الحكم محل النظر



شهر رمضان بل الاحوط الحاق مطلق الواجب غير العيق وان كان الاقوى  
 خلافة فيه فضلا عن النذب كما ان الاقوى عدم جلال الشايع به في صوم  
 الكفارة مثلا على كل حال بل الاقوى ايضا بطلان صوم شهر رمضان  
 غسل الجنابة ليل حتى مضى عليه يوم او ايام بل يقوى كون غسل الجن  
 والنفاس كذلك كما يقوى الحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه  
 به ومن البقاء عند احداث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم  
 ولو وسع الاخير خاصة عصي وصح الصوم المعين والاحوط القضاء و  
 لو ظن السعة واجنب فبان الخلاف لم يكن عليه شيء اذا كان مع المراعاة  
 اما مع عدمها فعليه القضاء كما استعرف ذلك في نظائره ايضا ان شاء الله  
 تعالى وتارك التيمم لفقد الماء او لغيره من اسباب التيمم ولو ضيق الوقت  
 حتى يصح كشارك الغسل بل الاحوط والاقوى وجوب البقاء مع شق  
 حتى يصح فيه وكذا كلما يصح فيه الصوم بالتيمم عوضا عن الغسل ولو  
 لم يقظ بعد الصبح محتالما فان علم سبق الجنابة عليه لبس المني مثلا  
 دخل في حكم البقاء غير متعمد حتى يصح وقد عرفت الكلام فيه والافه  
 كمن اجنب بالنهار من ذوى الاعذار لا يبطل صومه من غير فرق فيه بين  
 الموسع وضيقه والمندوب والاحوط البدار لمن اجنب في النهار والافه  
 عدم وجوبه وحدث الحوض والنفاس كحدث الجنابة في الابطال بتعمد

الحكم فيه وفي النذب على النظر  
 م

البقاء

البقاء عليه ليل بعد الارتفاع وكذلك تنتقل الى التيمم عند حصول  
 وجبه ولو كان هو الضيق بسوء الاختيار الموجب للائم بل تبقى  
 متبقطة الى الصبح معه كالجنب ثم لو حصل النقاء حيث لم يبق مقدار  
 فرصة الغسل او بدله واشتغلت بالغسل في وقت نظن سعة له للمراعاة  
 ففاجأها الصبح او لم تعلم ببقاءها في الليل حتى دخل النهار صح صومها  
 المعين دون الموسع والمندوب واما المستحاضة فلا مدخلية لغيره الا  
 من افعلها في الصوم على الاصح بل لا مدخلية لا غسل النهار فيه على الاقوى  
 سواء في ذلك الليلة الماضية والمستقبل بل الاقوى كون المعبر عن غسل  
 النهار ما وجب منه للصلوة فلا يجزئ تقديم غسل المتوسطة او الكثرة  
 على الجفوان كان هو الاحوط ولو اجنب شهر رمضان في الليل فنام ناويا  
 للغسل فاستمر نومه الى ان اصبح صح صومه مع احتمال الانتباه نعم لو انقذه  
 ثم نام ثانيا واستمر الى الصبح فسد صومه من غير فرق بين الجنابة بالاحلام  
 وغيرها وبين فية الغسل وعدمها ولو نام ناويا لعدم الغسل حتى اصبح  
 فهو من المتعمد ولو نام غير ناويا للغسل ولا لعدمه لذهول ونحوه فاج  
 فسد صومه بل الاحوط الكفارة كما ان الاقوى وجوبها مع القضاء بنوم  
 الجنب بعد انتباههتين وان كان ناويا للغسل وممكن الانتباه بل  
 معاقبه بل الاحوط ترك النوم له بعد الانتباه الا قد وان كان الاقوى جوا

اعتبار غسل الليلة الماضية  
 لا يخرج عن كونها مع انه احوط  
 م  
 لا يترك هذا الاحتياط



الاحوط احتسابه من الانتباهين  
م

له بل الاحوط الكفارة بالنوم بعد الانتباه الاولى نعم ليس الانتباه  
من الاحتلام وفي حال الجماع من الانتباهتين انما المعية انتباهه بعد  
نومه جنبا ويقوى الحاق الحائض والنفساء بالجنب في حكم الانتباه  
والانتباهتين فضلا عن غيرهما من الاحكام كما ان الاحوط الحاق  
غير شهر رمضان الصوم المعين به في ذلك حتى في الكفارة بالثانية  
اذا كان الصوم ماله ذلك بنقد ونحوه وفاقد الطهورين يسقط عنه  
اشتراط رفع الحدث للصوم **الثامن** انزال المني باستمناؤه او ملامسته  
او قبلة او تفخيذ او نحو ذلك من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه  
مبطل للصوم بجميع افراده بل لو لم يقصد حصوله وكان من عادته ذلك  
بالفعل المزبور فهو كذلك ايضا بل الاحوط والاقوى القضاء بحصوله  
من هذه الافعال حتى النظر وغيره من وجوه الاستمناح وان لم يقصد  
ولا كان من عادته وان جاز له ذلك نعم لو سبقه المني من دون ايجاد شيء  
تما يقضيه منه لم يكن عليه شيء فانه كما لمحتلم في نهار الصوم وانتاء  
**التاسع** الحقنة بالماء على الاصح ولو لم يرض ونحوه نعم لا بأس بالجاءد  
مع ان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط ايضا اجتناب صب الذوائف في  
الاحليل وان كان الاقوى الجواز بل الاقوى انه لا بأس بجميع ما يصل  
الى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالماء من جميع منافذ البدن المعلقة

تاما لا يعد اكل او لا شربا من غير فرق بين ما وصل منه بقصد الاتصال و  
عدمه وبين معتاد الوصول بالوضع وعدمه نعم لو فرض منفذ ولو بالعام  
لها في البدن افطرية ان كان مما يحصل به الغذاء اما لو كان في مكان لا يتعد  
بالوصول فيه لسفله عن المعدة فوجبها اقويها عدم الافطار ولا وصول  
الداء الى جوفه من جرحه كما لا بأس بوصول الرمح مثلا وطبا او يابيا  
اليه بطلن مثلا من غيره بامره او لا او من نفسه على الاقوى العاشر نعم  
التي على الاصح دون ما كان منه بلا عمد والمدار على صدق ستماء ولو تلخ  
في الليل ما يجب عليه قبضه في النهار فسد صومه مع انحصار افراده بذلك  
نعم لو لم ينحصر فيه صح **الفصل الثالث** في ترايع هذا الفصل وفيه مباحث  
**الاول** ليس من المفطرات مص الحاتم ولا مضغ الطعام للصبي لا ذوق  
المرق ولا غيرها تما لا يتعد الى الحلق بل وان تعدى اذا كان من غير قصد  
بل وان كان ولكن عن نسيان من غير فرق في ذلك بين كون اصل الوضع  
في الفم لغرض صحيح او لا على الاصح وكذا لا بأس باستنقاع الرجل في الماء  
بل والامرأة وان كان مكروها لها كبل الثوب ووضعها على الجسد بالنسبة  
الى كل منهما بل يكره الذوق للشيء ايضا واما التواك فلا بأس باليابس  
منه بل هو مستحب للصائم ودونه التواك بالعود الرطب بل الاولى له  
اختيار اليابس عليه ويكره للصائم ايضا ترغ الضرس بل مطلق ادماؤه



فيه كما يكره له غير ذلك مما سياتي انشاء الله تعالى وكذا لا يفسد ابتلاع بقايا  
المجتمع في فمه وان كان بتذكر ما كان سببا في جمعه ولا ابتلاع النخامة التي  
لم تصل الى قضاء الفم ثم لو خرجت عن الفم ثم ابتلعها بطل صومه وكذا البقايا  
من غير فرق بين ما كان منه او من غيره بل لو ترك في فمه حصة وشبهها  
واخرجها وعليها بلة من الريق ثم اعادها وابتلع الريق افطر وكذا الويل  
الحياط الحيط بريقه او الغزال الغزال كذلك ثم رده الى الفم وابتلع ما كان  
عليه من الريق فانه يفطر ايضا الا اذا استهلك في ضمن ريقه على وجه لا يعتد  
انه ابتلع ريقه وغيره ومثله ذوق المرق ومضغ الطعام والمختلف من ماء  
المضمضة والسواك الرطب ومص لسان الزوجة وغيرها وكذا لا يفسد  
العلق على الاصبع وان وجد له طعام في ريقه ما لم يكن ذلك بنفثت اجزاء منه  
ولو بان يكون كالسكر المذابة في الفم بخلاف الطعام الذي يحصل بالمجاورة  
غروما قيل من وجد ان المروءة في الريق لم يطلع باطن قدس به بالخطأ او لم  
باجزاء لا تدرك بالحنس ولو امتزج بريقه دم فابتلعه فالأحوط القضاء بل  
الكفارة بل كفارة الجمع كما انه يجب القضاء عند نابل والكفارة بابتلاع ما  
يخرج من بقايا الغذاء من بين اسنانه ولو لم يخرج بل الأحوط كفارة الجمع  
اذا كان من الخبائث وكذا ما يتخلف في الفم من القيء بل والقلنس اي النجاسة  
على الاصبع ولو نقلت عن يده ولم يصل الطعام فيه الى الحلق لم يكن عليه شيء

الأحوط عدم ابتلاع ما قيل  
من فضائيت الرأس هذا ولو  
لم تصل الى قضاء الفم

ولو وصل

ولو وصل ولكن سبقة رجوعه فالأحوط القضاء نعم لا بأس بالقلنس الفم  
وان وصل فيه الطعام ورجع كما انه لا بأس بابتلاع ما غلغل بين الاسنان  
سهوا وان قصر بترك التخليل وان كان الأحوط له القضاء **المبحث الثاني**  
كلما ذكرنا انه يفسد الصوم عند البقاء على الجناية الذي قد سمع الكلام  
فيه انما يفسد اذا وقع عمدا لا بدونة كالنسيان او عدم القصد فانه لا يفسد  
الصوم باقسامه بخلاف الاول فانه يفسد باقسامه من غير فرق بين العلم  
والجاهل بقسميه على الاصح ومنه من اكل ناسيا فظن فساد صومه فافطر  
عامدا او اكل ناسيا لنوع صومه فافطر على انه نذيب ثم ذكر وجوبه والمكره  
الموجر في حلقه مثلا لا يبطل صوم بذلك بخلاف المكره على تناول المفطر  
بنفسه فانه يفطر على الاقوى ولو كان لتقية على الاصح كالافطار معهم  
في عيدهم نعم لو تناول غير المفطر عندهم نفية لم يبعد صحة صومه بل لا يبعد  
ايضا الصحة لو افطر لتقية بذهاب القمر دون الحرة الثالث **نجاسة**  
مع القضاء بتعمد شيء مما ذكرنا انه من المفطرات عدا الفم من غير فرق  
بين الحقنة والارتماس والكذب على الله ورسوله وغيرها على الاصح اذا  
كان الصوم ما تجب هي فيه كشهري رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المتيقن  
وصوم الاعتكاف اذا وجب على الاصح دون غيرها من افراد الصوم سواء  
كان ولجبا كالنذر المطلق وصوم الكفارة لو مندوب وبالظاهر عدم الأمر

الأحوط وهو بالقضاء  
في الصومين ثم



عليه بالافطار في ذلك قبل الزوال وبعد على الاصح كما ستعرف ولا فرق  
في وجوب الكفارة بين العالم والجاهل المنتبه المقصر في السؤال لما غيره  
فالاقوى عدلها وان كان الاحوط له ايضا اذاؤها والاقوى انها في شهر  
رمضان بخيرة بين العتق وصيام شهرين متتابعين وا طعام ستين مكيلا  
والاحوط مراعاة الترتيب فيعتق أولا فان لم يجد فالصيام فان لم يستطع  
فالا طعام كما ان الاقوى اتحاد الكفارة وان كان افطاره على محرم كالجأ  
بمحرم او اكل المغصوب والاحوط له جميع الخصال الثلاث في الاخير ثم تكرر  
الكفارة بتكرار الموجب يومين من صوم تتعلق به الكفارة من شهر  
واحد فضلا عن شهرين ولا تكرر بتكرره اذا لم يكن جماعا في يوم واحد  
ان تكرر التكفير بينهما واختلف جنس الموجب وان كان الاحوط التكرار  
مطلقا للجماع مع احدهما فضلا عنهما بل الاحوط التكرار مطلقا اما  
الجماع فالاقوى والاحوط تكررها بتكرارها ولا كفارة في افطاره ما وجب  
قضاؤه بترك مراعاة ونحوها وان وجب الامساك في شهر رمضان لم  
فعل ما تجب به الكفارة ثم سقط بعد ذلك فرض الصوم بحض او جنون  
او نحوهما من المفاسد لم تسقط على الاصح ومنه افطار المسافر قبل وصوله  
الى محل الترحيل والى بعد السقوط من سافر بعد الافطار بقصد الفار  
من الكفارة ثم من افطر ثم بان انه من شوال تسقط عنه مع ان الاحوط علم

بل لا تجزئ عن قوة ٢

بل لا تجزئ عن قوة ٢

مقوتها ومن

مقوتها ومن افطر في شهر رمضان عالما عامدا مستحلا فهو مرتد وان  
لم يكن مستحلا عتق بمجسمة وعشرين سوطا فان عاد عن ثانيا فان عاد فقتل في  
قول قولى والاحوط قتله الرابعة ومن وطئ زوجته في شهر رمضان  
وهما صائمان مكرها لهما كان عليه كفارتان وتغزيران خمسون سوطا  
وان كانت مطاوعة كان على كل منهما كفارة وتغزيره ولو اكرها في ابتداء  
ثم طأ وعنه في الاشياء فالاحوط كفارة منها مع الكفارين منه والاقوى ان  
على كل منهما كفارة ولا يلحق بالجماع غيره ولو للزوجة ولا اكرهاها اياه  
ولا اكرها الاجنبى لهما او لاحدهما ولو على اكرها الاخر ايضا ولا التاميم بل  
ولا الامه على الاصح ولو كان الزوجة مفطرا بسفر ونحو فاكرها لم يتحمل  
عنها ايضا على الاقوى ولو كانت المكروهة اجنبية فالاحوط التحمل عنها خصوصا  
اذا اكرهاها على انها زوجة ثم بان خلافه بل هو لا يجزئ من قوة ومن تعين عليه  
شهران متتابعين في كفارة او نذر ونحو على الاصح فيجر صام عنها ثمانية  
عشر يوما متتابعين على الاظهر ولو بان له الحجز بعد صوم شهر استأنف  
الثمانية عشر يوما في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو عجز عن الصوم اصلا تصدق  
عن كل يوم بمدة والاحوط مراعاة الستين ح لا الثمانية عشر ح فان عجز  
تصدق بالممكن فان لم يجد شيئا استغفر الله ولو مرغ ناولا به البدل  
عن الكفارة والاحوط فعلها بعد التمكن ومن عجز عن الخصال الثلاث في كفارة

الحكم في غير الكفارات في محل النظر ٢



بل لا يخرج عن قبحه والجميع يدينها  
فما في الاحتياط

ثم بل لا يخرج عن قبحه

مثل شهر رمضان الثمانية عشر يوما او تصدق بما يطيق بخير ابينهما و  
الاحوط الصوم ولو عجز الى ما لم يمكن منه فان لم يقدر على شيء استغفر الله  
ولو مرة عن الكفارة وكفر بعد التمكن في الاحوط ان لم يكن اقوى ويجوز التبرع  
بالكفارة عن الميت وفي الحى اشكال اقواه العدم خصوصا الصوم **المبحث الرابع**  
**يجب القضاء خاصة دونها في شهر رمضان** **باب واحد** في فعل المفطر  
قبل مراعاة الفجر مع القدرة ثم ظهر سبق طلوعه بخلاف العاجز كالجهنم  
والاعمى مع ان الاحوط له القضاء ايضا خصوصا مع تمكنه من السؤال **والا** في  
مساواة غير العارف له ايضا في ذلك وبخلاف من راعى فلم ير الفجر فاكل ناسا  
فانه لا قضاء عليه نعم لو راعى فشك او ظن طلوع الفجر فاكل مع ذلك ثم تبين  
له انه كان بعده فالاحوط بل الاقوى القضاء **ثانيها** الاكل مثلا اخلاذا له  
من اخيرة كالجارية ونحوها ان الفجر لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون  
طالعاه بل الاقوى ذلك وان كان المخبر له بيقين شرعية فضلا عن العدل  
الواحد **ثالثها** ترك العمل بقول المخبر بطلوع الفجر فيبقى على ما كان عليه من  
الاكل مثلا الزعم بحرية المخبر او عدم العلم بصدقه بل يقوى وجوب الكفارة  
مع القضاء اذا كان المخبر عدلين بل عدلا واحدا مع عدم احتماله السخريته  
والظاهر اختصاص حكم المراعاة بشهر رمضان وغيره حتى المضيق للمعيق  
على الاصح فيبطل الجميع بيقين ان الاكل بعد الفجر مطلقا مع المراعاة و

عندها

عندها والاحوط في الاخيرين الا تمام معها ثم القضاء نعم لاشي على من تناوله  
مع المراعاة وبدونها ولم يعلم انه كان بعد الفجر في جميع اقسام الصوم حتى  
مع الظن فضلا عن غيره **رابعها** الافطار تقليدا لمن اخبر ان الليل دخل  
وان كان جائزا له لعمري اولان المخبر عدل او عدلان بل الاقوى وجوب الكفارة  
ايضا مع عدم جواز التقليد وان كان جاهلا بذلك والظاهر مساواة غيره  
شهر رمضان في ذلك **خامسها** الافطار لظلمة قطع بمجصول الليل منها  
فيان خطاؤه ولم يكن في السماء علة وكذا لو شك او ظن بذلك منها بل العمل  
المتجه في الاخيرين الكفارة ولو كان جاهلا بعدم جواز الافطار بذلك  
نعم لو كان في السماء علة فظن دخول الوقت فانظر ثم بان الخطأ لم يكن عليه  
قضاء فضلا عن الكفارة والظاهر ايضا مساواة شهر رمضان وغيره في ذلك  
**سادسها** ادخال الماء الفم للتبريد بالمضمضة او غيرها فسبقه ودخل  
الجوف فانه يقضح وان جاز له ذلك على الاصح ولذا لم تجب به الكفارة  
على الاصح بخلاف ما لو ابتلعه لفسيان فانه لا قضاء على الاصح وان كان  
هو الاحوط ايضا كما ان الاحوط الحاق العيب بالتبريد بل لا يخفى من قوة  
نعم لا يلحق به في الاقوى ادخال غير الماء في الفم عشا فضلا عما يكون منه من  
صحيح ولا الاستنشاق بالماء فدخل الجوف وان قلنا بمساواة الفم في غير  
ذلك وان كان الاحوط القضاء مطلقا ايضا ولا قضاء ايضا في سبق الماء

منه ان

بل لا يخرج عن قبحه



الاحوط القضاء صح في غير كان  
لسان فاضلة

بالمضضة للطهارة للصلوة ولو نافذة بل للطهارة وان كانت لغيرها من  
الغايات من غير فرق بين الطهارة الصغرى والكبرى بل ولا للداوى و  
ازالة النجاسة نعم يكره له المبالغة في مطلق المضضة وينبغي له ان لا يبلغ  
ربقه حتى يبرز ثلث مرات وفي الحاق غير شهر رمضان في حكم المضضة  
للتبرد وجه قوى فيقضى ان كان سعيًا وبطلان لم يكن وان كان لا  
في الاخير الا تمام ولو مندوب **الفصل الرابع** فيما يكره للصائم مضافاً  
ما تقدم سابقاً وهو **امور منها** مباشرة النساء ثقيلًا ولسا وملاعبة  
من تحرك شهوته بذلك ولم يقصد الانتال بذلك ولا كان من عادته والاحرم  
في الصوم المعين في وجه قوى بل الاولى ترك ذلك حتى لم تحرك شهوة  
بذلك عادة مع احتمال التحرك بذلك **ومنها** الاكتمال وخصوصا اذا كان  
بالذرة وشبهه او كان فيه مسك او يصل منه او يخاف وصوله او يجد طعمه  
في الحلق لما فيه من الصبر ونحو **ومنها** اخراج الدم المضعف بجذابة او غيرها  
بل يقوى ذلك في جميع ما يورث ذلك او يصير سببا لهيجان المرة من غير فرق  
في ذلك كله بين شهر رمضان وغيره وان اشتد فيه بل يحرم ذلك فيه بل  
في مطلق الصوم المعين اذا علم حصول الغشيا المبطل به ولم تكن ضرورة  
تدعو اليه **ومنها** دخول الحمام اذا خشي به الضعف **ومنها** السجود وخصوصا  
مع العلم بوصوله الدماغ او الجوف بل الاحوط في الاخيرين القضاء اذا كان

الصوم

الحكم بالفساد مع العقل  
الى الحلق لا يخرج عن قوتهم

الصوم معينا بل الاحوط الكفارة ايضا فيما تجب في فيه وان كان الاقوى  
خلاف ذلك كله **ومنها** شم الزبائح خصوصا الترجس منها والمراد بها  
كل نبت طيب الريح نعم لا بأس بالطيب وانه تحفة الصائم ومن تطيب  
اول النهار لم يكن يفقد عقله لكن الاولى ترك المسك منه بل يكره التطيب  
به للصائم كما ان الاولى ترك شم الرائحة العليقة حتى تصل الى الحلق  
**الفصل الخامس** في الزمان الذي يصح فيه الصوم وهو النهار في غير العيدين  
دون الليل ودونها فلو نذر او احدهما لم ينعقد نعم لو نذر صوم كل خمس  
مثلا فاتفق انه احدهما وجب قضاء في الاقوى والاحوط وكذا الرخص  
فيه مرض او سفر او حيض ويحرم ايضا صوم ايام التشريق وهي الحادي عشر  
والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان بمنى ناسكا ولا على الاصح  
اما من لم يكن فيها فلا بأس بمبدأ النهار طلوع الفجر الثاني كما ان وقت الافطار  
ذهاب الحمرة من المشرق ولكن يجنب مساك جزء من الليل في الطرفين  
مقدرة لحصول اليقين بل يستحب له تاخير الافطار حتى يصل العشاء  
فضلا عن المغرب لتكسب صلوة صلوة صائم الا ان يكون من يتوقع  
للافطار ويخاف ان يجلسه عن عشاءه او تنازه نفسه على وجه ترفع عنه  
الخشوع والاقبال بكثرة الوسوسة ونحوها ولو للقهوة والتباعد  
الزوال فان الافضل لهج الافطار ثم الصلوة ولكن الاولى مع ذلك



المحافظة على وقت الفضيلة ايضا اذا تمكن الجمع **الفصل السادس** يصح الصوم  
من البالغ المؤمن العاقل فلا يصح من غير البالغ على الاصح وان استحب تمرينه  
عليه بل يستحب التشديد عليه لسبب مع فرض حصول التميز والطاقة قبلها  
من غير فرق في ذلك كله بين الذكر والانثى ولا من غير المؤمن ولو مخالفا بل  
لو ارتد في الاثناء ثم عاد لم يصح وان كان الصوم مقيتا وجدة نيته قبل الزوال  
على الاقوى ولا من المجنون ولو ادوارا مستغفرا للوقت او بعضه ولا السكران  
بل ولا المغمى عليه ولو في بعض النهار وان سبقت منه النية على الاصح ثم يصح  
من النائم اذا سبقت منه النية في الليل وان استمر نومه الى الليلة الثانية  
اما اذا لم ينو وكان الصوم مقيتا او موثعا ثم طلع الفجر عليه نائما واستمر  
حتى زالت الشمس بطل ووجب عليه القضاء في المعين نعم قد عرفت الاجزاء  
في خصوص شهر رمضان لمجموع الشهر بنية واحدة مع ان الاحوط خلافه  
ولو كان الصوم في الفرض مندوبا نوى وصح صومه على ما عرفت سابقا كما  
انك قد عرفت الحال في الحب والمسخاضة بل والحائض والنفساء للدين  
لا يصح الصوم منهما اذا جأها الدم ولو قبل الغروب بلحظة او انقطع  
عنهما بعد الفجر بلحظة وكذا لا يصح صوم الواجب شهر رمضان كان او غيره  
مقيتا او موثعا على الاصح من المسافر العالم بالحكم الذي يقصر في صلوة  
الاثلاثة الايام في بدل الهدى والثمانية عشرة في بدل البديهة من افاض من

عنه

عرفات قبل الغروب عامدا والنذر المشروط فيه سفر او لومع الحضر  
على الاصح ولا يكفي اطلاق النذر على الاقوى كما ان الاقوى جواز الصوم  
لكن الاحوط تركه الاثلاثة الايام للحاجة في المدينة وينبغي ان تكون الايام  
والخميس والجمعة واما المسافر الجاهل بالحكم لو صام فانه يصح صومه ويجزئه  
على حسب ما عرفت في جاهل حكم الصلوة اذا قصر كالافطار والصيام  
كالتمام فيجزي هنا جميع ما ذكرناه بالنسبة الى الصلوة ولا يلحق به التام  
ولو علم في الاثناء لم يجزه وكذا يصح الصوم بجميع اقسامه من المسافر الذي  
لم يقصر في صلوته لانه يحكم الحاضر كما في الاثمانية عشرة ايام والمتروك  
ثلثين يوما وكثير السفر وغيرهم ممن تقدم تفصيله كتاب الصلوة ونحو  
المريض الذي لم يتضرر بالصوم دون من تضرره ولو وجد وثمن من  
آخر او طول بره الاول او شدة ألم فيه او نحو ذلك من اقسام الضرر بل  
الاقوى الاكتفاء بالخوف المعتد به من الضرر فضلا عن الظن بل لو خاف  
الصبح الضرر بالصوم كذلك لم يصح منه ولو صام بزعم عدم الضرر فبان  
الخلاف بعد الفراغ من الصوم صح على الاقوى والاحوط القضاء اذا كان  
مقيتا **الفصل السابع** في اقسام الصوم وهي اربعة واجب ونذير  
مكرره كراهة عبادة ومحظور فبيح اربعة مباحث الاول في الواجب  
فيه فصول **الاول** الواجب من الصوم ستة صوم شهر رمضان وصوم الكفارة

المسألة في عمل النظر

وجوب الصوم على غير الظان  
سواء عن قبحه والاحوط التمسك  
والقضاء



وصوم القضاء وصوم دم المتعة في الحج وصوم النذر والعهد واليمين و  
نحوها وصوم اليوم الثالث من ايام الاعتكاف **الفصل الثاني** يعلم هلال  
شهر رمضان بالرؤية والتواتر وبالشياخ المفيد للعلم وغير ذلك من طرق  
العلم فيجب الصوم على من حصل له ذلك وان انفرد به وان شهد ووردت  
شهادته كما يجب عليه الاضطرار بذلك في هلال شوال واليقينة الشرعية  
عند من تقوم عنده وحكم الحاكم الذي لم يعلم خطاؤه بمنزلة العلم بالنسبة  
الى الحكم المزبور ولا فرق في اليقينة بين ان تكون من البلد وخارجه و  
وجود العلم في السماء وعدمها نعم لا عبرة بشهادة العدل الواحد على الصحيح  
ولا بشهادة النساء ولا بحساب المخبر المأخوذ من سير القوم اجتماع  
مع الشمس ولا بعد شعبان ناقصا ابدا وعد شهر رمضان تاما ابدا ولا بغير  
الهلال بعد الشفق المغربي في ليلة الرؤية في ثبوت كونه لليلة سابقة  
ولا برويته يوم الاثنين قبل الزوال ولا بتطوقه ولا بعد خمسة ايام من  
اول الهلال في السنة الماضية ولا بغير ذلك وان افاد الظن فليس له ح  
صوم يوم الشك على انه من رمضان وان حصلت بعض هذه الامارات او  
جميعها كما لا يجب عليه صومه على انه من غيره وان وجب عليه قضاؤه بعد  
ذلك اذا بان انه من رمضان ولو برؤية هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من  
هلال رمضان او قيام بيته برؤية ليلة الاثنين من شعبان بل لو قامت

منه

بيته على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من رؤية هلال رمضان  
فالاحوط والا قوى قضاء ذلك اليوم ولو اصبح يوم الاثنين من شهر رمضان  
صائما وثبتت الرؤية في الماضية قبل الزوال افطر وصلى العيد وان  
كان بعده افطروا وقد فانت الصلوة ولا قضاء عليه على الاصح وعلى كل  
حال فالمرجع في شهر رمضان وغيره من الشهور التي لم يعلم هلالها  
بطريق من الطرق التي ذكرناها ان يعد ما قبله من الشهور ثلثين ثم  
يحكم به ولو غمشت شهور السنة او اكثرها بحيث لم يتيسر ذلك عد كل  
شهر منها ثلثين يوما على الاصح اذا اراد تنقيح حال شهر بخصوصه او  
شهرين بل وازيد ما لم يعلم عادة النقص كما لو نذر عبادة مثلا في سنة  
هلالية وانفق غم الشهور كلها فان المتجه فعلها فيما لم يتيقن بمقتضى  
العادة نقصانه ومن كان بحيث لا يعلم شهر رمضان بخصوصه مثلا كالآلة  
والحبوس تحترق وصام ما غلب على ظنه انه شهر رمضان فان استمر اشتباه  
او علم انه كان شهر رمضان او بعده اجزؤه بخلاف ما لو بان انه كان قبله  
فانه يقضيه ح ولو تجدد له ظن آخر بغير الشهر الذي ظنه او لا ولم يكن  
قد صام عدل اليه ولو لم يظن شهرا اصلا تخير في كل سنة شهر امر اعيان  
للمطابقة بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا الا ان  
ولا انقصوا الاحوط القضاء مع ذلك بل يقوى تعيين ذلك عليه وتقوط



الاداء عندهم لو حصل له العلم بعدم التقدم لوصام قوى القول بوجوب  
الصوم عليه ناويا ما في ذمته من الاداء والقضاء والاحوط اجراء حكم  
شهر رمضان على ما ظنه من الكفارة والمتابعة وغيرها ما دام الاشتبا  
بقيا بل لو بان انه متقدم او متاخر فالاحوط كفارة شهر رمضان وان  
كان يقوى سقوطها في الاول وكونها كفارة قضاء في الثاني اذا فرض  
حصوله بعد الزوال ويكمله ثلثين لولم يرا لهلالة في الطرفين فان رآه  
فيهما لم يكن عليه الا صوم شهر هلالى نعم لو تبين مخالفة لرمضان وكان  
شهر رمضان تاما كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر الذي صامه شوالا  
او ذالحجة والافعليه قضاء يومين ويلحق يوم فطره احكام العيد من الصلوة  
وحرمه الصوم واخراج الفطرة وغير ذلك من الاحكام **الفصل الثالث** انما  
يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح الحاضر او ما في حكمه الخالي من الحيض  
والنفاس فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر دون  
ما بعده على الاصح وان كان الاحوط الصوم في المعين ثم القضاء بعد ذلك  
ولا فرق في الجنون بين الاطباء في منه والادوارى اذا كان يحصل في النها  
بل من غير العاقل المعنى عليه فلا يجب عليه الصوم مع حصوله بجزء من  
النهار وان قل حتى لو كان نوى الصوم قبل الغناء ولا على المريض المتضرر  
بالصوم وان وجب عليه القضاء لكن لو برء قبل الزوال ولم يكن قد تناول

ح  
ذ

ش

شيئا جدد النية وصام في شهر رمضان بخلاف ما لو برء بعد الزوال  
او كان قد تناول شيئا قبل البرء وان استحب له الامساك حتى يكمله  
ولكل من جاز له الافطار في شهر رمضان الامتلاء بل الاحوط تركه كان  
الاحوط له ترك الجماع وان كان الاقوى الحوازم غير فرق بين المسافر  
وغيره نعم يكبره له ذلك ايضا والله العالم ولا على المسافر قبل الزوال  
على الاصح عالما بالحكم دون الجاهل الذي قد عرفت الحال فيه ودون  
المسافر بعد الزوال فانه يبقى على صومه وان كان قد بقيت السفر ليل على  
الاصح كان الاصح افطاره لو خرج قبل الزوال وان لم يكن قد بقيت السفر  
نعم لو حضر المسافر ببلده او بلدة اعزم على الإقامة فيه عشر اكان حكمه حكم المقيم  
في الوجوب لو كان قبل الزوال ولم يكن قد تناول المفطر وعده لو كان  
بعد الزوال او قد تناول وان استحب له الامساك كما ان حكمه حكمه ايضا  
في القضاء وكثير السفر مكاري كان او غيره والعاصم بسفرو والمتردد ثلثين  
يوما بحكم المقيم على حسب ما عرفت في كتاب الصلوة اذ المدار في قصر الصوم  
على قصر الصلوة فكل سفر يجب فيه قصر الصلوة يجب فيه قصر الصوم  
بالعكس من غير فرق بين السفر لصيد التجارة وغيره على الاصح وبين كون  
المسافر اربعة مع عدم ارادة الرجوع ليومه وغيرها على الاقوى نعم  
يتعين على المسافر الافطار في الاماكن الاربع وان جاز له فيها الاتم



كما انه يتعين عليه البقاء على الصوم لو خرج بعد الزوال وان وجب عليه القصر  
 كما انه يتعين عليه الافطار لو قدم بعده وان وجب عليه التمام اذا لم يكن قد صام  
 وقد تقدم ايضا لك في كتاب الصلوة ان المدار في قصر الصلوة على وصول  
 المسافر محل الترخيص الذي قد عرفت هناك فكذلك هو المدار في قصر الصوم  
 فليس له ح الافطار قبل الوصول اليه بل لو فعل كان عليه مع القضاء الكفائ  
 وان سافر بعده والاصح ان له السفر في شهر رمضان اختيارا بل في كل صوم  
 معين بالاصل او بالعارض وان كان الاحوط خلافا بل الاحوط نية الاقامة  
 مثلا مع امكانها اذا كان عليه صوم مضيق وهو في سفر مثلا وان كان لا يثق  
 عدم الوجوب نعم الافضل له الاقامة في شهر رمضان الا في حاجة لا بد منه  
 من الخروج فيها او يتخوف على ماله بل الظاهر الكراهة الى ان يمضي ثلثة  
 وعشرون يوما الا في حج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه  
 وعلى كل حال فلا يصح من الحيض والنساء وان وجب عليهما القضاء  
**الفصل الرابع** شروط القضاء الذي يجب مع حصولها وينتفى بانقضاء  
 احدها البلوغ والعقل والاسلام فلا قضاء على غير البالغ الا اليوم  
 الذي قد بلغ فيه قبل طلوع فجره ولم يصمه حتى لو كان بلوغه قبله في زمن  
 لا يسهل الطهارة من الجنابة مثلا ولو الترابية بل لو قارن بلوغه طلوع  
 الفجر وجب الصوم في الاقوى ولو شك في التقدم والتأخير بين عليا وآخر

مجموع

مجهول التاريخ منهما ولو حمل وجب ايضا في الاحوط والاقوى وكذا  
 الكلام في المجنون من غير فرق بين ما كان من الله او من فعله على جهة  
 الحرمة وعدمها وكذا الاقضاء على المعفى عليه من غير فرق بين ما نوى صومه  
 قبل الاغناء وعدمه ولا بين ما علم افضاءه الى الاغناء في النهار وعده  
 ولا بين ما عولج بالمفطر وعدمه ولا قضاء على من اسلم عن كفر بل لو اسلم  
 في انشاء اليوم لم يجب عليه صومه ولا قضاؤه على الاصح من غير فرق  
 بين ما قبل الزوال وعدمه نعم يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه  
 قبل فجره ولم يصمه كما يجب القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او  
 ملّة والظاهر مساواة حكم المخالف لما سمعته متأني قضاء الصلوة و  
 من عدا هؤلاء يجب عليه القضاء ويدخل فيه التائب والغافل اللذين  
 لم تصدق منهما النية في محلها بل والسكران من غير فرق بين المحرم  
 والمحلل للتداوى ونحوه والشيخ الكبير والشيخة كذلك وذو العطاء  
 الذين يشق عليهم الصوم وان وجب عليهم الافطار على الاصح الا ان  
 الاقوى وجوب القضاء عليهم مع ذلك اذا تمكنوا بل الاصح وجوب الصلوة  
 عليهم عن كل يوم بمد من طعام مع القضاء بل الاحوط مدان والاولى  
 كونهما من حنطة من غير فرق في العطاء بين كونه مرجوا والزوال اولا  
 كما انه يجب القضاء والفدية بالمقدار المزبور على الحامل المقرب التي



بضرها الصوم والمرضعة القليلة اللبن كذلك من ماله من غير فرق في ذلك بين كون الخوف على الولد أو النفس على الأحوط والأقوى بل الأحوط ذلك وإن كان للخوف على الولد من المرض لا من الجوع والعطش كما أن الأقوى عدم الفرق في الولد بين كونه ولدا لها أو متبرعة برضاعه أو مستأجرة بل الأقوى عدم الفرق بين تعيينها الرضاعة وعدمه فلو حصل من يقوم مقامها تبرعا أو باجارة يبذلها الأب أو كانت متمكنة منها لم يجب عليها شيء من ذلك وجاز لها الأرضاع المقتضى للأطوار وإن كان أحوط خلافه والله هو العالم **الفصل الخامس** لا فور في القضاء على الأصح ويستحب المتابعة فيه وإن كان أكثر من ستة لا التفريق فيه وإن كان أكثر مطلقا أو في الزائد على السنة ولا يجب التحسين فيه أيضا بل لو عثر الأخير اجزا ولو ظهر بعد ذلك صحة المقتضى لم يقع لغيره على الأقوى بل لو ظهر له ذلك في الأثناء لم يكن له العدول على الأحوط وإن جدد النية للعدول إليه قبل الزوال كما أن الأحوط عدم اعتبار التعيين بعد الفراغ من الصوم وكذا لا ترتيب بين أفراد القضاء إذا كان عليه رمضان فصاعدا ولا كان لا بعد وجوب خصوص الحاضر عند التضييق الذي هو الأحوط ولا ترتيب أيضا بين القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب كفارة أو غيرها على الأصح نعم لا يجوز التطوع بشيء لمن عليه صوم واجب على الأصح قضاء

كان

بل لا يخرج عن قوة فلا يجوز لها  
الأطوار مع قيام الغير  
مقامها

كان أو غيره من كفارة ونحوها بل الظاهر ذلك وإن كان غير متمكن من أداء الواجب لسفر ونحوه أما لو نذر التطوع على الإطلاق أو أيام مخصوصة يمكن وقوع الواجب قبلها جاز بل لو نذر أياما مخصوصة لا يمكن وقوعها صح على الأقوى كما يصح لو نسي الواجب فتطوع حتى فرغ ولو علم في الأثناء قطع ولم تجد يد النية للواجب مع بقاء محلها ومن فاته شهر رمضان أو بعضه مبرضا وحیض أو نفاس ومات فيه لم يجب القضاء عنه ولكن يستحب النيابة عنه في أدائه وإن استمر به المرض إلى رمضا آخر سقط فضاؤه على الأصح وكفر عن كل يوم ولا يجزئ القضاء عن التكفير على الأصح نعم الأحوط فعله معها ولا يلحق غير المرض من الأعذار كالسفر به في ذلك على الأصح فيبقى ح على قاعدة القضاء والأولى له الجمع مع ذلك وإن بر بينهما وأخره عازما على القضاء مع التمكن منه فاتفق حصول العذر عند الضيق قضاء ولا كفارة على الأصح والأحوط فعلها مع القضاء وإن تركه غير عازم عليه فضلا عن العازم على العدم حتى أدركه رمضان الثاني أو عذر آخر مستمر إليه قضاء بعد الثاني وكفر عن كل يوم وكذا لو عثره على العدم عند الضيق وإن كان عازما على الفعل قبله وغير المرض من الأعذار كالمرض هنا ومقدار الكفارة التي ذكرناها مائة والأفضل بل الأحوط مائة ولا شك في تكرار السنين على الأصح من غير فرق بين

علم انعقاد النية على الواجب  
المذكور لا يخرج عن قوته



فدية الاستمرار وفدية التهاون فمن استمر به المرض مثلاً الى رمضان  
 ثالث لم يكن عليه الا الفدية للاول على الاصح والاحوط قضاء الثاني  
**الفصل الثاني** يجب على الولي القضاء عن الميت الذكر والانثى الحر  
 العبد على الاصح ما فاته عدا او بعد ركض وسفر ونحوها نعم انما يجب اذا  
 كان قد تمكن الميت من القضاء واهل وان كان الاحوط فيما فات بالسفر  
 القضاء عنه مطلقاً سواء تمكن من الاقامة ولم يفعل او لا ولا فرق في الوجوب  
 على الولي بين من ترك ما يمكن التصديق به عنه وغيره على الاصح وان كان  
 الاحوط في الاول الصدقة عنه برضا الوارث مع القضاء وقد تقدم في  
 قضاء الصلوة المراد بالولي كما انه قد تقدم غير ذلك فلا حظ واما مل  
 ولو لم يكن له ولي لم يجب القضاء عنه على احد نعم يقوى التحجير بين القضا  
 عنه ولو باجرة من اصل ماله اذا لم يكن قد اوصى بهما من الثلث وبين الصدقة  
 عنه بمدة عن كل يوم والاحوط المدة مع التمكن منهما ولو كان على الميت  
 شهران لا يزيد ولا اقل من شابعان ولو بالنذر ونحوه تحجر الولي بين صيا  
 وبين صيام واحد منهما والصدقة من مال الميت عن كل يوم من آخر  
 بمد سواء كانا معينين او احداً افراد التحجير ولو تبرع بهما متبرع سقطا  
 عنه كما في كل ما وجب على الولي من صوم او صلوة وكذا يسقط عنه ذلك  
 اذا اوصى الميت بالاجارة عما فات منها فاستوجر وادى الاجير **الفصل**

بالتحجير عن نفقته

الرجوع

**تابع** يجوز للصائم قضاء شهر رمضان عن نفسه فضلاً عن غيره **الفصل**  
 قبل الزوال اذا لم يكن قد تعين اما بعده فيحرم بل يجب عليه الكفارة بذلك  
 وان كان لا يجب عليه الامساك بقية يومه على الاصح وهي اطعام عشرة  
 مساكين لكل مسكين مد فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام والاحوط كفارة  
 شهر رمضان واحوط منه اختيار اطعام الستين منها خاصة والا فوي  
 جواز الافطار الواجب الموسع غير القضاء قبل الزوال وبعده وان كان  
 الاحوط خلافاً خصوصاً بعد الزوال كما ان الاحوط الحاق قضاء شهر  
 رمضان عن الغير تبرعاً او بملزم شرعي به في الحكم المزبور وان كان يقوى  
 في النظر خلافاً **الفصل الثامن** في صوم الكفارة وفيه اجاث اول هو  
 ثلاثة عشر قسماً وان اختلف بين ما يجب الصوم فيه مع غيره وهو في كفا  
 قتل العمد فان خصاها الثلث تجب جميعاً بل ومن افطر على محرم في  
 شهر رمضان ما على الاحوط وان كان الاقوى خلافاً كما عرفت سابقاً  
 وبين ما يجب الصوم فيه بعد العجز عن غيره وهو في كفارة قتل الخطأ و  
 كفارة الظهار التي قد رتب للصوم فيها على عدم استطاعة التحجير و  
 كفارة الافطار في قضاء شهر رمضان التي قد عرفت سابقاً وكفارة  
 اليمين بل وكفارة الافاضة من عرفات قبل الغروب عاملاً التي هي  
 صيام ثمانية عشر يوماً لكن بعد العجز عن البدنة على الاحوط كما ان الاحوط

الى ما وقع النظر في هذه  
 الرسالة الشريفة



كون كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولد نحو كفارة اليمين وكذا  
 خدش المرأة وجهها في المصائب حتى ادمته ونسفها رأسها فيه اما جزاء فيه  
 فكفارة شهر رمضان بل الا حوط كونهما مرتبة نحو كفارة الظهار وان كان  
 لنا في جميع ذلك نظر وبين ما يجب فيه الصوم بخيرا بينه وبين غيره و  
 هو في كفارة شهر رمضان على الاصح كما عرفت وكفارة الاعتكاف التي هي  
 مثلها على الاقوى وان كان الا حوط مراعاة ترتيب كفارة الظهار فيها  
 وكفارة النذر والعهد كذلك وكفارة حلق الرأس في الاحرام وبين ما  
 يجب فيه الصوم مرتبة على غيره بخيرا بينه وبين غيره وهو كفارة الواطئ  
 امته المحرمة باذنه فالحا بدنة او بقرة فان عجز فشاة او صيام ثلثة ايام  
**الثاني** هذا الصوم بل كل صوم واجب كذلك حتى كفارة قضاء شهر رمضان  
 ومضا وحلق الرأس والثمانية عشر بدل البدنة والشهرين اللذين عجز  
 عنهما على الاصح يجب فيه الشايع ولو لا قضاء الزمان ذلك كشر رمضان  
 عدا اربعة الاول صوم النذر واخويه مجزعا عما يقتضيه الشايع وان كان  
 صوم شهر ونحوه اذا كان المقصود مطلق الصوم او الصوم المطلق اما  
 اذا كان المقصود المنساق فالاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة الشايع  
**الثالث** صوم قضاء الواجب ولو نذر امينا او اشترط فيه الشايع و  
 ان كان الا حوط مراعاته في قضاء شهر رمضان وفي الاخير **الثالث** جزاء

الصيد

الصيد ان كان نعمة الا ان الا حوط فيها بل مطلقا راعا الرابع صوم  
 السبعة بدل الهدي والاحوط ايضا الشايع فيها **البحث الثالث** كلما  
 يشترط فيه الشايع اذا افطر في شانه لعذر بني عند زواله ولا يستألف  
 من غير فرق بين الشهرين والشهر على الاصح بل والثلثة في كفارة اليمين  
 او قضاء رمضان والاعتكاف على الاقوى كما ان الاقوى عدم الفرق في  
 العذر بين المرض والحض وغيرهما من الاعذار التي يرتفع خطاب الصوم  
 معها وان كان اسبابها من العبد بعد جواز الشارع له فعلها فيندرج  
 فيها ح السفر وان لم يكن اضطرارا على الاصح ونسيان النية حتى فات  
 وقتها بل يندرج فيها نذر ما ينال في الشايع قبل تعلق الكفارة كصوم كل  
 خميس فيجزيه ح المتابعة فيما عداه ولا يجب عليه الانتقال لغير الصوم  
 من الخصال لعذر الشايع نعم لو كان قد نذر صوم الدهر اتمه ذلك **المادة**  
 بالبناء مع العذر انه لا يخل بالشايع شرعا لا ان المراد سقوط الشايع  
 ح معه في جميع الصوم حتى ما بقي وان اخل بالشايع لغير عذر استأنف  
 في الشهرين والشهر المنذور صومه متابعا فيه وغيرها من اقسام الصوم  
 المتابع نعم الظاهر عدم الاستيناف بالاخلال بالشايع الواجب في  
 القضاء ونحوه بنذر وشبهه وان حث من حيث النذر نحو نذر الموات  
 في وضو خاص ولا يتعدا لاخلال بالشايع في الشهرين بعد صيام شهر



بل الاخط

ويوم من الثاني بل وان كان اليوم سابقا على الشهر فخير به التفريق ح بل  
لا اثم عليه بذلك على الاصح من غير فرق في الشهرين بين كونها كفارة او  
مذوورين متتابعين اذ لم يقصد التأذرا رادة متابع الايام جميعها والا  
تعين بل هو الاخط فيها ذلك ما لم يكن المراد متابع الشهرين الحاصل بما  
عرفت ولا بالاخلال به عمدا فضلا عن العذر في الشهر المتتابع بنذرو قد  
صام خمسة عشر منه بخلاف ما لو كان قبل ذلك فانه يستأنف اذا كان  
الاخلال لغير عذر ولا يحتاج الى زيادة يوم عن النصف الاول على  
كما لا فرق بين المصترح بالتتابع فيه وبين المفهوم منه ذلك بمقتضى  
الانسياق على الاقوى ولا يلحق بالشهر غيره في هذا الحكم على الاقوى بل ولا  
يلحق به غيره مما هو واجب بغير التذو ولا بالاخلال به في الثلاثة بدل  
الهدى اذا كان قد صام يوم التروية وعرفة عالما بان الثالث العيد فانه  
يصوم الثالث بعد العيد بل وبعد ايام التشريق على الاقوى نعم الاخر  
اريد من ذلك على الاخط والاقوى ما لو صام اقل من ذلك بان صام يوم  
عرفة خاصة استأنف وكذا لو فصل بين اليومين والثالث بغير العيد  
كما لو صام قبل التروية بيوم ويوم التروية وافطرو يوم عرفة على الاصح و  
في غير الثلاثة المزبورة لا يجوز لمن كان عليه صوم متتابع ان يبتدأ به في  
زمان يعلم انه لا يسلم له بتخلل عيد او شهر رمضان او نحو ذلك فمن وجب

عليه

عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبا الا ان يصوم قبله ولو يوما لم  
يعلم فانفق لا بأس على الاصح كما انه لا يجوز لمن كان عليه شهران متتابعان  
يقصر على صوم شوال مع يوم من ذي القعدة او ذي الحجة مع يوم من الحج  
لنقصا الشهرين بالعديد من غير فرق في ذلك بين الفاتل في اشهر الحرم  
وغيره على الاصح والله العالم **المبحث الثاني** في الصوم المتدو وباعلم ان الصو  
من اشرف الطاعات وافضل القربات وثوابه مخزون في علم الله والجنة من التا  
وركة الابدان والمستغابة على النازلة والفقر وغلبة الشهوة وادها  
البلم والنسيان وترك الشهوات والملاذ في الفرج والبطن الموجب  
لصفاء العقل والفكر وبه يدخل العبد الجنة ويبعد عن الشيطان ككتاب  
المشرق والمغرب ويسود وجهه بل نوم الصائم عبادة ونفسه وصته  
تسبح وعلمه متقبل ودعاؤه مستجاب وانه ليرتع في رياض الجنة وتذو  
له الملاذ حتى يفطر وله فرحتان فرحة حين يفطر وفرحة حين يلقى الله  
ولا يجري عليه القلم حتى يفطر ما لم يات بشئ ينقض صومه وخلق فيه  
عند الله احب من ربح المسك ومن صام يوما لله عز وجل في شدة الحر فاقا  
ظنا وكل الله به الف ملك يسبحون ويهتدون ويحسبون حتى اذا افطر  
قال الله جل جلاله ما اطيب ريحك وروحك يا ملائكتي اشهدوا اني قد  
غفرت له وان الله ملائكة موكلين بالصائمين والصائمات يسبحونهم باختم



ويستحبون عنهم ذنوبهم وملائكة قد وكلهم بالدعاء لهم لا يحصى عددهم إلا  
الله ولم يأمرهم بالدعاء لاحد إلا استجاب فيه ومن صام يوما تطلوعا لواء  
ملؤ الأرض ذهباً ما وفي أجره دون يوم الحسب وكل أعمال بني آدم بعشر أضفها  
إلى سبعمائة ضعف إلا الصوم فإنه لله وهو المجازي به هذا كله في الصوم  
من حيث كونه صوماً وأما المؤكد منه فأفراد منها صوم ثلاثة أيام من كل  
شهر فإن المواظبة عليها نذهب وجبر الصدق وسوسه ويعدل صوم  
الذهر وأفضل كيفياتها أول خميس منه وآخر خميس وأول أربعاء في العشر  
الأواخر ودونها صوم مطلق خميسين بينهما أربعاء في العشرات الثلاثة  
أو ذلك في شهر وأربعاء وخميس وأربعاء في شهر آخر والأربعاء والخميس  
والجمعة أو خميس بين أربعين أو اثنين والأثنين والأربعاء والخميس أو في كل  
عشرة يوماً أو ثلاثة أيام من الشهر متواليه أو منفردة من أوله وآخره  
وكيف كان فيكره فيها المجادلة والجھل والأسراع إلى الخلف بالله  
كما أنه يستحب له احتمال من يجهل عليه وقضاؤها إن فاتته ولو لسفر أو  
مرض على الأصح كما أن الأصح عدم كفاية قضائها في مثلها من الأيام عن  
الاداء وإن كان لو صام واجبا في الأيام الثلاثة ملاحظاً نذرها ضيعة  
رجونا من الله تعالى إعطاء الفضيلتين ورخصته في تأخيرها اختياراً من  
الصيف إلى الشتاء بل قد يقوى جواز تعجيلها أيضاً وإن عجز عن صومها

لكبر

لكبر ونحو استحبابه أن يتصدق عن كل يوم بدينار أو مئذيل الظاهر  
مشروعية هذه الفدية لمطلق ترك صومها إذا لم يرد القضاء ومنها أيام  
الليالي البيض على الأصح وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر  
التي صومها يعدل صوم الذهر وبه رجح أبو نعيم آدم ثم إلى البياض بعد  
أن أهبطه الله إلى الأرض سوداً ويكتب لمن يصو أوّل يوم منها عشرة  
آلاف حسنة والثاني ثلثون ألف والثالث مائة ألف ويقوى الإجماع  
بما كان منها أول أربعاء عنها وعن ثاني الثلاثة السابقة ومنها يوم الغدير  
الذي نصب فيه أمير المؤمنين ع أما للناس وعلماً فإن صومه يعدل  
ستين شهراً بل كفارة ستين سنة بل هو أفضل من عمل ستين سنة بل  
يعدل مائة حجة ومائة عمرة مبرورة واستغفلاً ومنها يوم مولد النبي ع  
وهو السابع عشر من ربيع الأول على الأصح فإن صومه يعدل صوم ستين  
سنة ومنها يوم مبعثه وهو يوم السابع والعشرين من رجب فإن من  
صامه يكتب له صيام سبعين سنة ومنها يوم دحو الأرض من تحت الكعبة  
وهو اليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة فإن من صامه كان كمن  
صام ستين شهراً بل سنة وكفارة لسبعين سنة واستغفر له كل شيء  
بين السماء والأرض ومنها يوم عرفة لمن لم يضعفه الصوم عما عزم عليه  
من الدعاء كما وكيفاً وتحقق الهلال على وجه لا يقع في صوم يوم العيد



فانه كفارة تعين سنة ويعدل صوم السنة ومنها يوم المباهلة بامر  
المؤمنين عليه لم وقاطلة والحن والحسين عليهم السلام وهو يوم الزينة  
والعشرون من ذي الحجة ومنها كل خميس وجمعة ومنها اول ذى الحجة  
بل كل يوم من التسع فيه ومنها رجب وشعبان كلا او بعضا ولو يومًا  
من كل منهما ومنها يوم النوروز ومنها اول يوم من المحرم وثالثه وسابعه  
ومنها التاسع والعشرون من ذى القعدة ومنها صوم سنة بعد الفطر  
والاولى جعلها بعد ثلثة ايام احدها العيد ومنها يوم النصف من جمادى  
الاولى الى غير ذلك **المبحث الثالث** في المكروه بكمه صوم عرفة لمن خاف ان  
يضعفه عن الدعاء الذى هو افضل من الصوم وكذا يكره صومه مع الشك  
في الهلال ولو لوجود غيم ونحو مما يقيد التخوف ان يكون يوم العيد ويكره  
ايضا صوم النصف ناقلة من دون اذن مضيفه على الاصح بل وكذا مع النهي  
وان كان الاحوط تركه بل الاحوط تركه مع عدم الاذن ايضا وكذا صوم الولد  
من غير اذن والد على الاصح بل مع النهي ما لم يكن بذلك اذاء له من حيث  
الشفقة لكن لا ريب ان الاحوط عدم الصوم بل الاحوط عدمه مع عدم <sup>ال</sup>اذن  
فضلا عن النهي كما ان الاحوط اجراء الحكم على الولد وان نزل والوالد  
ان علا بل الاولى مراعاة الوالدة ايضا والله هو العالم ويستحب للصائم  
ندبا او متعاقط الصوم اذا دعاه اخوه المؤمن الى طعام بل الاقوى

كراهة

كراهة الصوم له ح من غير فرق بين من هيا له طعاما وغيره وبين من  
شق عليه المخالفة وغيره **المبحث الرابع** في المحظور بحرم صوم العيد  
للقائل في اشهر الحرم وغيره على الاصح وايام التشريق لمن كان بمنى ساكنا  
اولا على الاصح ويوم الثلثين من شعبان بنية انه من رمضان والصوم  
وفاء عن نذر المعصية وساكنا على معنى نية الصوم كذلك ولو في بعض  
اليوم لا الصوم ساكنا ولو في تمام اليوم بدون جعله وصفا للصوم بنية  
فانه جاز بل الاقوى عدم بطلان الصوم بضم الصمت عن الكلام الى  
المفطرات ولو في ابتداء العمل وان اثم بالشرع ح انما المفيد تشخيص  
الصوم به واما الصوم عن الكلام خاصة فهو وان كان خارجا عما نحن فيه  
لكنه حرام ايضا اذ لم يتعلق به غرض صحيح يوجب اويئد به وكذا يحرم ايضا  
صوم الوصال والاقوى كونه للاثم من نية صوم يوم وليلة الى السحر و  
يومين مع ليلة ولا بأس بتأخير الافطار الى السحر والى الليلة الثانية  
مع عدم النية وان كان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط عدم صوم الزوجة  
والمملوك تطوعا بدون اذن الزوج والسيد وان كان يقوى نية النظر  
الجواز في الصوم خصوصا اذ لم يمنع ذلك حقه او كان ناشرا او غائبا  
او نحو ذلك بل يقوى الجواز في ذلك مع النهي فضلا عن عدم الاذن والله  
العالم **خاتمة** في الاعتكاف وهو البث في المسجد بقصد التقيد به ولا



يعتبر فيه ضم قصد عبادة أخرى خارجة عنه على الأصح ومشرع عتسه في كل وقت نعم أفضل أوقاته العشر الأولى وآخر من شهر رمضان وفيه مباحث **الأول** في شرائطه وهي أمور **الأول والثاني** البلوغ والعقل فلا يصح من غير النجاسة على الأصح ولا من المجنون مطبقا وأدوار حال دونه بل ولا من التكرار وغيره من فاقدى العقل **الثالث** الإسلام بل الإيمان ابتداء واستدانة فلا ارتداد في الأثناء بطل على الأصح **الرابع** النية كما في غيره من العبادات ولا يفسد اعتبار فيها بعد الإخلاص والتعيين أريد من نية القربة على الأصح وكيف في المندوب نية النديب إذا أراد التقرض للوجه وإن وجب الثالث لكن الأحوط ملاحظة في ابتداء النية بل الأحوط تجديد نية الوجوب لليوم الثالث بل الأحوط أن تكون عند الفجر منه وعند الغروب من اليوم الثاني على وجه يتحقق معه المقارنة عرفا من غير اعتبار التقدم اليسير والثبات والامر فيها سهل بناء على المختار من أنها الداعي ومنه يعلم كقبية النية في ابتداء الاعتكاف الذي هو أول الفجر من اليوم الأول ولا يكفي فيها التبييت على الأصح نعم الأحوط فعلها عند الغروب من الليلة الأولى وعند الفجر من يومها ويجوز نيته عن الميت والحى على الأصح ولا يجوز العدول بالنية من اعتكاف إلى غيره اتحادا في الوجوب والتدبيا واختلفا ولا عن نيابة ميت إلى غيره نعم لو نوى واجبا فبان عدم وجوبه فان الأقوى

جواز

جواز عدوله إلى التدب بل لعل ذلك ليس عدولا وإنما هو من نية الوجوب في مقام التدب ولا بأس بها كالعكس ما لم يكن على وجه التشريع المفسد **الخامس** الصوم فلا يصح بدونه لكن لا يعتبر فيه كونه له بل يكفي فيه وقوعه في صوم لغيره واجبا كان كشر رمضان أو مستحبا مؤذيا عن نفسه أو متحملا عن الغير من غير فرق في ذلك بين الاعتكاف الواجب بنذر مثلا وغيره فلا بأس بوجوب وقوع الاعتكاف المندور مطلقا في شهر رمضان وغيره من الصوم الواجب بل لو نذر الاعتكاف في أيام معينة وكان عليه صوم مندورا جزئه الصوم في أيام الاعتكاف وفاء عن النذر وكذا لا بأس بالاعتكاف المندور مطلقا في الصوم المندوب الذي يجوز قطعه له فان لم يقطعه تم اعتكافه وإن قطعه انقطع اعتكافه واحتاج إلى استيناف اعتكاف آخر نعم لو كان الاعتكاف مندورا معينا لم يجز له قطع الصوم من حيث وجوب الاعتكاف وعلى كل حال فيعتبر فيه ما يعتبر في صحة الصوم فلا يصح وقوعه من الحائض والنفساء ولا في زمان لا يصح الصوم فيه كالعيدين بل لو دخل في الاعتكاف قبل العيد بيومين لم يصح أما لو دخل في اعتكاف رابعة أو خامسة العيد فلا يبعد الصحة وأما المسافر فبناء على المختار من جواز الصوم له ندبا فيصح وقوعه منه كما أنه يصح منه حيث يجوز الصوم له في المواضع



المخصوصة التي سمعتها سابقا **التاسع** العدد لا يكون الاعتكاف اقل  
 من ثلاثة ايام فمن نذر مثلا اعتكافا كان اقل مما يمثل به ثلاثة ايام لو نذر  
 اعتكاف يوم او يومين مقيدا بعدم الزيادة لم ينعقد نعم لو نذر من غير  
 تفيد صح وضع يوما او يومين كما لو نذر اعتكاف ثاني قدوم زيد مثلا  
 ولو نذر ثلاثة معينة فانفق كون الثالث عيدا بطل من اصله ولا  
 قضاء عليه والاحوط استيفاء ثلاثة قضاء لها واليوم من طلوع الفجر  
 الى غروب الحمرة المشرقية وليست ليلته منه على الاصح فالنية ح عنده  
 لا عندها وان كان الاحوط الجمع بين التبيين كما ان الاصح ايضا عدم  
 دخول الليلة الرابعة نعم يدخل في حكم الاعتكاف الليلتان المتوسطتان  
 ولو لاحظ دخول الاولى او الرابعة او بعضها او بعض اليوم على وجه  
 يحرز فيه الاتصال لم يكن فيه باس على الاصح من انه لا حد لكثره وان  
 تعين الثالث لكل اثنين كما ان الاصح اجزاء التليف في صدق الثلاثة  
 مع الاتصال ولو نذر اعتكاف ثلاثة ايام من دون التبيين لم يصح  
 على الاصح ولو نذر اعتكاف شهر معين او غير معين دخل فيه الليلة  
 الاولى وبجزية ما بين الهلالين تم وانقص ويقوى الاجتزاء في الشهر  
 المطلق بثلاثين يوما كما انه يجري التقريظ فيه ثلاثة ثلثة بل لا يبعد  
 التقريظ يوما فيوما على ان يصوم لكل يوم من النذر يومين ندبا بل

ذلك يجري في نذر الثلاثة ايضا على الاصح نعم ذلك كله اذا لم يكن النذر  
 الشايع وقد علق الناذر قصده عليه والاعتين كما لو نذر اعتكاف شهر  
 معين بل الاحوط له ذلك مع الشك ولو افطر يوما في الشهر المعين مثلا  
 يوما بعد مضى ثلاثة مثلا اثم واثم ما بقى وقضى ما فاتة نعم لو كان قد اشترط  
 الشايع لفظا مثلا على وجه يكون بكرة المذور فاخل ولو بيوم بطل الجمع  
 وان كان ما مضى ثلاثة فصاعدا على الاصح واستأنف شهرا آخر غير على  
 الاصح والاحوط مراعاة الشايع فيه وان كان قضاء كما ان الاحوط ابتداء  
 الاستيفاء بما بقى من الشهر المذور اذا فرض الاخلال في الاشياء ولو نذر  
 اعتكاف شهر معين ولم يعلم به حتى خرج كالمجنوس والتناقصاء ولو غت  
 الشهر وتوحي والاختير ولو نذر اعتكاف اربعة ايام فاخل بالاربع الى  
 به لكن لا بد ان يضم اليه آخرين ليصح الايتان به والاقوى التحديد بجعل  
 اليوم الواجب اول او وسطا او آخر ولو نذر اعتكاف خمسة وجب ان يضم  
 اليها سادسا سواء افرد اليومين او ضمها الى الثلاثة **التاسع** المكان  
 لا يصح الا في مسجد بل الاحوط كونه احد الاربعة مسجد الحرام ومسجد النبي  
 ص ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وان كان الاقوى جواز في كل مسجد  
 جامع دون غيره كمسجد القبلة والسوق ولو فرض تعده في البلد  
 الواحد جاز في كل واحد منها نعم ليس له التشرية بينها في الاعتكاف



الواحد مع عدم الاتصال بل ومعه اذا كان بالباب ونحوها مما لا يرتفع  
 ولا يتحقق معه اسم الوحدة التي هي المدار في ذلك ولوتعد الملك في  
 محل النية لحرف ونحو بطل ولا يجزئ البقاء في جامع آخر على الاقوى  
 حتى لو زال المانع على الاصح فلا بد من الاستيناف مع وجوب الاعتكاف  
 لا يجزئ البناء على الاول بل الظاهر ذلك لوتعد اتمام اللبث في المكان  
 الذي اعتكف فيه لخروجه عن قابلية اللبث فيه باحد الاسباب من  
 المساجد سطوحها على الاصح وسرايها كبيت الطشت في الكوفة  
 وسابرها ومخاريبها ونحو ذلك مما هو مبني على الدخول ما لم يعلم خروجه  
 بخلاف سنايدها ونحوها مما هو مبني على الخروج ما لم يعلم دخوله  
 الاضافا الى الجوامع حكمها حكمها مع اتخاذها اتخاذها وقبر مسلم ابن  
 عقيل وهما في ليس من المسجد على الظاهر ولو قصد المعتكف الاعتكاف  
 في الاسفل دون السطح او في مكان خاص من الجامع دون غيره فله  
 على الاقوى نعم لو خصصه الولي الشرعي كحاكم الشرع لمصلحة من المصلحة  
 امكن تح اعتباره ولو اعتكف فيان عدم المسجدية او الجامعة بطل  
 اعتكافه وتعلم الجامعة بالبتينة والشياع وحكم الحاكم بل يقوى كذا  
 بخبر العدل والحضرات المشرفة وان كانت افضل من الجوامع لا يجوز  
 الاعتكاف فيها وكذا روافدها وان كان متخذ للعبادة والمرئ كالزحل

في  
 البناء

في جميع

في جميع ذلك فليس لها الاعتكاف في المكان الذي اعدته للصلوة في بيتها  
 عندنا **الثامن** اذن من يعتبر اذنية السيد بالنسبة الى مملوكه ولو كان  
 مدبرا او ام ولد او مكاتبا لم يتحرر منه شيء ولم يكن اعتكافه اكسابا او  
 المستاجر بالنسبة الى اجير الخاص مثلا بل الاحوط مراعاتها بالنسبة الى  
 الزوجة والولد والضيف واحوط من ذلك مراعاة اذن الوالد ايضا  
 ويجوز للبعض الاعتكاف في ايامه اذا كان قد هابه المولى من دون اذن  
 بل مع المنع ولو اعتق العبد في اثناء الاعتكاف الذي لم يؤذن فيه لم يلزم  
 المضى فيه على الاصح نعم لو كان قد شرع باذن المولى وحصل سبب الوجوب  
 وجب **التاسع** استدامة اللبث في المسجد فلو خرج اختيارا لغير الاسباب  
 المبيحة بطل اعتكافه من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ولو كان  
 ذلك منه بعد الثلثة ليتم صحت وبطل الزايد ان كان بخلاف ما لو كان قبلها  
 فانه يبطل اعتكافه من اصله هذا كله في الخروج اختيارا اما لو خرج نسيانا  
 او كرها لم يبطل والمدار على صدق اللبث الذي لا ينافيه خروج بعض اجزاء  
 بدنه من غير فرق بين الرأس وغيره نعم ليس له ان ينوي الاعتكاف ببعض  
 بدنه والمراد بالاسباب المبيحة للخروج الامور الضرورية عقلا او شرعا  
 او عادة كقتناء الحاجة من بول او غاييط والاعتسال من الجنابة واستحاضة  
 الوسطى والكبرى حتى لو امكن الغسل في المسجد على وجه لا يتعد الى



النجاسة على الأقوى وشهادة الجنائز للحمل والصلوة ودفعها وتشجيعها  
وان لم يغيث عليه شيء من ذلك على الأقوى وعيادة المريض وتشجيع الموتى  
واقامة الشهادة وغير ذلك من الأمور التي يلزم الخروج إليها عقلا او  
شرعا او عادة سواء كانت متعلقة بنفسه او بغيره رجع مصالحها  
للاخرة او الدنيا يحصل ضرر بترك الخروج إليها او لا نعم لا يجلس مع  
الامكان تحت الظلال بل ولا يمشي تحتها بل الاحوط عدم الجلوس مطلقا  
كما انه ينبغي مراعاة اقرب الطرق والمكث بقدر الحاجة بل ليس له التسلل  
فيها على وجه تنجس صورة الاعتكاف في جميع ذلك والابطال من غير فرق بين  
العمد والسهو والاختيار والاضطرار كما انه لو ترك الخروج حيث يجب عليه  
لجناية ونحوها بطل اذا كان اللبس محرما عليه في نفسه لامر حيث الضيق  
كاداء دين ونحوه فان الأقوى صح الصحة ولو غصب مكانا في المسجد بان  
دفع من سبق اليه او جلس فيه ولغيره علامة اختصاصه فالأقوى عدم  
بطلان الاعتكاف وكذا لو كان لباسه مغصوبا او حامله اما لو جلس  
على فراش مغصوب فالأقوى البطلان ولو فرش المسجد بتراب مغصوب  
مثلا على وجه لا يمكن التحرز عنه فلا مانع من الكون عليه كما انه لا شيء  
عليه لو جلس على المغصوب مجبورا او جاهلا بالغصب او ناسي له واذا  
طلعت المعتكفة رجعتا خرجت الى منزلها واعدت وان كان الاعتكاف

معنا

معنا على الاصح وان وجب القضاء عليها بعد ذلك **البحث الثاني** في  
اقتضا الاعتكاف واجب او مندوب فالواجب ما وجب بغيره  
او عهدا او عينا او اجابة ونحوها والمندوب ما عد ذلك سواء فعله  
عن نفسه او غيره والاقل اذا كان معينا فلا بحث في الشروع قبل وجوب  
فضلا عنه وان كان مطلقا فالأقوى عدم وجوبه بالشروع كالمندوب  
الا ان الاحوط احتياطا شديدا ذلك فيهما نعم اذا مضى يومان في المندوب  
تعين الثالث وهكذا ما لم يكن قد اشترط فيه حال النية الرجوع متى  
شاء والا كان له ذلك حتى في الثالث على ما هو الاصح من جواز التفرقة فيه  
مطلقا ان عامات فعام وان خاصات فخاص ولا يختص الجواز في العارض الذي  
ينقطع معه الاعتكاف او الاعم منه ومن غيره من العوارض نعم ليس له  
اشتراط الجماع ونحوه من منافاة فيه بل يصح الشرط المزبور في الذم  
ايضا على الاصح فان نذر رج كذلك وقد اعتكف مشروطا بذلك كان له  
على مقتضى ما شرط من غير فرق بين المعين وغيره والمتتابع وغيره ولا  
قضاء عليه ولا اعادة بخلاف ما لو كان الشرط في الاعتكاف دون <sup>النذر</sup>  
فانه يجري فيه ما سمعته في المندوب ما لم يكن المندوب عليه ايا ما سمعته  
فان الشرط منزه كما اذا لم يشترط والاحوط ذكر الاشتراط في الاعتكاف  
المندوب مشروطا وان كان الاكتفاء بالشرط في النذر مع قصد ايقامه

الوجوب قبل

بالعارض



وفاء عنه لا يخ من وجهه ويعتبر في شرط الاعتكاف مقارنته لعقد النية  
فلا اثر للتقدم والمتاخر المنفصل وان كان قبل الدخول في الثالث على  
الاقوى ولو شرط ثم اسقط حكم شرطه فكن لم يشترط في وجهه موافق  
للاحتياط ولا يجوز التعليق في الاعتكاف فمن علقه بطل الا اذا كان  
شرطا مؤكدا نحو ان كان راجحا او كان المحل مسجدا وشبه ذلك ولا يصح  
اشتراط الفسخ في اعتكافه لاعتكاف عبده او ولده او اعتكاف آخر والله  
العالم **المبحث الثالث** في احكامه يحرم على المعتكف امور منها مباشرة  
النساء بالجماع بل وباللمس والتقبيل بشهوة بل هي مبطله له على الاصح  
كغيرها من المنافيات التي ستمعها بل الاحوط اجتناب الجماع ولو في غير  
الفرجين بغير انزال والنظر بشهوة وان كان الاقوى خلافا وحكم المرأة  
المعتكفة في ذلك حكم الرجل فيبطل اعتكافها بمسها او تقبيلها بشهوة  
وجامعا بل يقوى البطلان بالجماع مطلقا من غير فرق بين الذكر والأنثى  
وغيرها كالداية بل الاحوط تعميم اللبس والتقبيل بشهوة للذكر والمرأة  
كما ان الاحوط استيناف الاعتكاف بالجماع وهو بخلاف اللبس والتقبيل  
**ومنها** شم الطيب مثل دابة فقا قد حاسته الشم خارج **ومنها** استدعاء  
المنى في قول موافق للاحتياط **ومنها** البيع والشراء وان كان الاقوى صحتهما لو  
وقعا بل الاحوط اجتناب كل ما يقضي الاشغال في الامور الدنيوية من اجتناب

المعايش

المعايش حتى الخياطة وشبهها الا ما لا بد منه بل الاحوط اجتناب كل ما  
لا يحتاج اليه وان كان الاقوى عدم تحريم ما عداها حتى الصلح والاجارة  
بل الظاهر عدم حرمة ما تمس الحاجة اليه مما يضطر اليه من مأكول ومشروب  
وان كان ينبغي تقبيله بما اذا تعدر التوكيل والنقل بغير بيع **ومنها** المماراة  
على امر دينوي او ديني لجر داثبات الغلبة والفضيلة لا اظهار الحق ورد  
الخصم عن الخطاء فانه ح من افضل الطاعات والمدارح على النية وان لكل  
امرئ ما نوى ان خير الخيرة وان شرافته والاحوط للمعتكف اجتناب  
ما يجنبه المحرم وان كان الاقوى خلافا خصوصا لبس المخيط وازالة  
الشعر واكل الصيد وعقد النكاح فان جميع ذلك جائز كما يجوز له  
النظر في معاشه والخوض في المباح المحتاج اليه وغيره نعم لا فرق في  
حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل والنهار عدا الافطار وكل اعتكاف  
واجب ولو لكونه ثالثا يجب قضاءه اذافات ولو لما منع لامن قبله بل  
الاحوط الفور فيه وان كان الاقوى عدمه كما ان الاقوى عدم مشروعية  
قضاء المندوب منه ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الواجب يندد  
ونحوه فالاحوط قضاء وليه عنه والاقوى عدم وجوبه عليه وان كان  
قد تمكن منه الميت واهل نعم لو كان قد نذر الصوم معتكفا واجب على  
الولي ح قضاءه كذلك **المبحث الرابع** يفسد الاعتكاف كل ما يفسد



الصوم مضافا الى ما سمعته سابقا فتى افطر في يوم فسد الاعتكاف  
بل ان كان افساده بالجماع وكان واجبا ولو لانه ثالث ثلثة لا خيار له فيه  
بالشرط وجبت الكفارة بل الاحوط الحاق الاستثناء به واحوط منه الحاق  
كل مفطر به واحوط من ذلك الكفارة في مطلق الاعتكاف وان كان متدبرا  
او واجبا مطلقا والظاهر ان وجوبها بالجماع في اثناء الاعتكاف وان  
لم يحصل به فساد الصوم كالوجامع في الليل كما ان الظاهر وجوب الكفارة  
لو كان الاعتكاف في شهر رمضان وقد افسده بعد فرض تعيينه بالجماع  
هنا را او كان في اثناء الصوم قضاء عنه وفسده به بعد الزوال بل  
الاقوى والاحوط وجوب الاربع عليه اذا كان قد اكره امراته المعتكفة  
فجامعها في نهار شهر رمضان وكفارة الاعتكاف ككفارة شهر رمضان  
على الاصح والاحوط مراعاة الترتيب فيها مثل كفارة الظهار والله  
هو العالم بحقايق الاسرار

تمت الرسالة الشريفة في اوائل شهر رجب المرجب في شهر صفر سنة  
عليه وعلى آله في سنة







